

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد

محددات ايرادات ونفقات المجالس البلدية في الأردن  
دراسة تحليلية قياسية

اعداد

فاطمة درداج فالح عودات

إشراف

الاستاذ الدكتور رياض المومني

جامعة اليرموك  
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية  
قسم الاقتصاد

## محددات ايرادات ونفقات المجالس البلدية في الورد دراسة تحليلية قياسية

اعداد

فاطمة درداح فالخ عمودات

بكالوريس اقتصاد- جامعة اليرموك ١٩٩٢

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في جامعة اليرموك- قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة

١- أ.د. رياض الموسوي ..... رئيساً  
٢- د. وليد حميدات ..... عضواً  
٣- د. قاسم الحموري ..... عضواً  
٩٨١٦٤

حزيران / ١٩٩٨

## الإهداء...

الى... والدي ووالدتي اللذان غرسا في نفسي حب العلم منذ الصغر  
الى... اخوتي واخواتي الاعزاء الذين كانوا العون والسند لي.  
الى... زوجي الذي ساعدني وكان الداعم الحقيقي لي.  
الى... من هم احب الي نفسي.  
ابنائي نهيل وسفيان.

٢٤	١-٢-٢ الإيرادات
٤٠	٢-٢-٢ النفقات
٤٧	٢-٢-٢ مقارنة الإيرادات بالنفقات

### الفصل الثالث

#### محددات إيرادات ونفقات المجالس البلدية الأردنية

٥٢	١-٣ دالة الإيرادات
٦٠	٢-٣ دالة النفقات

### الفصل الرابع

#### النتائج والتوصيات

٦٩	١-٤ النتائج
٧٢	٢-٤ التوصيات

### المراجع

٧٣	المراجع بالعربية
٧٧	المراجع بالانجليزية

٨١	الملاحق
----	---------

١٠٩	الملخص بالانجليزية
-----	--------------------

## شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله خير الأنام وعلى اله وصحبه الغر الميامين هادي البشرية جمعاً مخرج الناس من الظلمات الى النور الرسول الامي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

أود أن أعبر عن عميق شكري وتقديري بعد أن أكملت هذه الدراسة بفضل الله وتوفيقه الى مشرفي الدكتور حسين طلافحه الذي اشرف على هذ الدراسة فكرس الساعات الطويلة في قراءة ومناقشة فصولها ومتابعة تفاصيل العمل بها ولكن وبسبب ظروف السفر لم يستطع المواصلة في عملية الاشراف، و أتقدم بجزيل الشكر وعظم الامتنان الى استاذي الدكتور رياض المومني الذي واصل الاشراف على الرسالة وكان للملاحظات وتوجيهاته أكبر الأثر في اخراج الرسالة بشكلها ومضمونها الحاليين، كما أتقدم بجزيل الشكر وعظم الامتنان الى استاذي الفاضلين الدكتور وليد حميدات والدكتور قاسم الحموري لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة وتحمل اعباء قراءتها ولا يفوتني أن أزجي شكري وامتناني لجميع اساتذتي الافاضل اعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد لما أولوني اياه من رعاية واهتمام خلال سنوات الدراسة في القسم.

كما أتقدم بالشكر لكل من الدكتور عفيف عبد الرحمن والدكتور حامد كساب لمراجعة هذه الدراسة لغويًا ولأسرة مؤسسة نافذة لما بذلوه من جهد في طباعة هذه الرسالة.

كما أتقدم جزيل الشكر الى كل من ساعدني في إخراج هذ الرسالة الى حيز الوجود وأخص بالذكر الاخوه في مركز الحاسب في الجامعة والى الاخ عبد الباسط عثمانه والى الاستاذ أحمد العمري من مؤسسة نافذة لمساعدتي في إتمام هذ الرسالة.

الباحثة

فاطمة درداح عودات

حزيران/ ١٩٩٧.

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	المحتويات
و	فهرس الجداول
ح	فهرس الملاحق
ط	الملخص العربي

### الفصل الأول

١	١-١ المقدمة
٢	٢-١ الدراسات السابقة
١٠	٢-١ أهمية الدراسة
١١	٤-١ هدف وتسلسل الدراسة
١٢	٥-١ الاطار النظري
١٤	٦-١ فرضيات الدراسة
١٥	٧-١ منهجية الدراسة ومصادر معلوماتها

### الفصل الثاني

#### مالية المجالس البلدية في الأردن

١٩	١-٢ المجالس البلدية في الأردن
١٩	١-١-٢ تصنيف المجالس البلدية في الأردن
٢٢	٢-١-٢ المهام الموكلة للمجلس البلدي
٢٣	٣-١-٢ الموارد المالية للمجالس البلدية
٢٤	٢-٢ الواقع المالي للبلديات في الأردن

## فهرس الجدول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(١-١)	أعداد المجالس البلدية موزعة حسب محافظات المملكة ونسبة عدد المجالس في كل محافظة إلى المجموع الكلي لهذه المجالس	١٦
(١-٢)	توزيع المجالس البلدية حسب الفئة والمحافظة حتى تاريخ ١-١١-١٩٩٥	٢٠
(٢-٢)	إجمالي الإيرادات الكلية للمجالس البلدية ومعدل النمو فيها للفترة ١٩٨٥-١٩٩٧	٢٤
(٣-٢)	توزيع حصيلة الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة المركزية لصالح البلديات حسب أوجه تحصيلها للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	٢٨
(٤-٢)	عدد القروض وقيمتها ونسبتها إلى إجمالي القروض وإجمالي الإيرادات للفترة ١٩٨٣-١٩٩٧	٣٠
(٥-٢)	نسبة القروض إلى إجمالي الإيرادات موزعة حسب الحجم السكاني للفترة ٩١-٩٢ و ٩٦-٩٧	٣٢
(٦-٢)	توزيع القروض الممنوحة حسب غايات منح القروض للفترة ١٩٩٠-١٩٩٦	٣٣
(٧-٢)	توزيع القروض على المحافظات من حيث العدد والقيمة والنسبية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٦	٣٦
(٨-٢)	معدل نصيب الفرد الواحد من القروض موزعة حسب المحافظات للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢	٣٨
(٩-٢)	حجم النفقات الكلية ومعدل النمو فيها للفترة ١٩٨٥-١٩٩٧	٤١
(١٠-٢)	توزيع النفقات الكلية إلى نفقات جارية ورأسمالية ونسبة كل منها إلى المجموع الكلي لهذه النفقات للفترة ١٩٨٠-١٩٩٧	٤٣
(١١-٢)	توزيع معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات حسب الحجم السكاني للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٦-١٩٩٧	٤٤
(١٢-٢)	توزيع معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات حسب الحجم السكاني للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٦-١٩٩٧	٤٥

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي النفقات موزعة حسب	(١٢-٢)
٤٦	الحجم السكاني للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ و ١٩٩٧-١٩٩٦	
٤٨	خلاصة موازنة المجالس البلدية للفترة ١٩٨٥-١٩٩٧	(١٤-٢)
٥٣	نتائج تقدير دالة الإيرادات لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧	(١-٣)
	نتائج إعادة تقدير الدالة (١-٣) على كل مصدر من مصادر	(٢-٣)
٥٥	الإيرادات لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧	
٥٧	نتائج تقدير الدالة (٢-٣)	(٢-٣)
٥٨	نتائج تقدير الدالة (٣-٣)	(٤-٣)
٥٩	نتائج تقدير الدالة (٤-٣)	(٥-٣)
٦٢	نتائج تقدير الدالة (٥-٣)	(٦-٣)
٦٣	نتائج إعادة تقدير الدالة (٥-٣) بعد إسقاط المتغيرين $TR_{t-1}$ و $EXP_{t-1}$	(٧-٣)
٦٤	نتائج إعادة تقدير الدالة (٥-٣) على كل مصدر من مصادر النفقات	(٨-٣)
٦٥	نتائج إعادة تقدير الدالة (٥-٣) على كل مصدر من مصادر النفقات	(٩-٣)
٦٦	نتائج إعادة تقدير الدالة (٥-٣) على كل مصدر من مصادر النفقات	(١٠-٣)
٦٧	نتائج إعادة تقدير الدالة (٥-٣) على كل مصدر من مصادر النفقات	(١١-٣)



## فهرس الملاجق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(١)	خلاصة الموازنة العامة للمجالس البلدية موضوع الدراسة بإضافة وحذف القروض كمصدر من مصادر الإيرادات.	٨٦
(٢)	مصادر الإيرادات ومعدل الدخل الفردي وعدد السكان للبلديات	٨٧
(٣)	موضوع الدراسة لعامي ١٩٩٢-١٩٩٧	٩٨
	مصادر النفقات والنفقات في السنة الماضية والإيرادات في السنة الماضية ونسبة التمدن	

## ملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مالية المجالس البلدية الاردنية تحليلاً مفصلاً لجانبي موازناتها الايرادات والنفقات خلال الفترة ٨٥-٩٧ مع التركيز على الفترة ٩١-٩٢ و ٩٦-٩٧، حيث شملت الدراسة (١٧٠) مجلساً بلدياً، وذلك في محاولة للوقوف على أسباب تدهور أوضاع المجالس البلدية والعجز المزمن الذي تعاني منه هذه المجالس، والوصول الى محددات ايراداتها ونفقاتها لما لهذه المحددات من أثر كبير في تحديد معالم السياسة التي تستطيع الحكومة الاخذ بها لتصحيح وتصويب أوضاع هذه المجالس.

وقد خلصت الدراسة من خلال نتائج النموذج القياسي المستخدم في الدراسة الى أن عدد السكان ومعدل الدخل الفردي من المحددات الرئيسية لحجم الايرادات الكلية، كما أن مصادر التمويل باختلاف أنواعها والايرادات والنفقات الكلية في السنة السابقة من المحددات الهامة لنفقات المجالس البلدية في الاردن.

وأخيراً توصي الدراسة بضرورة الاسراع في عملية دمج البلديات وكذلك ضرورة تقديم المساعدات للمجالس البلدية ومساعدة هذه المجالس على اختيار افضل المشروعات الانتاجية ومساعدتها في ترشيد نفقاتها وتحسين اساليب جباية ايراداتها عن طريق عقد دورات وورشات عمل متخصصة لذلك.

## الفصل الأول

### 1-1 المقدمة

لا شك أن للمجالس البلدية دوراً انمائياً مهماً لا يمكن اغفاله نظراً لما تقدمه هذه المجالس من خدمات مختلفة في المجالات الصحية والتعليمية والعمرانية... الخ، والتي تسهم بشكل كبير في عملية التنمية، ومن المعروف أن الأردن يعاني من زيادة مستمرة في معدلات النمو السكاني وظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة مما يشكل ضغطاً على المرافق والخدمات والعمامة، وهذا بدوره يشكل تحدياً للمجالس البلدية التي يجب عليها مواجهة هذا الطلب، وذلك عن طريق زيادة كمية الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين نوعيتها. ويتطلب ذلك من المجالس البلدية توفير الاموال اللازمة لتأمين هذه الخدمات، ومن هنا تظهر الفجوة بين العرض والطلب في هذا المجال، فمن جهة هناك طلب متزايد على الخدمات التي يجب على المجالس البلدية توفيرها، ومن جهة أخرى فإن توفير هذه الخدمات يتطلب توفير الاموال اللازمة لاجاد هذه الخدمات، واذا لم تتمكن المجالس البلدية من توفير هذه الاموال فإن الطلب سوف يفوق العرض مما يغني نفضاً في حجم الخدمات التي يجب عليها تقديمها، من هنا يأتي سعي المجالس البلدية -في معظم دول العالم- الهادف الى زيادة حجم إيراداتها الاجمالية من مختلف مصادر الإيرادات لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات التي تقدمها.

وبالمنطق نفسه تحاول هذه المجالس الموازنة بين إيراداتها ونفقاتها حتى لا تقع في مشكلة العجز المالي والذي غالباً ما يتراكم نتيجة لقصور الإيرادات عن تغطية النفقات.

وتعتبر مشكلة قصور الإيرادات من تغطية النفقات في المجالس البلدية -والتي تؤدي بدورها الى ظهور العجز في موزناتها- من المشاكل والعقبات الرئيسية التي تواجه هذه المجالس، كما أنها تحد من قدرتها على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية وعن قيامها بدورها الانمائي الموكل اليها؛ وعليه فإن دراسة وتحليل مالية المجالس البلدية (إيراداتها ونفقاتها) والعوامل المحددة لها قد تسهم في تلمس اسباب تلك الحالة وتساعد على وضع الحلول الملائمة لها.

#### ٢-١ الدراسات السابقة:

كان موضوع مالية الحكومات المحلية موضوعاً للعديد من الدراسات التي تناولته من جوانب عدة فالبنسبة لحدود نفقات الحكومات المحلية فقد بين (Gramlich)، ١٩٥٩a أن معدل الدخل الفردي ونصيب الفرد الواحد من المنح ومجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية (Fiscal Base Mor Extensive in Urbanization) من المتغيرات التي تحدد حجم انفاق الحكومات المحلية<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول أن الدراسات في هذا المجال تنقسم الى قسمين:  
القسم الأول يفسر التغير في نفقات الحكومات المحلية بناءً على المحددات التالية: معدل الدخل الفردي، نسبة التمدن، والكثافة السكانية، ومن رواد هذا الاتجاه الاقتصادي (Soloman Fabricant)، ١٩٦٣، حيث وجد أن حوالي ٧٢٪ من التغير في مصروفات المجالس البلدية يمكن تفسيره بهذه العوامل والتي أسماها العوامل الأساسية، وقد لاحظ أن قوة الارتباط تزداد في حالة تقسيم هذه المصروفات حسب مصادر الانفاق (صحة، تعليم، دفاع... الخ)، أما (Kurnow) ١٩٦٣، فقد وجد ارتباطاً قوياً بين العوامل الأساسية ومصروفات الحكومات المحلية مما يدعم ما جاء به (Fabricant)، ولاحظ (Saunder and Bahl)، ١٩٦٥

أن إضافة المنح ومعدل التخرج من المدارس الى العوامل الاساسية يفسر ٤٦٪ من التغير في المصروفات<sup>(٧)</sup>، وقام (Edward Feder and Stanly Scott) ١٩٥٦، بإختبار معادلة انحدار متعدد لمصروفات ١٩٦٦ مجلساً بلدياً في كاليفورنيا باستخدام بيانات مقطعية (Cross Section Data) حيث اعتبروا أن معدل الملكية، ومعدل البيع بالتجزئة، ونسبة الزيادة السكانية، والوسيط لعدد الاشخاص في الوحدة السكانية الواحدة كمتغيرات مستقلة فوجدوا أن معدل الملكية ومعدل البيع بالتجزئة هما اللذان يفسران التغير في المصروفات<sup>(٧)</sup>.

ودرس (Harvay Brazier)، ١٩٥٩ خمس عينات مختلفة لمصروفات مجالس بلدية، حيث قسم المصروفات حسب أوجه الانفاق واستخدم العديد من المتغيرات المستقلة منها الكثافة السكانية، ودخل الاسرة، والعائدات المحلية، ومعدل النمو السكاني، فوجد أن المتغيرات الثلاثة الأولى هي التي تؤثر في التغير بنسبة المصروفات<sup>(٨)</sup>.

وفي عام ١٩٦١ قام (Glenn Fisher) بإستخدام نموذج (Fabricant) وبالاعتماد على بيانات عام ١٩٥٧ فوجد أن المتغيرات نفسها هي التي تؤثر على التغير في نسبة المصروفات<sup>(٩)</sup>.

كما أن كل من (Robert Harris and Seymar Sacks) قاما بتعديل نموذج (Fabricant) وذلك بإدخال المنح الى المتغيرات المستقلة، وقد وجدوا أن مستوى الدخل ومقدار المنح يفسران النسبة الأكبر من التغير في المصروفات، وأن تأثير باقي العوامل غير واضح<sup>(١٠)</sup>.

وقد توصل (George Pidot)، ١٩٦٦ الى أن تغير المصروفات يعتمد على دخل الفرد ومقدار المنح المقدمة من الحكومة المركزية وكذلك حجم السكان والكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني ودخل المنازل المؤجرة وحجم الملكية التجارية<sup>(٧)</sup>.

واستخدمت (Ann Horowitz)، معادلات أنية وذلك بسبب وجود عوامل متداخلة تؤثر على المصروفات، فوجدت أنه عند افتراض ثبات العوامل الأخرى فإن الدخل يعتبر عاملاً مهماً في تفسير التغير في المصروفات بدل من تغير العماله وكما وجدت علاقة ايجابية وقوية بين المصروفات العامة والعماله، وبين الجهد الضريبي، وعند افتراض ثبات المنح فإنه لا توجد علاقة بين معدل نصيب الفرد من المصروفات وحجم السكان، كما أن متغير الكثافة السكانية ليس له تأثير في تفسير التغير في مصروفات المجالس المحلية<sup>(٨)</sup>.

وقسم (James Henderson)، ١٩٦٨ البلديات الى بلديات العواصم (Metropolitan) وبلديات غير العواصم (non metropolitan) واستخدم البيانات المقطعية، واعتمد على الانحدار المتعدد باستخدام معادلتين بناهما على أساس أن المجالس البلدية تحاول تعظيم معادلة الرفاه، حيث يحاول المجتمع ترتيب الرفاه على أساس نصيب الفرد من المصروفات العامة والخاصة مع إدخال المنح وحجم السكان ودخل الفرد كمتغيرات مستقلة وقد وجد أن متغير الزيادة السكانية له تأثير عكسي واضح على كل من المجموعتين مع افتراض أن معدل الدخل الفرد ومعدل المنح الحكومية ثابتان، كما أن الضرائب ومعدل نصيب الفرد الواحد من المصروفات في حالة بلديات مراكز المدن يزيد عنه في حالة البلديات الأخرى<sup>(٩)</sup>.

وفي دراسة (Edna Loehman and Robert Emerson) ١٩٨٥ توصل الباحثان الى تأكيد وجود منحنى متوسط الكلفة على شكل (U- shaped) والى أهمية العوامل الاقتصادية الاجتماعية (Socioeconomic) في تفسير التغير في مصروفات الحكومة المحلية<sup>(١٠)</sup>.

أما القسم الاخر من الدراسات السابقة فيفسر التغير في نفقات المجالس البلدية بالمتغيرات السياسية بالإضافة الى الدخل والكثافة السكانية، وأتباع هذا الاتجاه غير كثيرين، كما تعدّ الدراسات فيه قليلة جداً، ومن هذه الدراسات دراسة (Hirsch) عام ١٩٧٠ ودراسة (Deacon) عام ١٩٧٧، وقد واجهت الدراسات مشاكل احصائية مثل مشكلة (Multicollinearity) والتي بسببها يصعب فصل العلاقة بين المتغيرات.

وفي دراسة قام بها محمد الرحمانى من السودان لمعرفة محددات إيرادات ونفقات المجالس المحلية في السودان للفترة ١٩٥٥-١٩٦٧، وجد أن هناك علاقة ايجابية وقوية بين مصروفات المجالس البلدية وبين معدل الدخل الفردي ونصيب الفرد من المنح وعلاقة عكسية مع نسبة التمدن<sup>(١١)</sup>.

أما في الاردن فإن موضوع الحكومات المحلية كان مدار بحث العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، ومن هذه الدراسات دراسة (المومني)، ١٩٨٢ حول التمويل في الهيئات المحلية حيث أشارت الدراسة الى أن المجالس المحلية في الاردن لا تحقق مالها من الاموال المستحقة على المواطنين، وتبقى تُعلن الفقر والحاجة أو تُظهر العجز في موازنتها في الوقت الذي تسنى أو تتناسى ان تحصل اموالها المستحقة في ذمم المواطنين<sup>(١٢)</sup>.

وفي دراسة (الحاج خليل)، ١٩٨٤ حول مصادر التمويل والموارد المالية للمجالس البلدية في الاردن وجد أن المجالس البلدية في الاردن تعاني من عدم تكافؤ مصادر تمويلها مع الوظائف والمسؤوليات والصلاحيات المنوطة بها، واقترحت الدراسة ضرورة البحث عن أوعية ضريبية جديدة، وزيادة حصيلة مصادر التمويل الحالية وتخصيص اعانات حكومية لمواجهة هذا العجز وللتغلب على الآثار الناجمة عنه<sup>(١٣)</sup>.

وبيّنت دراسة (ملاكوي)، ١٩٨٤ أن إيرادات المجالس البلدية قد نمت وتطورت وأن معدل نمو إيرادات المجالس البلدية الصغيرة فاق معدل نمو إيرادات المجالس البلدية الكبيرة في مختلف مصادر الإيرادات، كما أن إجمالي النفقات أيضاً قد نما بمعدل ٣٤٪، وقد فاقت البلديات الصغيرة البلديات الكبيرة في معدل نمو كل من النفقات الجارية والرأسمالية<sup>(١٤)</sup>.

واستطردت دراسة (الدباس)، ١٩٨٦ حول الرقابة على المجالس المحلية في تفصيل أوجه هذه الرقابة، وقد خلصت الدراسة الى أنه لا بد من الرقابة الفعالة التي تهتم بإيرادات المجالس المحلية واقترحت السبل الكفيلة بزيادة حصيلة الإيرادات والتأكد من أن الانفاق لا يتم بشكل عشوائي وإنما وفقاً لمبدأ أولوية أهمية الصرف، كذلك اقترحت الدراسة تطوير الجهاز القائم على جباية إيرادات المجالس البلدية كماً وكيفاً وأيجاد نظام الحوافز تشجيعاً للمجدين من الجباه، ودعمت الدراسة الى ضرورة تطبيق قانون تحصيل الاموال الاميرية مع عدم تقديم أية خدمة لأي مواطن أو شركة لمن بذمتهم أموال مستحقة لهذه المجالس الا بعد تسديدها، كما اقترحت الدراسة وضع سياسة محددة للإقتراض عن طريق وضع سقف عليا للقروض، واقترحت أيضاً ترشيد انفاق المجالس البلدية وعدم تجاوز المخصصات الموجودة في الموازنة<sup>(١٥)</sup>.



وتناولت دراسة (الخوراني)، ١٩٨٦ الوضع المالي للهيئات المحلية وعملت على مقارنة الإيرادات بالنفقات، وتبين وجود عجز مالي في موازنة البلديات مجتمعة، وقد عزا الباحث ذلك الى أسباب كثيرة منها عدم كفاية الرسوم والضرائب المفروضة لصالح الهيئات المحلية واقتراض هذه الهيئات مبالغ تزيد عن قدرتها على السداد، وقد ناقشت الدراسة دور بنك تنمية المدن والقرى في تمويل المجالس البلدية بالقروض التي تحتاجها<sup>(١٦)</sup>.

وأظهرت دراسة (الروابدة)، ١٩٨٦ المشاكل التي تواجه البلديات في الاردن ومنها شح الموارد المالية مما يسبب عجزها عن تنفيذ واجباتها القانونية وتلبية الحاجات المحلية لمواطنيها، وقد عزت الدراسة شح المواد المالية لأسباب متعددة منها ضالة الرسوم والضرائب، وضعف أساليب الجباية، وارتفاع كلفة استملاك الاراضي... الخ<sup>(١٧)</sup>.

وقد هدفت دراسة (مريان)، ١٩٨٨ الى تحليل مالية البلديات الكبرى في الاردن فوجدت ان اهمية القروض كمورد من الموارد المالية للمجالس البلدية في زيادة مستمرة مع مرور الوقت بحيث أصبح يشكل ربع إيرادات المجالس البلدية، وقد وجدت الدراسة أن الانفاق الرأسمالي قد زادت أهميته ومساهمته في موازنة هذه البلديات بحيث أصبح يشكل ما لا يقل عن ثلث الموازنة، وقد وجدت الدراسة أن الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية لصالح البلديات أعلى نسبة الإيرادات التي تحصلها البلديات لصالحها وذلك بسبب حرمان هذه البلديات من مصادر الإيرادات المتاحة من خدمات المياه والكهرباء وبعض الخدمات الأخرى التي سحبت من البلديات لتقوم بتقديمها بعض الوزارات والجهات الحكومية المختلفة<sup>(١٨)</sup>.

وفي دراسة (عديناات وملكاوي)، ١٩٩٠ التي حاول من خلالها الباحثان قياس درجة اعتماد النفقات المتكررة على الإيرادات العادية للمجالس البلدية للأعوام (٨٦، ٨٢، ٧٨) فوجدا أن النفقات المتكررة تعتمد على كل من حجم البلدية ونوع إيراداتها العادية وأن زيادة الإيرادات العادية تشجع البلديات على زيادة معدل الميل الحدي للإنفاق المتكرر، أما عن علاقة الإنفاق بحجم البلدية فقد خلصت الدراسة إلى الإنفاق الحدي المتكرر من الإيرادات الذاتية للبلديات الصغيرة أكثر من واحد صحيح وأن الميل الحدي للإنفاق من الإيرادات التي تجبئها الحكومة منخفض مقارنة مع البلديات الكبيرة وأن اعتماد البلديات الكبيرة في تمويل نفقاتها على إيراداتها العادية أكبر من البلديات الصغيرة وأن الميل الحدي للإنفاق المتكرر من الإيرادات الذاتية يزيد مع تزايد تلك الإيرادات سواء في ذلك البلديات الصغيرة أو الكبيرة، كما أن الميل الحدي للإنفاق المتكرر من الإيرادات التي تجبئها الحكومة تتزايد بمعدلات متناقصة<sup>(١٩)</sup>.

وأظهرت دراسة (طلافة ومريان)، ١٩٩١ حول نظام المنح في الأردن وجود علاقة إيجابية وقوية بين مصروفات الحكومات المحلية وبين المنح الموجهة من الحكومة المركزية من جهة وبين الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة من جهة أخرى إضافة إلى القروض، وكانت العلاقة إيجابية وضعيفة بين معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات وبين معدل نصيب الفرد الواحد من الضرائب والرسوم التي تجمعها البلديات لصالحها وعلاقة سلبية مع نسبة التمدن كما أظهرت الدراسة أن عدد السكان كان المحدد الرئيسي لإيرادات المجالس البلدية حيث كانت علاقته إيجابية وقوية بينما علاقة معدل الدخل الفردي بالإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم إيجابية ولكن ضعيفة<sup>(٢٠)</sup>.

وفي دراسة (العدوان وآخرون)، ١٩٩٣ حول تحليل مالية البلديات الكبرى في الاردن (بلديات مراكز المحافظات) فقد تبين أن البلديات بدأت بالاعتماد على إيراداتها الذاتية وأن معدل نصيب الفرد من الإيرادات أكبر للبلديات الأقل سكاناً وأن إيرادات المشاريع الاستثمارية متقاربة بين البلديات الكبرى موضوع الدراسة، كما قامت هذه الدراسة بأختبار مجموعة من الفرضيات (وجود علاقة ايجابية بين النفقات الرأسمالية للبلديات وبين مجموع النفقات الأخرى وعدد السكان، ووجود علاقة ايجابية بين إيرادات المشاريع الرأسمالية وبين مجموع النفقات الكلية، وكذلك وجود علاقة عكسية بين حجم القروض للبلديات وبين الإيرادات المحصلة من قبل الحكومة المركزية وإيرادات المشاريع الرأسمالية، ووجود علاقة ايجابية بين النفقات على الرواتب والأجور والإيرادات الذاتية للبلديات، وقد تبين صحة هذه الفرضيات جميعها<sup>(٢١)</sup>).

وفي دراسة (العوامل)، ١٩٩٤ المعنونة بـ (تحليل الموازنة الاستثمارية للمجالس المحلية في الاردن) وخلال الخطة الثلاثية وجد الباحث أن هناك تركباً واضحاً على المشاريع الخدمية حيث بلغت حصة هذه المشاريع ٧٦٪ من إجمالي المخصصات في حين حصلت المشاريع الاستثمارية على نسبة ٢٤٪ من إجمالي المخصصات، كما أن هناك تفاوتاً بين مخصصات المجالس المحلية في مختلف المحافظات، كما أن نصيب الفرد الواحد من المخصصات في المدن الكبرى متفاوت عن باقي البلديات الأخرى، وبالنسبة للتمويل الذاتي والخارجي فإن النسب تكاد تكون متقاربة بين المجالس البلدية والقروية، وحصلت المجالس البلدية على حصة الأسد من مخصصات المشاريع بنسبة ٩٥٪ في حين لم تحصل المجالس القروية سوى على ٥٪ فقط<sup>(٢٢)</sup>.

ويمكن القول أن الدراسات التي تناولت موضوع الحكومات المحلية في الأردن تنقسم الى مجموعتين: المجموعة الاولى تناولت موضوع الحكومات المحلية باستخدام أسلوب التحليل الوصفي وإجراء المقارنة بين المجالس البلدية من عدة نواح، مثل دراسة (مريان)، ١٩٨٨ و (مكاوي)، ١٩٨٤ و (العوامل)، ١٩٩٤، أما المجموعة الاخرى من الدراسات والتي استخدم فيها الباحثون أسلوب التحليل الاحصائي في عرض البيانات وتحليلها وتقدير العديد من الدول للوصول الى محددات إيرادات ونفقات المجالس البلدية مثل دراسة (مكاوي وعدينا)، ١٩٩٠، و(طلاحة ومريان)، ١٩٩١ و (العدوان وأخرون)، ١٩٩٣. وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة حيث تناولت عينة أكبر من البلديات في عملية التحليل التي جمعت بي اسلوب التحليل الوصفي والقياسي الاحصائي لفترة زمنية أطول وأحدث، حيث ناقشت الدراسة واقع الموازنة العامة (ايرادات ونفقات) في البلديات الاردنية ومحدداتها حتى عام ١٩٩٧ وذلك باستخدام نموذج قياسي.

### ٣-١ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبه المجالس البلدية في عملية التنمية، حيث تعتبر هذه المجالس النواة الحقيقية للتنمية التي تنشدها أي دولة من دول العالم، فالمجالس البلدية هي الاقرب الى المواطنين، والاقدر على تلمس حاجاتهم، كما أنها تعتبر الرديف الفعلي والحقيقي للحكومة المركزية والتي تساعدها في تنفيذ السياسات العامة.

كما وتنبثق أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة لتصحيح وتصويب اوضاع المجالس البلدية التي تعاني من عدم القدرة على موازنة ايراداتها مع نفقاتها مما جعلها تلجأ الى القروض لتغطية هذا العجز.

#### ٤-١ هدف وتسلسل الدراسة:

##### ١-٤-١ هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى مايلي:

- ١- تحليل مالية المجالس البلدية الاردنية عن طريق تحليل مفصل لجانبي الموازنة (الايرادات والنفقات) وبيان مصادرها وجهة تحصيلها.
- ٢- التركيز على محددات كل من الايرادات والنفقات بهدف الوصول الى وسائل وطرق لمعالجة العجز في الموازنة والذي تعاني منه غالبية المجالس البلدية في الاردن، وبالتالي تحسين أداء هذه المجالس.
- ٣- معرفة مدى فاعلية نظام المنح الذي تقدمه الحكومة المركزية للمجالس البلدية كمساعدة لتصويب وتعديل أوضاع هذه المجالس ومدى تأثير هذه المنح على استقلال المجلس البلدي وقدرته على اتخاذ القرارات والتصرف بحرية.
- ٤- اقتراح الحلول المناسبة للمجالس البلدية والتي تستطيع من خلالها التغلب على المشاكل التي تعاني منها.

##### ٢-٤-١ تسلسل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول، فالفصل الأول يتضمن الدراسات السابقة أهمية الدراسة وهدفها، الاطار النظري، المنهجية المتبعة في الدراسة ويتضمن الفصل الثاني لمحة عن نشأة المجالس البلدية الاردنية بالاضافة الى المهام الموكلة لهذه المجالس والموارد المالية التي تحصل عليها، ومن ثم تحليل مالية هذه المجالس تحليلاً مفصلاً، أما الفصل الثالث فيتضمن نتائج تقدير النموذج الاحصائي المستخدم. أما النتائج والتوصيات التي تمكّنتنا من رسم معالم السياسة المالية التي يمكن أن تفعّل دور هذه المجالس وتضعها على الطريق الصحيح فسوف يتم عرضها خلال الفصل الرابع من هذه الدراسة.

#### ٥-١ الاطار النظري:

تعالج النظرية الاقتصادية موضوع محددات إيرادات ونفقات المجالس البلدية من خلال معالجتها للضرائب المحلية وسياسة المنح والمقدرة المالية لهذ المجالس، حيث أكدت الدراسات الاقتصادية في هذا المجال أن إيرادات المجالس البلدية تعتمد بشكل مباشر على عدد سكان المجلس البلدي الواحد ومعدل دخل الافراد القاطنين ضمن حدود هذا المجلس والذي يعتمد بدوره على حجم العماله المتوفره في المنطقة<sup>(٢٣)</sup> ونوعها، ويمكن تلخيص ما ورد من خلال المعادلة التالية

$$TR = f(POP, INC) \dots\dots\dots (١-١)$$

حيث أن:

TR: المجموع الكلي للإيرادات التي يحصل عليها المجلس البلدي.

POP: عدد سكان المجلس البلدي الواحد.

INC: معدل الدخل الفردي للأفراد القاطنين ضمن حدود المجلس البلدي.

وتفترض النظرية أن العلاقة بين كل من الإيرادات الكلية وعدد السكان من جهة ومعدل الدخل الفردي من جهة أخرى هي علاقة إيجابية.

أما محددات نفقات المجالس البلدية فقد أشارت الدراسات الاقتصادية الى أن معدل الدخل الفردي ومعدل نصيب الفرد الواحد من المنح بالاضافة الى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية تعتبر من محددات نفقات المجالس البلدية<sup>(٢٤)</sup>، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$EXP = f(INC, PGRN, SE) \dots\dots\dots (٢-١)$$

حيث أن:

EXP: المجموع الكلي لنفقات المجلس البلدي الواحد.

INC: معدل الدخل الفردي للأفراد القاطنين ضمن حدود المجلس البلدي.

PGRN: معدل نصيب الفرد الواحد من المنح التي يحصل عليها المجلس البلدي.

SE: مجموعة العوامل الاقتصادية- الاجتماعية.

وضمن هذا الاطار سوف يتم تقدير الدوال التالية للمجالس البلدية

الاردنية:

١- دالة الايرادات: حيث تكون كما يلي:

$$TR = f(\text{POP}, \text{INC}) \quad (٣-١)$$

٢- دالة النفقات: ويمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية:

$$PEXP = f(\text{PLON}, \text{PGRN}, \text{PTRC}, \text{PTRL}, \text{EXP}_{t-1}, \text{TR}_{t-1}, U) \quad (٤-١)$$

حيث أن:

PEXP: معدل نصيب الفرد الواحد من نفقات المجلس البلدي.

PLON: معدل نصيب الفرد الواحد من القروض التي يحصل عليها المجلس البلدي.

PTRC: معدل نصيب الفرد الواحد من الضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة المركزية لصالح المجلس البلدي.

PTRL: معدل نصيب الفرد الواحد من الضرائب والرسوم التي تحصلها البلديات لصالحها.

EXP<sub>t-1</sub>: المجموع الكلي لنفقات المجلس البلدي في السنة الماضية.

TR<sub>t-1</sub>: المجموع الكلي لايرادات المجلس البلدي في السنة الماضية.

U: نسبة التمدن.

## ٦-١ فرضيات الدراسة:

يمكن إيجاز فرضيات الدراسة بما يلي:

### الفرضية الأولى:

وجود علاقة إيجابية بين إيرادات المجلس البلدي وكل من معدل الدخل الفردي وعدد السكان؛ وذلك لان الضرائب في الغالب أما أن تفرض على عدد السكان أو على دخل الافراد، فزيادة عدد السكان أو معدل الدخل الفردي يفترض أن يزيد من حصيلة هذه الضرائب.

### الفرضية الثانية:

وجود علاقة ايجابية بين نفقات المجلس البلدية ومصادر التمويل باختلاف انواعها (الضرائب والرسوم والتي تحصلها الحكومة المركزية لصالح البلديات أو التي تحصلها البلديات نفسها لصالحها والقروض والمنح) فكلما زادت حصيلة هذه المصادر زادت قدرة المجلس البلدي على الانفاق.

### الفرضية الثالثة:

وجود علاقة إيجابية بين نفقات المجلس البلدي في السنة الحالية وبين إيراداته الكلية المحصلة في السنة السابقة، فكلما زادت حصيلة الإيرادات في السنة السابقة كلما تشجيع المجلس البلدي على الانفاق أكثر.

### الفرضية الرابعة:

وجود علاقة ايجابية بين نفقات المجلس البلدي للسنة الحالية وبين نفقاته الكلية في السنة السابقة، فكلما كانت نفقات المجلس البلدي في السنة السابقة كبيرة فيتوقع أن تستمر نفقاته في السنة الحالية بالزيادة وذلك ينطبق بشكل خاص على المشاريع الاستثمارية والتي قد يحتاج استكمالها فترة زمنية تمتد لأكثر من سنة.



#### الفرضية الخامسة:

وجود علاقة عكسية بين نفقات المجلس البلدي وبين نسبة التمدن، مما يعني أن زيادة نسبة التمدن تعني انخفاضاً في معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات وذلك لأن زيادة عدد سكان المجلس البلدي الواحد تعني زيادة نفقاته ولكن حصة الفرد الواحد من هذه النفقات تنخفض.

#### ٧-١ منهجية الدراسة ومصادر معلوماتها:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاحصائي في عرض البيانات وتحليلها وتقييمها، كما اعتمدت على أسلوب التحليل النظري والتطبيقي لبعض البيانات وذلك لخدمة اغراض الدراسة.

#### ١-٧-١ مجتمع الدراسة:

غطت هذه الدراسة جميع المجالس البلدية المسجلة حتي عام ١٩٩٢، التي بلغ مجموعها ١٧٢ مجلساً بلدياً موزعة على مختلف المحافظات في المملكة كما بينها الجدول (١-١) باستثناء مجلسين بلديين هما مجلس بلدي عبين و عبلين من محافظة جرش ومجلس بلدي الزنية من محافظة المفرق وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة عن هذين المجلسين.

جدول (١-١)

أعداد المجالس البلدية موزعة حسب محافظات المملكة ونسبة عدد المجالس في كل

محافظه الى المجموع الكلي لهذه المجالس.

المحافظة	البيان	عدد المجالس	نسبة عدد المجالس/ المجموع الكلي لهذه المجالس في المحافظة
عمان		١٦	٩,٢
البلقاء		١٧	٩,٩
الزرقاء		٧	٤,١
أربد		٦٥	٤٣,٦
الفرق		١٨	١٠,٥
الكرك		١٢	١٢,٨
معان		٨	٤,٧
الطفيلة		٧	٤,١
المجموع		١٧٠	١٠٠

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على ملفات وزارة البلديات والشؤون البلدية والقروية والبيئة.

هذا وسوف تتم الدراسة في مراحل زمنية مختلفة مع التركيز على فترتين هما ١٩٩٠-١٩٩٢ و ١٩٩٥-١٩٩٧ وذلك حسب توفر المعلومات والبيانات.

١-٧-٢ مصادر المعلومات:

تعتمد هذه الدراسة اضافة الى المراجع والكتب والدوريات البحوث المتخصصة في الموضوع -وذلك لتغطية الجانب النظري- على البيانات المنشورة في نشرات البنك المركزي الشهرية والسنوية وتقرير البنك الدولي حول أوضاع المجالس البلدية في الاردن الصادر عام ١٩٩٤، وكذلك الرجوع الى ملفات وزارة البلديات والشؤون البلدية والقروية والبيئية وكذلك النشرة الاحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة للفترة ١٩٨٧-١٩٩٦. للحصول على المعلومات لأغراض البحث وكذلك الرجوع الى وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى وكذلك جميع التقارير السنوية الصادرة خلال فترات الدراسة.

ولا بد من الاشارة الى أن الباحثة قد واجهت صعوبات عديدة من أجل الحصول على المعلومات والبيانات التي استخدمتها خلال الدراسة.

هوامش الفصل الأول:

- 1- Peter Mieszkowski and Mahlon Straszheim, Current Issues in urban Economic The Johnes Hopkins Pres Ltd, London, 1979, P 272.
- 2- Mohamad Ali, Fluctuation and Impact of Government Expenditure in the Sudan, 1955-1967 Khartoum: Khartoum University), 1974, P 14-15.
- 3- Werner Z. Hirsch, The Economic of State and Local Government McGrow Hill -Book company, 1970, P 173.
- 4- Opicit, P 173.
- 5- Opicit, p 173.
- 6- Opicit, P173.
- 7- Opicit, P 174.
- 8- Opicit, P 175.
- 9- Opicit, P 175.
- 10- Edna Loehman and Robert Emerson, Asimultaneous Equation Model of Local Government Expenditure Decisions, Land economy, Vol. 61, No. 4, 1985, P 419-432.
- 11- Mohamad Ali, Opicit, P 14-28.
- ١٢- حسن المومني، الإدارة المحلية بين النظرية والواقع، مجلة بلدي، العدد السادس، تشرين الاول ١٩٨٢.
- ١٣- محمد فوزي الحاج خليل، مصادر التمويل والموارد المالية للمجالس البلدية في الاردن، مجلة بلدي، العدد ١٥، ١٩٨٤.
- ١٤- احمد ملكاوي وآخرون، الدور الانمائي للبلديات في الاردن، الجمعية العلمية الملكية، تموز ١٩٨٤.

١٥- هاشم الدباس، الرقابة على المجالس المحلية، المؤتمر العام للمجالس البلدية، العقبة ١٥-١٨ آذار ١٩٨٦.

١٦- محمد صالح الحوراني، بنك تنمية المدن والقري ودوره في تنمية المجالس المحلية وتوفير التمويل الازم لها، المؤتمر العام للمجالس البلدية، العقبة ١٥-١٨ آذار ١٩٨٦.

١٧- عبد الرؤوف الروابده، الموارد المالية للبلديات في الاردن، المؤتمر العام للمجالس البلدية، العقبة. ١٥-١٨ آذار ١٩٨٦.

١٨- نادر مريان، تحليل مالية البلديات في الاردن، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الاول، ١٩٨٨، ص٣٧-٨٠.

١٩- احمد ملكاوي ومحمد عدينا، قياس درجة اعتماد النفقات المتكررة على الايرادات العادية للمجالس البلدية للأعوام ٧٨، ٨٢، ٨٦، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ١٧ (١)، العدد ٢، ١٩٩٠، ص١٠٩-١٣١.

٢٠- ياسر العدوان وأخرون، تحليل مالية البلديات الكبرى في الاردن، المؤتمر الأول للإدارة العامة في الاردن، ١١/٣-١٢/٢-١٩٩٣.

20- Hussain Talafha and Nader Mrayyan, The Efficiency of Grant System to Municipalities in Jordan, Asian Affairs, Vol XIII, NO. 1, P29-46.

٢٢- نائل العوامه، تحليل الموازنة الاستثمارية للمجالس المحلية في الاردن، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٢٠ (١)، العدد ٤، ١٩٩٤.

23- Leo Van Den Berg, Urban Systems in Dynamic Society Gower Publishing Company 1987, P 30.

24- Pter Mieszkowski and Mahlon. Straszheim, Opicit, P 272.

## الفصل الثاني مالية المجالس البلدية في الأردن

### ٢-١ المجالس البلدية في الاردن:

نشأ نظام الادارة المحلية في الاردن بعد تأسيس أمانة شرق الاردن<sup>(١)</sup> سنة ١٩٢١، فصدر في ٤ أيار سنة ١٩٢٥ أول قانون للبلديات حيث نشر بالجريدة الرسمية رقم (١٠٢) لسنة ١٩٢٥ واستمر العمل له حتى صدر قانون البلديات الجديد رقم (٩) لسنة ١٩٢٨، وتلاحقت التشريعات في هذا المجال حتى صدر قانون البلديات الحالي رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وقانون إدارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ وما جرى عليهما من تعديلات متعاقبة حتى وقتنا الحالي، ونتيجة لهذه التشريعات يمكن القول بأنه لا يوجد سوى مستويين من مستويات المجالس المحلية في الاردن هما:

- ١- المجالس البلدية ويحكمها قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.
- ٢- المجالس القروية ويحكمها قانون إدارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

وتستمد الإدارة المحلية في الاردن أصولها التشريعية من الدستور الاردني حيث أشار في المادة (١٢١) منه بأن الشئون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية أو محلية وفقاً لقوانين خاصة.

### ٢-١-١ تصنيف المجالس البلدية في الاردن:

تصنف المجالس البلدية في الاردن الى أربع فئات كما ورد في المادة (٤٥) من القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وهذه الفئات هي<sup>(٢)</sup>:

- ١- بلديات الفئة الأولى: وتضم بلديات مراكز المحافظات.
- ٢- بلديات الفئة الثانية: وتضم بلديات مراكز الاقضية والنواحي والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسة عشر الف نسمة.
- ٣- بلديات الفئة الثالثة: وتضم بلديات مراكز الاقضية والنواحي والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف نسمة ويقل عن خمسة عشر الف نسمة.
- ٤- بلديات الفئة الرابعة: بلديات أخرى.

وقد بلغ مجموع بلديات الفئة الأولى (١١) بلدية والفئة الثانية (١٦) بلدية والثالثة (٧٧) بلدية والفئة الرابعة (١٨٢) بلدية وذلك حتى تاريخ ١-١١-١٩٩٥، أما عن توزيع هذه البلديات حسب الفئة والمحافظات فالجدول التالي يبينها:

جدول (١-٢)

توزيع المجالس البلدية حسب الفئة والمحافظات حتى تاريخ ١-١١-١٩٩٥

المجموع	رابعة	ثالثة	ثانية	اولى	الفئة	المحافظة
٢٦	٢٠	٤	٢	-		العاصمة
٨١	٤١	٢٢	٦	١		اربيد
٣٠	١٧	٩	٣	١		البقاء
٢٢	٢٤	٦	٢	١		الكرك
٢٤	٢٧	٦	-	١		المفرق
١٥	١٢	٢	-	١		جرش
١٤	٧	٥	١	١		عجلون
١٢	١١	١	-	١		مأدبا
١١	٥	٣	٢	١		الزرقاء
١٦	١١	٤	-	١		معان
٩	٥	٣	-	١		الطفيلة
٤	٢	١	-	١		العقبة
٢٨٦	١٨٢	٧٧	١٦	١١		المجموع

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحثة بالإعتماد على ملفات وزارة والشؤون البلدية والقروية والبيئة.

من خلال الجدول رقم (٢-١) نلاحظ بأن عدد المجالس البلدية ضمن الفئة الرابعة كان (١٨٢) مجلساً بلدياً من أصل (٢٨٦) مجلساً أي بنسبة مقدارها (٦٤٪)، مما يعني أن (٦٤٪) من المجالس البلدية يبلغ تعداد سكانها أقل من خمسة آلاف نسمة كما أن متوسط عدد سكان البلديات في الاردن يبلغ (٤,٢٥٧) نسمة في حين أن متوسط عدد سكان المجالس البلدية في فنلندا مثلاً هو (١٠,٧٠٠) نسمة<sup>(٢)</sup> مما يؤول هذه المجالس للإستفادة من اقتصاديات الحجم الأمثل وتقديم أفضل الخدمات بأقل كلفة ممكنة.

فانخفاض متوسط عدد سكان المجلس البلدي الواحد في الاردن قد يعود الى التسرع في احداث مجالس بلدية جديدة غير مستوفية لشروط استحداثها وخاصة الشروط المتعلقة بعدد سكان المجلس البلدي المستحدث حيث نص القانون على أن لا يقل عدد سكان المجلس البلدي المستحدث عن (٢٥٠٠) نسمة مع العلم بأن هناك عدد كبير من المجالس البلدية التي تم استحداثها أو رفعت من مجالس قروية الى بلدية لم تستوف هذا الشرط<sup>(٤)</sup>.

فكثرة اعداد المجالس البلدية المستحدثة وبأعداد سكانية قليلة يؤثر على الموارد المالية لهذه المجالس وخاصة المحصلة من قبل الحكومة المركزية حيث زيادة اعداد هذه المجالس تعني توزيع حصيلة هذه الموارد على مجالس بلدية أكثر مما يقلل من حصة المجلس البلدية كما أن عدد السكان يلعب دوراً في تحديد عدد الحصص التي يحصل عليها المجلس البلدي فكلما كان عدد السكان اكبر كلما كانت عدد الحصص أكثر (حصة لكل (٣٢٠٠) نسمة)، ولا يفوتنا أن نذكر بأن صغر حجم المجلس البلدي سوف يؤثر على قدرة المجلس في استغلال موارده بالصورة الأمثل وتقديم الخدمات بأقل كلفة ممكنة.

ونتيجة لذلك أصبحت وزارة البلديات وبشؤون البلدية والقروية والبيئة تعي تماماً بأن كثرة اعداد المجالس البلدية هي ظاهرة غير صحية، لهذا فهي تتجه حالياً ضمن خططها الرامية الى دمج البلديات بحيث يصبح عدد البلديات في الاردن في الاردن (٥٠) بلدية أو تجمع بلدي أو قريب من ذلك بحلول عام ١٩٩٩، وخلال عام ١٩٩٦ سوف تقوم الوزارة بعملية ضمّ بعض القرى تابعة لمحافظة اربد لتصبح أمانة اربد الكبرى.

#### ٢-١-٢ المهام الموكلة للمجلس البلدي:

إن تحديد الوظائف والمهام الموكلة للمجالس البلدية في دول العالم لا يخرج عن اسلوبين هما<sup>(٥)</sup>: الأسلوب العام بحيث يكون للمجالس البلدية الحق بالقيام بأية اختصاصات لا تخالف الدستور مع خضوعها لرقابة الحكومة المركزية حتى لا تتعدى على اختصاصاتها، فتحديد المهام ضمن هذا الاسلوب يعطي المجالس البلدية حرية كبيرة في التصرف والقيام بأعمالها ويمنحها المزيد من المرونة، ومن الدول التي تأخذ بهذا الاسلوب فرنسا، يوغسلافيا ومصر، أما الاسلوب الآخر فهو اسلوب الحصر حيث يتم تحديد الاختصاصات ضمن قانون خاص لا تستطيع المجالس البلدية تجاوزه الا عن طريق استصدار تشريع خاص بذلك، مما يحرم المجلس البلدي الحرية والمرونة في أداء عمله، وتعتبر كل من إيطاليا وبريطانيا من الدول التي تأخذ بهذا الاسلوب، وفي الاردن عمد المشرع الاردني الى الاخذ بأسلوب الحصر في تحديد اختصاصات المجالس البلدية حيث بينت المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ هذه الاختصاصات بشكل واضح، والتي يمكن اجمالها بما يلي:



#### ١- خدمات تنظيمية:

وتشمل تنظيم انشاء الابنية واعطاء الرخص لذلك وتنظيم الحرف والصناعات وانشاء المراكز الصحية والعيادات والمؤسسات الثقافية والرياضة... الخ.

#### ٢- خدمات أساسية:

وتشمل التزويد بالمياه والغاز والكهرباء... الخ.

#### ٣- خدمات روتينية:

وتشمل أقرار الموازنة والحساب الختامي وإدارة أملاك البلدية

#### ٤- خدمات رقابية:

وتشمل مراقبة الفنادق والمحلات العامة والباعة المتجولين ومراقبة الأوزان والقياس.. الخ.

ومن الملاحظ بأن هذه المهام كثيرة ومتعدده وأن هناك بعض المهام الرئيسية مثل المياه والكهرباء والمجاري... الخ قد سلبت من المجالس البلدية وأصبحت تقدمها بعض المؤسسات والدوائر الحكومية.

#### ٢-١-٣ الموارد المالية للمجالس البلدية<sup>(٦)</sup>:

تنقسم الموارد المالية للبلديات في الاردن الى قسمين:

- ١- الواردات التي تجبها الحكومة المركزية: وتشمل ضريبة الأبنية والأراضي وضريبة المستوردات من البضائع والمحروقات ورسوم الرخص.
- ٢- الواردات التي تجبها البلديات لصالحها: وتشمل الرسوم على اختلاف أنواع والتبرعات والهبات والواردات من أملاك البلدية وغيرها.

## ٢-٢ الواقع المالي للبلديات في الاردن:

١-٢-٢ الإيرادات:

تتسم إيرادات المجالس البلدية الاردنية بعدم ذاتيتها وتبعيتها للحكومة المركزية، حيث أن معظم الإيرادات التي تحصل عليها هذه البلديات مرتبطة بصورة أو بأخرى بالحكومة المركزية سواء من ناحية تحديد مصدر هذه الإيرادات بواسطة قانون خاص معد من قبل الحكومة، أو عملية تحصيل هذه الإيرادات، وهذا طبعاً يؤثر على حجم استقلال المجلس البلدي وقدرته على اتخاذ القرار والتصرف بحرية ومرونة في إحداث أو إلغاء أية موارد مالية يرغب فيها. كما ان هذه الإيرادات متذبذبة من سنة الى أخرى. ويتضح ذلك عند احتساب معدلات النمو السنوي فيها والجدول رقم (٢-٢) يوضح ذلك.

### جدول (٢-٢)

اجمالي الإيرادات الكلية للمجالس البلدية ومعدل النمو فيها للفترة

(١٩٩٧-١٩٨٥)

الف دينار

السنة	اجمالي الإيرادات	معدل نمو %
١٩٨٥	١٦٧٨١	-
١٩٨٦	٢,٧٠٢٢	٦١
١٩٨٧	٨,٦٩٧,٤	٦٨-
١٩٨٨	٢٣٢٨٧,٦	١٦,٨٩
١٩٨٩	٢٥١١٧,٧	٧,٤١
١٩٩٠	٢١٢٥٤,١	١٤,٩٨-
١٩٩١	٢١,٢٥,٦	١,٥١-
١٩٩٢	٢٥٢٧٨,٢	٢٠,٢٣
١٩٩٣	٢٢٥٢٢,٧	٣,٢٦
١٩٩٤	٣,٥٧٣,١	٨,٨-
١٩٩٥	٢٣٩٧٥,٩	١١,١٣
١٩٩٦	٥٨٠٢١	٧٠,٧٧
١٩٩٧	٧٠٦٦٠	٢١,٧٨

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٨٦-١٩٩٦، وكذلك بنك تنمية المدن والقرى، وحدة الحاسوب للمعلومات لعامي ٩٦ و٩٧.

وتتصف معدلات النمو السنوية خلال الفترة (٨٥-٩٧) بالتذبذبات، فتارة نجدتها موجبة كما هو الحال في أعوام (٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧) وأحياناً سالبة كما هو الحال في السنوات (٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٤). وقد يعود هذا التذبذب في حجم الإيرادات الكلية الموضح من خلال معدلات النمو السنوية الى حرب الخليج عام ١٩٩٠ والى تذبذب قيمة ما تحصله البلديات لصالحها، كما أن قيمة مصادر الإيرادات نفسها غير ثابتة ومتغير من سنة الى أخرى.

وتتكون إيرادات المجالس البلدية الاردنية من ثلاثة مصادر هي:

#### أولاً: الضرائب والرسوم:

وهذه بدورها تنقسم إلى قسمين:

١- الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومية المركزية: وهي عبارة عن الضرائب والرسوم التي تقرها وتتولى الحكومة المركزية عملية جمعها وتوزيعها على البلديات ضمن اعتبارات محددة وهذه الضرائب والرسوم هي:

#### أ- ضريبة الأبنية والأراضي

وهذه الضريبة تحصل بموجب أحكام قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلدية رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ والقانون المعدل رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤، وتقوم وزارة المالية بعملية تخمين وتقدير لهذه الضريبة بحيث تقدر على أساس ثابت، وتؤخذ كنسبة من صافي قيمة الإيجار السنوي، حيث تبلغ هذه القيمة (٧٪) بالنسبة للأراضي المقام عليها بناء بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها أو تحيط بالبناء و (٥٪) بالنسبة للأراضي التي ليس فيها بناء، وتودع الأموال المحصلة من هذه الضريبة كأمانة لدى وزارة المالية كغيرها من الواردات التي تجبئها الحكومة المركزية<sup>(٨)</sup>. وتحصل البلديات على نسبة (١٠٪) من قيمة الضريبة مقابل (٢٪) لوزارة التعليم و (٣٪) لوزارة المياه والري، وذلك بعد حسم (١٠٪) كنفقات إدارية<sup>(٩)</sup>.

ب- الرسوم الجمركية (١٠):

تستوفي السلطات الجمركية الرسوم التالية لمنفعة البلديات بالكيفية التي تستوفي بها الرسوم الجمركية العادية بمقتضى قانون الجمارك والمكوس:

(٢,٢) فلساً عن كل لتر بنزين أو أية مادة تقوم مقامه.

(١,١) فلساً عن كل لتر من الكاز (بارافين).

(٢٠) فلساً عن كل لتر من السبيرتو النقي.

(١٠) فلسات عن كل لتر من السبيرتو المشرب.

(٢٪) من قيمة البضائع والمواد الاخرى الخاضعة للرسوم الجمركية باستثناء الفواكه والخضار الطازجة.

ج- رسوم النقل على الطرق (١١):

يخصص للبلديات (٣٥٪) من الرسوم التي تستوفي بمقتضى قانون النقل على الطرق عن رخص اقتناء المركبات.

د- غرامات المخالفات الصحية (١٢):

تخصص للبلديات الغرامات التي تستوفي من المخالفات الصحية والبلدية. ويتم توزيع حصيلة هذه الإيرادات على البلديات بنسب يقررها مجلس الوزارة بناء على تنسيب من الوزير على أن يؤخذ بعين الاعتبار الامور التالية:

١- عدد السكان.

٢- نسبة مساهمتها في جلب الإيرادات.

٣- ما إذا لأن لها مركز ذو أهمية استراتيجية.

٤- ما إذا كانت تترتب عليها مسؤوليات ليست لها طابع محلي.

وتكون معادلة توزيع الحصص على البلديات كما يلي (١٣):

عدد الحصص = ٢ + ٢ (البلدية) + ٦ (سركز محافظة) + ٢ (بلديات مهمة) + ١ (البلديات ذات الموقع الاستراتيجي) ١٠ (لكل ٢٢٠٠ نسمة).  
ويكون مقدار الحصة (٥٠٠٠) دينار اردني.

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ بأن كل بلدية تحصل على أربع حصص كونها بلدية وست حصص إذا كانت ذات ثقل إداري كبلديات مراكز المحافظات، ثلاث حصص إذا كانت بلدية مهمة، وحصة إذا كانت ذات موقع استراتيجي، وحصة عن كل (٢٢٠٠) نسمة.

أما حصيلة كل مصدر من مصادر هذه الضرائب والرسوم فالجدول التالي بينها.

جدول (٢-٣)

توزيع حصيلة الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة المركزية لصالح  
البلديات حسب أوجه تحصيلها للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦

الف دينار

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
البيان											
الرسوم الجمركية	٥٢٧٦	٥٥٨٣	٦٠٧٨	٦٣٦٥	٧٢٧٧	٧٧٦٦	١٤٢٣٨	١٤٦٢٨	١٤٠٣٤	١٤٢٨٣	١٤٧٣٢
رسوم ترخيص المركبات	٤٢٠٨	٤٤٤٧	٤٥٩٤	٤٤٠١	٦٠٦٧	١٠٤٨٢	٧٨٣٤	٨٠٧٣	٩٠٥٢	١٠٩٧٩	
رسوم المكوس على المنتجات النفطية	١٨٢٤	٣٠٣٥	٢٢٥٩	٢٤١٤	٢٢٠٩	٢٤٤٦	٢٧٩٩	٢٤٦٣	٢٧٤٥	٣١٦٦	٣٢٦٨
غرامات مخالفات النقل على الطرق	٢٤٨	٢٥٠	٢٦٦	٣٦٦	٣٠٥	٣٢٢	٣٤٤	٣٤١	٣٧٨	٤٣١	٣٢٣٠
رسوم محصلة عن سنوات سابقة	٨٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	١١٨٣٨	١٣٣١٥	١٣١٩٧	١٣٤٩٦	١٤٥٤١	١٦٦٠١	٢٧٨٦٣	٢٧٦٦٦	٢٥٢٣٠	٢٦٩٣٢	٢٩٣٠٢
حصنة المجالس البلدية من الغرامات والرسوم	٨٤٠٠	٩٨٤٤	٩٤١٢	٧٤٥١	٨١٩٣	٩٣٧٨	١٥٥٦٢	١١٩٢٦	١٣٩٤٥	١٥٦٤٦	١٤٣٣٠
ضريبة أبنية وأراضي (مسقفات)	٨٣٩٣	٩٦٣٦	٩٧٤٩	١٠٨٥٠	١٠٤٢٨	١٢٤٧٢	١٤٨٥٠	١٧٣٦٨	١٥٦٤٢	١٧٣٩٠	١٦٩٨٠
المجموع الكلي	٢٠٢٣١	٢٢٩٥٩	٢٢٩٤٦	١٤٣٤٦	٢٤٩٦٩	٢٩٠٧٣	٤٢٧١٣	٤٢٦٣٤	٤٠٨٧٢	٤٤٣٢٢	٤٦٢٨٢
حصنة المجالس البلدية من الرسوم والغرامات الى مجموعها الكلي	٧٠٠٩٥	٧٣٠٩	٧١٠٣٢	٥٥٠٢١	٥٦٠٣٥	٥٦٠٤٩	٥٥٠٨٥	٤٥٠٤١	٥٥٠٢٧	٥٨٠١	٤٨٠٩١

المصدر: بنك تنمية المدن والقرى، التقرير السنوي والحسابات الختامية إعداد متفرقة.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة ما تحصيله الحكومة المركزية من ضرائب ورسوم لصالح الهيئات الحكومية قد ارتفع بصورة ملحوظة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ حيث كان عام ١٩٨٦ حوالي (٢٠) مليون دينار وارتفع ليصبح

حوالي (٤٦) مليون دينار اردني عام ١٩٩٦ وقد شكلت ضريبة الابنية والاراضي (المسقفات) بنسبة كبيرة من هذه الضرائب والرسوم وقد كانت هذه النسبة لعام (١٩٩٦) حوالي (٢٧٪) من قيمة الضرائب والرسوم التي حصلتتها الحكومة المركزية لصالح الهيئات المحلية. كما أن حصة المجالس البلدية من الرسوم والغرامات (بدون ضريبة الاراضي) كانت بمتوسط سنوي مقداره (٥٨,٨٨٪) من قيمة الرسوم والغرامات المحصلة من قبل الحكومة المركزية.

#### ٢- الضرائب والرسوم التي تحصلها البلديات لصالحها<sup>(١٤)</sup>:

إن الضرائب والرسوم التي تحصلها البلديات لصالحها كثيرة ومتعددة وبنظرة سريعة الى هذه الموارد يمكن القول بأن المشرع الاردني قد أعطى للمجالس البلدية مصادر عديدة تستطيع من خلالها تحصيل موارد مالية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات بصورة أفضل، ولكن وبالرغم من تعدد هذه المصادر الا أنه يوجد ملاحظات عليها:

- ١- إن المؤثرات العشوائية والانتمائية تشكل عقبة رئيسية أمام تحصيل وجباية مثل هذه الإيرادات، حيث يقوم الرئيس الحالي ومن أجل كسب ود المواطنين وخوفاً من خسارة اصواتهم في الجولة المقبلة بالتفاضي أو إهمال تحصيل أموال المجلس البلدي التي بذمة فلان من الناس كونه من جماعته أو عشيرته، ناهيك أصلاً عن عدم وجود كوادر تحصيل مؤهلة ومدربة للقيام بعملية تخمين وتقدير لهذه الضرائب والرسوم.
- ٢- بالرغم من تعدد هذه المصادر وكثرتها وبالرغم من المصاعب التي تواجه عملية التحصيل فإن هذه الموارد ضئيلة وغير كافية.

#### ثانياً: القروض.

لقد نصب المادة (٤٥) من قانون البلديات بأنه يجوز للمجلس البلدي أن يقترض أموالاً من أية جهة بعد موافقة الوزير على الجهة التي يؤخذ منها

القرض والغاية التي سينفق من أجلها ومقدار الفائدة وكيفية السداد وأية شروط قد يستلزمها الحصول على القرض، ويعدّ بنك تنمية المدن والقرى هو المصدر الرئيسي للقروض التي تمنح للمجالس البلدية الاردنية<sup>(١٥)</sup>.

وتعتبر القروض من المصادر الدخلية المهمة للبلديات في الاردن حيث شكلت هذه القروض ما يقارب بالمتوسط ربع الإيرادات التي تحصل عليها البلديات مقابل (١٠٪) في الدول المتقدمة<sup>(١٦)</sup>، والجدول التالي يوضح حجم وعدد القروض ونسبتها الى اجمالي القروض الممنوحة ونسبتها الى اجمالي الإيرادات خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧).

#### جدول (٢-٤)

عدد القروض وقيمتها ونسبتها الى اجمالي القروض وأجمالي الإيرادات للفترة ١٩٩٧-١٩٨٣

الف دينار

السنة	عدد القروض	قيمة القروض	نسبة قروض المجالس / اجمالي القروض الممنوحة	اجمالي الإيرادات	نسبة القروض / اجمالي الإيرادات
١٩٨٣	١٦٨	٧٦٠٢	٦٦,٤	-	-
١٩٨٤	١١٠	٤٤٤٦	٥٩,٢	-	-
١٩٨٥	١٢٠	٥٩٢٥	٧٢,٠	١٦٧٨١	٢٥,٢٧
١٩٨٦	١٥١	٧١٢١	٨٠,٧	٢٧٠٢٢	٢٦,٢٤
١٩٨٧	١٨٠	٥٩٠٤	٨٢,٥٥	٨٦٩٧,٤	٦٧,٨٢
١٩٨٨	١٢٢	٥٧٤٠	٨٩,٥٨	٢٣٢٨٧,٦	٢٤,٥
١٩٨٩	٦٥	٤٨٧١	٨٠,٧	٢٥١١٧,٧	١٩,٤
١٩٩٠	٥٧	٢٣١٢	٧٩,٥	٢١٢٥٤,١	١٥,٥
١٩٩١	١٠٠	٤٥٩٤	٨٤,٠٤	٢١٠٢٥,٦	٢١,١٩
١٩٩٢	١٥٥	٨٢٢٧	٨٦,٨٧	٢٥٢٧٨,٢	٣٢,٩٤
١٩٩٣	١١٩	٦٤٥٤	٨٦,١٩	٢٣٥٣٢,٧	١٩,٢٥
١٩٩٤	٨٠	٦٦٩٣	٨٨,٢	٣٠٥٧٣,١	٢١,٨٩
١٩٩٥	٨٧	٤٢٣٠	٩٠,٥	٢٣٩٧٥,٩	١٢,٧٤
١٩٩٦	٢٠٨	١٢٨٥١	٩٥,٧	٥٨٠٢١	٢١,١٢
١٩٩٧	-	١٠٦٨٢	-	٧٠٦٦٠	١٥,١٢

المصدر: بنك تنمية المدن والقرى، التقرير السنوي للأعوام (١٩٩٠-١٩٩٦) كذلك وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى لبيانات عام (١٩٩٧).



فمن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن هناك تذبذباً واضحاً في عدد وقيمة القروض الممنوحة للمجالس البلدية من قبل بنك تنمية المدن والقرى ففي عام (١٩٨٣) كان عدد القروض (١٦٨) قرضاً انخفض الى (١٢٠) قرضاً سنة ١٩٨٥ ثم ارتفع الى (١٥١) قرضاً عام ١٩٨٦ ثم (١٨٠) قرضاً على ١٩٨٧ بعدها انخفض بشكل كبير الى (١٢٣) قرضاً ثم انخفض الى (٦٥) ثم (٥٧) ثم ارتفع الى (١٠٠) وهكذا حتى وصل عام ١٩٩٥ عدد القروض الى (٨٧) قرضاً ثم ارتفع بصورة كبيرة جداً حيث بلغ عدد القروض (٢٠٨) قرضاً، أما قيمة القروض فهي الأخرى كانت عرضة للتقلب بين الزيادة والنقصان من فترة الى أخرى. وقد كانت أقل قيمة لها في عام ١٩٩٠ ثم أخذت بالارتفاع حتى عام ١٩٩٢ ثم انخفضت تدريجياً حتى عادت عام ١٩٩٦ وارتفعت بصورة كبيرة وبمعدل نمو (٢١٩٪) ويعزى هذا التقلب في حجم القروض الى أن المجالس البلدية وخلال الفترة التي سبقت عام ١٩٨٥ قد وصل بعضها الى أعلى سقف مسموح به للإقتراض مما جعلها تنتظر فترة زمنية حتى تستطيع الاقتراض مرة أخرى كما أن الحكومة خلال هذه الفترة قد قدمت قروضاً للإستملاك بلغت قيمتها عشرة ملايين دينار أردني أما الفترة التي تلتها من (٨٦-٩٥) فقد كانت قيمة القروض متقلبة من سنة الى أخرى أيضاً وقد انخفض حجم هذه القروض عام ١٩٩٠ على أثر نشوب حرب الخليج، كما أن البنك ونظراً للأوضاع التي عانت منها المجالس البلدية بدأ بالتخوف في عملية التوسع في اعطاء القروض لهذه المجالس، وفي عام ١٩٩٦ كان ارتفاع حجم القروض يعود الى أن أعداد المجالس البلدية والقروية نفسها قد ارتفع ليصبح (٦٨٠) مجلساً مقابل (٦٢٥) مجلساً في نهاية عام ١٩٩٥، مما زاد من حاجة هذه المجالس للقروض للقيام بواجباتها، كما أن معظم المجالس البلدية قد زادت قدرتها على الاقتراض خلال عام ١٩٩٦ وذلك على أثر انتهاء فترة إعادة جدولتها ديونها والتي سبق وأن أعادت جدولتها من قبل البنك عام ١٩٨٧، وقد حصلت

المجالس البلدية على حصة الأسد من اجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك لصالح الهيئات المحلية، وشكلت القروض بالمتوسط نسبة (٢٥,٢٥٪) من اجمالي الايرادات للبلديات صغيرة الحجم و (١٩,٧٠٪) للبلديات الأكبر حجماً ثم (٢٩,٢٥٪) للبلديات ذات الحجم من (٥٠٠٠-١٥٠٠٠) نسمة أما البلديات الكبرى فقد كان متوسط نسبة القروض الى اجمالي الايرادات (٢٣,٥٪) وهذا يتضح من خلال الجدول التالي:

#### جدول (٢-٥)

نسبة القروض الى اجمالي الايرادات موزعة حسب الحجم السكاني للفترة ٩١-٩٢ و ٩٦-٩٧.

السنة	٩١	٩٢	٩٦	٩٧
الحجم السكاني				
أقل من ٢٠٠٠	١٢	١٢	٢٩	٢٨
٢٠٠٠-٥٠٠٠	٧	١١	٢٢	١٩
٥٠٠٠-١٥٠٠٠	٩	١٥	٦٧	٢٦
١٥٠٠٠ فما فوق	٢٠	١٧	٤٥	٢٢

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات من وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى.

وعند الحديث عن القروض يبرز سؤال مهم وهو كيفية استخدام المجالس البلدية لهذه القروض، وهل يتم استخدامها بصورة صحيحة أو سليمة؟ والجدول (٢-٦) يحمل الاجابة عن هذا السؤال.

جدول (٢-٢)

توزيع القروض الممنوحة حسب فئات منحة القروض للفترة ١٩٩٦-١٩٩٠.

الف دينار

البنية	الطوائف	استهلاك خدمات عامة	كهرباء	الياهات ومعدات	أرصنة	مباني عامة	الاصحاب الكوموف	تسهيلات ائتمانية	مشايخ التجارة	تسديد التزامات	إعادة تمويل	اخرى
١٩٩٠- المعد القيمة	٤٠	٤	-	١	٣٠	٤	١	١	١	٢	-	-
١٩٩١- المعد القيمة	٣٠١١	١٠٣	-	٥٠	١٠٩	١٤٣	٥٠٠٠	٣٠	٣٥	٣١٩٣٦	-	-
١٩٩٢- المعد القيمة	٦٩٧	٣١,٣٦	-	١,٥١	٢,٣	٤,٣	١٥,١	٠,٩	١,٦	٠,٩٦	-	-
١٩٩٣- المعد القيمة	٤٩	٨	٤	٤	٣	٧	١٤	٧	٣	-	-	١
١٩٩٤- المعد القيمة	٣٣٤٠	٢٨٥	٧	٩٠	٤٣	٢٤٤	٩٨٨	٥٧٦	٥٠	-	-	٧٢
١٩٩٥- المعد القيمة	٤٨,٧٥	٦,٣١	١,٥٧	١,٩٦	٠,٩٤	٥,٣	٢١,٥	٢١,٥	١,٢	-	-	٠,١٥
١٩٩٦- المعد القيمة	٧٣	٦	٣	٣١	٤	١١	١٣	-	١١	-	-	٨
١٩٩٧- المعد القيمة	٤١٥٤	٤٠٨	٣١	٤٠٤	١٠,٢	٩٣٩	٧٠١	-	٧٨٦	٦	-	٣٧٥
١٩٩٨- المعد القيمة	٥١,٩	٥,١	٣٤	٥,١	١,٣٧	١١,٦١	٨,٧٦	-	٩,٨	١,٢	-	٤,٧
١٩٩٩- المعد القيمة	٥٣	١٢	-	٢٤	-	١٠	-	-	١٧	٠,١٣	-	٢
٢٠٠٠- المعد القيمة	٣٠٠٢	٣٩٥٣	-	٨١٦	-	٤٩٥	-	-	١٦٣٨	-	-	١٠٨
٢٠٠١- المعد القيمة	٤٦,٥٢	٦,١٣	-	١٢,٦٥	-	٧,٦٧	-	-	٢٥,٣٨	-	-	١,٦٧

تابع جدول (١-٢)

البنك	التقارير	الاستهلاك/خدمات	كهرباء	أثاث ومعدات	أرصنة	مباني عامة	الحساب	تسهيلات	مشاريع	تسديد	إعادة تمويل	أخرى
١٩٩٤	٢٣	٨	١	٥	-	٢	-	-	١٠	-	٢٢	١
القيمة	١٣٣٦	٢٩٦٣	١١٢	٥٢٠	-	٥٥	-	-	٧٢٣	٢	٣٦٠٢	٨
النسبة	١٩,٨	٤,٤٣	١,٦٨	٧,٨	-	٠,٨٢	-	-	١٠,٨١	٥٠	٥٢,٨	٠,١٢
١٩٩٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٧٥	-	-
القيمة	٢٠٨٨	١٢٧	-	٥٨٢	٢٠	٦٥٠	-	-	١٣٨٩	-	-	-
النسبة	٤١,٩٥	٢,٦٥	-	١٢,١٨	٠,٦٢	١٣,٥٨	-	-	٢٩	-	-	-
١٩٩٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القيمة	٤٠,٦٧	٢٥٨٨	-	٥٨١	٥٥	٦٠٥	١٢٦٥	-	٤١٣٨	١٨٢	٩٩٢	-
النسبة	٢٨,١	١٧,٨٨	-	٤,٠١	٠,٢٨	٤,١٨	٨,٧٤	-	٢٨,٥٩	١,٢٦	٦,٨٥	-
مقوسط النسبة السنوي	٤٣,٨٢	١٧,٠٨	١,٢٣	٦,٥٦	٠,٩٣	٦,٧٨	٧,٧٣	١١,٠٢	١٥,٢١	١,٠١٠	٢٠,٣٣	١,٠٢

المصدر: بنك تنمية المدن والقرى، التقرير السنوي والحسابات الختامية/ الإعداد خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٠.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن مشاريع شق الشوارع قد احتلت أعلى مرتبة من حيث العدد والقيمة والنسبة من بين المشاريع الأخرى التي تستخدم القروض في تمويلها، حيث كان متوسط نسبة مشاريع شق الشوارع (٨٢،٤٣٪) ثم تلاها مشاريع إعادة التمويل بمتوسط سنوي (٣٢،٣٠٪)، أما حصة المشاريع الانتاجية وأن كانت النسبة السنوية تتزايد ولكن متوسط هذه النسبة كان (٢١،١٥٪) وهي نسبة قليلة مقارنة مع مشاريع شق الشوارع مما يعطي صورة عن كيفية استخدام المجالس البلدية للقروض التي تحصل عليها حيث أنها توجه (٢١،١٥٪) من هذه القروض نحو المشاريع الانتاجية والباقي نحو مشاريع الشوارع أو إعادة تمويل أو استملاك خدمات عامة، كما أن المجالس البلدية تستخدم الحساب المكشوف في تغطية الرواتب والأجور والتي هي عبارة عن نفقات متكررة وهذا مؤشر على أن المجالس البلدية لا تستخدم القروض التي تحصل عليها بصورة رشيدة.

هذا وقد حصلت محافظة اربد على أعلى حصة من القروض من حيث العدد والقيمة النسبية حيث بلغ متوسط النسبة السنوي (٨٤،٢٨٪) ثم تلتها محافظة البلقاء ثم الزرقاء والجدول (٢-٧) يوضح ذلك.

كما كان أعلى معدل لنصيب الفرد الواحد من القروض خلال عام ١٩٩٠ في محافظة البلقاء ثم الكرك ومعان، وخلال سنة ١٩٩١ كان أعلى معدل في محافظة المفرق ثم الكرك ومعان، أما عام ١٩٩٢ فقد كانت أعلى قيمة في محافظة الكرك تلتها العاصمة والجدول التالي يبين ذلك.

## جدول (٧-٢)

توزيع القروض على المحافظات من حيث العدد والقيمة والنسبة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٠

المحافظة	العدد	القيمة	النسبة	العدد	القيمة	النسبة	موازن	الزقاه	المفرق	الطويلة	ماتيا	جرتش	عجلون	المقيمة
١٩٩٠	٩	٤١٤	١٣,٥	٢٤	١٥٨٨	٤٧,٩٥	٢,٦	٢١٠	٢٠,٧	١٥٠	-	-	-	-
١٩٩١	١٣	٤٩٩	١٠,٩	٥١	٣٣٥	٤٩,٩٦	١	-	١١	٣	-	-	-	-
١٩٩٢	١٤	٩٣٨	١١,٥١	١٣	٨١	٢٣,٨	٢	٤٥٦	١٣١٦	٨٩٣	-	-	-	-
١٩٩٣	٩	٦٩٩	١٠,٨	١٢	٣٩٢	٤٧,٠	٧	٣٨٠	٢٩٣	٣٨٠	-	-	-	-
١٩٩٤	٩	٦٦	١٠,٨	١٢	٣٩٢	٤٧,٠	٧	٣٨٠	٢٩٣	٣٨٠	-	-	-	-
١٩٩٥	٩	٦٦	١٠,٨	١٢	٣٩٢	٤٧,٠	٧	٣٨٠	٢٩٣	٣٨٠	-	-	-	-
١٩٩٦	٩	٦٦	١٠,٨	١٢	٣٩٢	٤٧,٠	٧	٣٨٠	٢٩٣	٣٨٠	-	-	-	-

تابع جدول (٧-٢)

القيمة	عجلون	جرش	مادبا	الطفية	الرق	الزرقاء	مجان	البناء	الكرك	اربع	العاصمة	البت
-	٧	٣	٢	٢	١٢	٣	٧	٩	٩	٢٠	٥	العدد ١٩٩٤
-	٣٨٦	٣٤٠	٢٤٦	٦١٨	٩٠٩	٦١٨	٦٤٩	٥٠٩	٥٥٦	٣٣٨	١٣٣	القيمة النسبية
-	٥,٨	٥,١	٦,٣٦	١,٧٦	١٣,٦	١,٧٦	٩,٧	٧,٦	٨,٣	٢٤,٩	١,٨٤	النسبية
-	٦	٦	٥	١	٦	١	٤	٩	٢	٣٤	٨	العدد ١٩٩٥
-	١٧٠	٢٩٥	١٨٥	٤٠٦	٣٣٤	٤٠	١٦٦	٦٥٦	٩٠	١١٣٢	٣١٢	القيمة النسبية
-	٢,٩	٦,٨	٤,٣	٦,٠	٣٠,٤	٦,٠	٣,٨	١٥,٣	٢,١	٢٥,٩	٧,٣٣	النسبية
١	١٧	١٨	٩	٥	١٤	٥٠	١١	١٣	٢٥	٦٢	١٧	العدد ١٩٩٦
٧٠	٦١٨	٥٩٥	٩٥٦	٢٠٣	١٨٣٧	٢٠٣	٨٣٠	١٣٨٠	١٣٥٣	٣٦٦٦	١٣١١	القيمة النسبية
٠,٥١	٤,٥	٤,٣	٦,٩	١,٥	١٣,٢	١,٥	٥,٩	١٠,٠	٩,٨	٢٦,٥	٨,٨	النسبية
٠,٥١	٤,٧٣	٤,٧٣	٥,٨٥	٢,٦٤	١٠,٣٢	٩,٥٧	٥,٩٨	١٠,٣٣	٧,٦٥	٣٨,٨٤	٩,٠٣	متوسط النسبية السنوي

المصدر: بنك تنمية المدن والقرى، التقرير السنوي والحسابات الختامية/ الإصدار خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٠.

جدول (٢-٨)

معدل نصيب الفرد الواحد من القروض موزعة حسب المحافظات للفترة

١٩٩٢-١٩٩٠ \*

دينار

المحافظة	معدل نصيب الفرد الواحد ١٩٩٠	معدل نصيب الفرد الواحد ١٩٩١	معدل نصيب الفرد الواحد ١٩٩٢
العاصمة	١,٧٩	٢,٠٢	٩,٨٨
اربد	٢,٤٤	٣,٥١	٤,٩٦
البلقاء	٤,٦٨	١,٨	٧,٢
معان	١,١	٤,١١	٥,٣
الزرقاء	٠,٤٩	-	٠,٩٨
الفرق	٢,٨٣	٩,٥٢	٣,١١
الكرك	١,٩٨	٤,٩٧	١٠,٣
الطفيلة	٣,٧٥	١,٩٤	٢,١١

المصدر: بنك تنمية المدن والقرى التقرير السنوي والحسابات الختامية للأعوام ١٩٩٢-١٩٩٠.

\* لم تتوفر بيانات للأعوام ما بعد ١٩٩٢.

ويبدل الجدول السابق بأن المحافظات غير قادرة على الحصول على قروض تتناسب مع حجمها إذ أن معدل نصيب الفرد الواحد من القروض في المحافظات قليلة السكان أعلى منه في المحافظات الكبيرة بعدد سكانها.

ثالثاً: إيرادات أخرى<sup>(١٧)</sup>:

تشمل الإيرادات الأخرى على المنح والهيايا المقدمة من الحكومة المركزية لصالح البلديات بدون مقابل، وتنقسم المنح المقدمة لهذه المجالس الى قسمين:  
١- المنح المشروطة: وهي المنح الموجهة من قبل الحكومة المركزية لغرض معين ولا يجوز استخدامها إلا للغرض الذي اعطيت من أجله.



٢- المنح غير المشروطة: وهي منح تقدمها الحكومة بدون شرط مسبق حول كيفية استخدامها.

إلا أن مثل هذا التقسيم غير وارد في الأردن كما أن الحكومة المركزية لم تعد تعطي المجالس البلدية منحاً منذ عام ١٩٩٣.

ملاحظات حول الإيرادات:

١- إن إيرادات المجالس البلدية تعتمد بصورة أو بأخرى على الحكومة المركزية من حيث الاقرار والتخصيل.

٢- ان القوانين التي تحكم المجالس البلدية وخاصة المتعلقة بتحديد مصادر الإيرادات تعتبر قديمة ولا تتماشى مع تطور وازدياد الحاجات المطلوب من البلديات تقديمها فمثلاً قيمة ضريبة المحروقات لم تتغير منذ صدور القانون عام ١٩٥٤ بالرغم من التعديلات التي جرت على القانون والتي كان آخرها عام ١٩٩٤.

٣- كثرة الموارد المالية المنصوص عليها في القانون مع قلة مقدار الضريبة وضعف عملية التخصيل والجبائية وخضوع عملية التخصيل للمؤثرات العشوائية والانتخابية.

٤- تزايد اعتماد البلديات على القروض كمصدر من مصادر الدخل حيث شكلت القروض بالمتوسط حوالي ٢٥٪ من إيرادات المجالس البلدية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥.

٥- سوء استخدام واضح للقروض الممنوحة من قبل بنك تنمية المدن والقرى وتوجيه هذه القروض نحو مشاريع شق الشوارع أو إعادة التمويل بينما المشاريع الانتاجية حصلت على (٢، ١٥٪)، هذا مع افتراض ان المجالس

البلدية سوف تستخدم هذه القروض فعلاً للمشاريع الانتاجية، حيث أنه في الواقع غالباً ما تتحول الأموال المقررة للمشاريع الانتاجية الى مشاريع أخرى وحتى لو تم استخدامها في مشاريع انتاجية فإن غالبية هذه المشاريع متعثرة وغير ناجحة لافتقارها الى التخطيط والكفاءة في إدارة المشاريع.

٦- إن المجالس البلدية غير قادرة على الحصول على قروض تتناسب مع أحجامها.

٧- توقف الحكومة المركزية عن منح المجالس البلدية مبالغ مالية لمساعدتها على تحسين أوضاعها منذ عام ١٩٩٣.

#### ٢-٢-٢ النفقات:

تواجه البلديات طلباً متزايداً على الخدمات العامة بسبب النمو السكاني والتطور الحضاري وقيام المشاريع والصناعات المختلفة مما يشكل عبئاً مالياً على البلديات لأن ذلك يعين مزيداً من الانفاق لتقديم هذه الخدمات، والاردن كغيره من الدول النامية يعتبر مصروفات المجالس البلدية وحسب المعايير الدولية منخفضاً جداً حيث بلغت نسبة نفقات المجالس البلدية الى مجموع نفقات الحكومة المركزية حوالي (٥,٥%) مقابل (٢٠-٣٠%) في دول العالم المتقدم<sup>(١٨)</sup>، ويمكن القول بأن نفقات المجالس البلدية قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وأن هناك تذبذباً واضحاً في معدلات النمو السنوية فيها ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٢-٩)

حجم النفقات الكلية ومعدل النمو فيها للفترة ١٩٨٥-١٩٩٧.

الف دينار

السنة	البند	حجم النفقات الكلية	معدل النمو %
١٩٨٥		١٥٠٨,٤	-
١٩٨٦		٢٦٥٩١	٧٦,٣
١٩٨٧		١٩٢٠٠,٩	٢٧,٤
١٩٨٨		٢٣٦٠٩,٧	٢٢,٣
١٩٨٩		٢٥٠٢٧,٩	٦,٠٠
١٩٩٠		٢٥٣٦٥,٤	١,٤
١٩٩١		٢٢٧٦٢,١	٦,٣-
١٩٩٢		٢٦٧٢٤,٩	١٢,٥
١٩٩٣		٤٠٧٨٥,٧	٥٢,٦
١٩٩٤		٢٩٦١٥,٩	٢,٩-
١٩٩٥		٤٨٨٩٩,٧	٢٣,٤
١٩٩٦		٤٤٠٩٣	٩,٨-
١٩٩٧		٦٣٥٥١	٤٤,١

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، كذلك وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معدل النمو في حجم النفقات متذبذب بين سالب وموجب من فترة الى اخرى فخلال الفترة من ٨٦-٩٠ كانت معدلات النمو موجبة متناقصة حتى عام ١٩٩١ حيث كان معدل النمو سالباً ثم موجباً مرتفعاً خلال العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ثم سالباً ثم موجباً ثم سالباً خلال عام ١٩٩٦ ثم عاد واصبح موجباً ومرتفع خلال ١٩٩٧.

- وتنقسم نفقات المجالس البلدية في الاردن الى اربعة اقسام هي:
- ١- نفقات رأسمالية: هي ما تنفقه البلديات من موازنتها على أغراض المشاريع الاقتصادية والتجارية ذات المنفعة والعائد الاقتصادي للبلدية.
  - ٢- نفقات على الرواتب والاجور: وهي تشمل ما تدفعه البلدية لقاء استخدام الموظفين من رواتب وأجور وعلاوات.
  - ٣- نفقات اخرى: وتشمل المصروفات على الغاز والمياه، والمحروقات ... الخ.
  - ٤- خدمة الدين: وتشمل قيمة ما تسدده البلدية من فوائد وأقساط مستحقة عليها نتيجة لحصولها على قرض من بنك تنمية المدن والقرى.

وتشكل النفقات الجارية المتمثلة بالرواتب والاجور والنفقات الاخرى بالمتوسط حوالي (٥٧,٢٧%) من إجمالي هذه النفقات، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٢-١٠)

توزيع النفقات الكلية الى نفقات جارية ورأسمالية \* ونسبة كل منها الى المجموع الكلي لهذه النفقات للفترة ١٩٩٧-١٩٨٠.

الف دينار

البند السنة	مجموع النفقات الكلية (١)	النفقات الرأسمالية (٢)	النفقات الجارية (٣)	نسبة (٢) الى ٪(٢)	نسبة (٣) الى ٪(١)
١٩٨٥	١٥٠٨٠,٤	٩٦٧٣,٨	٥٤٠٦,٦	٦٤,٢	٢٥,٩
١٩٨٦	٢٦٥٩١	١٧٧٣١	٨٨٦٠	٦٦,٧	٢٤,٣
١٩٨٧	١٩٣٠٠,٩	٩٠٨٧,٧	١٠٢١٣,٢	٤٧,١	٥٢,٩
١٩٨٨	١٣٦٠٩,٧	١٣٧١٦,٢	٩٨٩٣,٥	٥٨,١	٤٢,٩
١٩٨٩	٢٥٠٢٧,٩	١٣٢٨١,٦	١١٦٤٦,٣	٥٣,٣	٤٦,٥
١٩٩٠	٢٥٣٦٥,٤	١٤٢٢٧,٥	١١١٣٧,٩	٥٦,٦	٤٣,٤
١٩٩١	٢٣٧٦٢,١	١٢٨٠٤,٧	١٠٩٥٧,٤	٥٣,٩	٤٦,١
١٩٩٢	٢٦٧٣٤,٩	١٠٤٤٩	١٦٢٨٥,٩	٣٩,١	٦٠,٩
١٩٩٣	٤٠٧٨٥,٧	١٤١٤٠	٢٦٦٤٥,٧	٣٤,٧	٦٥,٣
١٩٩٤	٣٩٦١٥,٩	١٢٣٥٠	٢٧٣٥٥,٣	١٣,٣	٦٨,٧
١٩٩٥	٤٨٨٩٩,٩	١٥١٦٥,٧	٣٣٧٣٤	٣١	٦٩
١٩٩٦	٤٤٠٩٣	-	-	-	-
١٩٩٧	٦٣٥٥١	-	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦. كذلك دائرة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

\* لم تتوفر بيانات حول خدمة الدين وإنما اقتصر التقسيم على نفقات جارية ورأسمالية.

ونظراً لعدم توافر البيانات التفصيلية حول أقسام النفقات الا خلال الفترتين ٩٢-٩١ و ٩٦-٩٧ وللمجالس البلدية موضوع الدراسة فقط اقتصر التحليل على هاتين الفترتين فقط والجدول التالي يوضح توزيع النفقات الكلية للمجالس البلدية موضوع الدراسة حسب مصادر الانفاق.

جدول (٢-١١)

توزيع النفقات الكلية للمجالس البلدية موضوع الدراسة للفترة ٩١-٩٢ و

٩٦-٩٧ ونسبة كل مصدر الى اجمالي

النفقات حسب مصادر الانفاق

بالدينار

البندين	اجمالي النفقات	رواتب واجور	نفقات رأسمالية	نفقات أخرى	خدمة دين
١٩٩١	٢٠٦٣٤٠٤٦	٨٥٩٠٠١٢	٥٤٧٧٤٧١	٢٠١٨٣٧٢	٢٥٤٨١١٠
نسبة كل مصدر الى اجمالي النفقات %	٪١٠٠	٤٠,٢	٢٦,٦	١٤,٦	١٧,٢
١٩٩٢	٢٨٩١١٠٠٤	١٠٠٧٤١٠٩	٧١٠٨٤٥٨	٢٩٩٥١٤٥	٧٧٢٢٢٩٢
نسبة كل مصدر الى اجمالي النفقات %	٪١٠٠	٣٤,٩	٢٤,٦	١٣,٨	٢٦,٨
١٩٩٦	٢٩٠٣٦٥٢٤	١٦٩٥٨٨٢٢	٨٠٥١٨٧٩	٥٢١٣٥٣٠	٨٧١٢٢٩٢
نسبة كل مصدر الى اجمالي النفقات %	٪١٠٠	٤٣,٥	٢٠,٦	١٣,٦	٢٢,٣
١٩٩٧	٢٤٤٨٢٧٥٤	١٩٦٢١٥٦٠	١٦١٨١٢٨٧	٨٢٨٥٤٩٧	٨٠٥٢٧١٠
نسبة كل مصدر الى اجمالي النفقات %	٪١٠٠	٥٦,٩	٤٦,٩	٢٤,٠	٢٣,٤

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات من وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الرواتب والاجور كانت تشكل اعلى نسبة خلال الفترتين وبمتوسط سنوي مقداره (٤٣,٩٪) ثم جاء بعدها النفقات الرأسمالية بمتوسط سنوي مقداره (٢٩,٧٪) وتجدر الملاحظ هنا أن مقدار النفقات الرأسمالية قد كانت خلال عام ٩٧ تشكل (٤٦,٩٪) من اجمالي هذ النفقات، وبالنسبة لخدمة الدين فقط شكلت ما نسبته (٢٢,٣٪) كمتوسط سنوي ثم النفقات الاخرى بمتوسط سنوي (١٦,٥٪).

كما يلاحظ بأن معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات في البلديات الأقل حجماً أكبر من معدل نصيب الفرد الواحد في البلديات الأقل حجماً ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

#### جدول (٢-١٢)

توزيع معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات حسب الحجم السكاني للفترة

١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٦-١٩٩٧

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٧
أقل من ٣٠٠٠	٨٢,٤٧	٢٢,٦٨	٢٥,٤	٤٥,٥٠
٣٠٠٠-٥٠٠٠	١٩,٠١	١٧,٥٥	٢٣,٥٤	٢٤,٥٥
٥٠٠٠-١٥٠٠٠	١٨,٢٦	١٦,٩٥	١٨,٩٩	٢٤,٦٦
١٥٠٠٠ فما فوق	٦,١١	٢١,٥٧	٢٤,١٣	٢٨,٢٧

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات من وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن البلديات التي كان فيها عدد السكان أقل من (٣٠٠٠) كان فيها معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات كمتوسط سنوي مرتفع جداً حيث بلغ (٤٦,٥) دينار مقابل (٢٦,٢) دينار للحجم الثاني و (١٩,٧) للحجم ما بين (٥٠٠٠-١٥٠٠٠) نسمة في حين كان معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات كمتوسط سنوي في المدن التي يزيد عدد سكانها عن (١٥٠٠٠) نسمة مرتفع قليلاً (٢٢,٣) دينار وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً من أن انخفاض عدد سكان المجالس البلدية يؤدي الى ارتفاع في حجم نفقات هذه المجالس وعدم استغلالها لمواردها المتوفرة لديها الاستغلال الأمثل نظراً لقلّة عدد السكان.

ونظراً لأهمية خدمة الدين كمصدر من مصادر النفقات يعكس بصورة أو بأخرى مقدرة البلديات على الحصول على القروض فإنه يلاحظ بأن البلديات الأقل حجماً كان متوسط نسبة خدمة الدين الى اجمالي النفقات (٢٧,٧٥) مقابل (٣٠,٢٥) للبلديات التي يقع حجمها ما بين (٣٠٠٠-٥٠٠٠) نسمة و (٣١٪) بالنسبة للبلديات التي يقع حجمها بين (٥٠٠٠-١٥٠٠٠) نسمة أما البلديات التي حجمها ١٥٠٠٠ نسمة فإن متوسط نسبة خدمة الدين الى اجمالي النفقات أقل. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

#### جدول (٢-١٣)

نسبة خدمة الدين الى اجمالي النفقات موزعة حسب الحجم السكاني للفترة  
١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٦-١٩٩٧.

دينار

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٧
الحجم السكاني				
أقل ٢٠٠٠	٣٩	٣٠	٢٦	١٦
٣٠٠٠-٥٠٠٠	٤١	٣٥	٢٨	١٧
٥٠٠٠-١٥٠٠٠	٤١	٣٥	٢٩	١٩
١٥٠٠٠ فما فوق	٣٦	٢٩	٢٣	١٦

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على البيانات من وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى.

هذا وقد كانت خدمة الدين كنسبة الى اجمالي النفقات تشكل ما نسبته (١٠-١٪) من اجمالي هذه النفقات لمعظم المجالس البلدية.

ملاحظات على نفقات المجالس البلدية:

١- إن اجمالي النفقات الكلية للمجالس البلدية في ارتفاع ملحوظ مع تذبذب معدلات النمو السنوية.



- ٢- إن النفقات الجارية كانت تشكل (٥٧,٢٧٪) من اجمالي النفقات الكلية.
- ٣- كما أن النفقات على الرواتب والاجور كانت تشكل اعلى نسبة من بين مصادر النفقات وذلك للمجالس البلدية موضوع الدراسة.
- ٤- تبين أن المجالس البلدية ذات الحجم السكاني الأقل كان فيها معدل نصيب الفرد الواحد كمتوسط سنوي مرتفع عن باقي البلديات ذات الحجم السكاني الأكبر.
- ٥- أن نسبة خدمة الدين الى اجمالي النفقات كانت بالمتوسط اقل في البلديات الاقل حجماً وأن خدمة الدين كانت تشكل (١٠-١٪) من اجمالي نفقات معظم المجالس البلدية.

#### ٣-٢-٢ مقارنة الايرادات بالنفقات.

عند مقارنة اجمالي الايرادات مع اجمالي نفقات المجالس البلدية الاردنية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٧ نلاحظ بأن البلديات مجتمعة قد حققت فائضاً في خلاصة موازنتها خلال عام ١٩٨٥-١٩٨٦ فقط أما باقي سنوات الفترة ولغاية ١٩٩٥ فقد حققت عجزاً مما يبين بأن وضع المجالس البلدية غير مطمئن حيث أن هناك عجزاً في موازنتها منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٥ ثم حدث فائض في الموازنة عامي ٩٦ و ٩٧ والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢-١٤)

خلاصة موازنة المجالس البلدية للفترة ١٩٩٧-١٩٨٥

الف دينار

السنة	الميزان	اجمالي النفقات	اجمالي الإيرادات
١٩٨٥	١٦٧٨١	١٥٠٨٠,٤	١٧٠٠,٤
١٩٨٦	٢٧٠٣٢	٢٣٦٠٩,٧	٢٤٢٢,٢٤
١٩٨٧	٨٧٠٣٤	١٩٣٠٠,٩	١٠٠٩٧,٥
١٩٨٨	٢٣٢٨٧,٦	٢٣٦٠٩,٧	٢٢١,١٠
١٩٨٩	٢٥١١٧,٧	٢٥٠٢٧,٩	٢٠,٢٠
١٩٩٠	٢١٣٥٤	٢٥٣٦٥,٤	٤٠١١,٤٠
١٩٩١	٢١٠٢٥,٦	٢٣٧٦٢,١	١٤٥٦,٧٠
١٩٩٢	٢٥٢٧٨,٢	٢٦٧٣٤,٩	٧٢٥٢,٠٠
١٩٩٣	٢٣٥٣٢,٧	٤٠٧٨٥,٧	٧٢٥٣,٠٠
١٩٩٤	٢٠٥٧٣١	٣٩٦١٥,٩	٩٠٤٢,٨٠
١٩٩٥	٣٣٩٧٠,٩	٤٨٨٩٩,٧	١٤٩٢٣,٨٠
١٩٩٦	٥٨٠٢١	٤٤٠٩٣	١٣٩٢٨
١٩٩٧	٧٠٦٦٠	٦٣٥٥١	٧١٠٩

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية للأعوام ١٩٨٦-١٩٩٦، وكذلك وحدة الحاسوبي في بنك تنمية المدن والقرى للأعوام ٩٦-٩٧.

فالجداول أعلاه يشير الى وجود حالة عجز مستمرة لدى المجالس البلدية حتى عام ٩٦ و ٩٧ وتجدر الاشارة هنا الى أن المجالس البلدية خلال العامين المذكورين قد حصلت على قروض بقيمة (١٢٢٥٨) و (١٠٦٨٣) الف دينار على التوالي، بحيث يمكن القول بأن المجالس البلدية تلجأ الى تغطية عجز موازناتها عن طريق القروض ويتضح ذلك عند النظر الى الملحق رقم (١) والذي يظهر من خلاله خلاصة الموازنة للمجالس البلدية موضوع الدراسة لعام ٩٧ مرة مع اعتبار القروض جزءاً من الإيرادات ومرة اخرى بدون القروض، فنظرة سريعة على

هذا الملحق يمكن ملاحظة بأن معظم المجالس البلدية موضوع الدراسة قد عانت من عجز في موازناتها عند اعتبار ان القروض ليست جزء من الإيرادات وأن هذه المجالس قد حققت فائضاً أو أن مقدار العجز قد قل بعد إدخال القروض كمصدر من مصادر الإيرادات.

وتُعزى أسباب العجز هذه الى مايلي:

- ١- قلة الموارد المالية وعدم ملاءمتها للمهام والوظائف المطلوبة من المجالس البلدية.
- ٢- ضعف أسباب الجباية.
- ٣- التوسع في إحداث بلديات جديدة مما يقلل حصة كل بلدية من الضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة المركزية وكذلك تعدد الجهات التي توزع عليها هذه الضريبة<sup>(١٩)</sup>.
- ٤- صغر حجم الوحدة الادارية الواحدة مما يرفع من كلفة تقديم الخدمات والمشاريع العامة.
- ٥- ارتفاع كلفة استملاك الاراضي والتعويضات الناجمة عن تنفيذ المخططات.
- ٦- لجوء المجالس البلدية لعمليات الاقتراض بصورة كبيرة وما يترتب عليه من ارتفاع في كلفة سداد القروض (خدمة الدين).
- ٧- تقادم التشريعات التي تحدد مقدار الضريبة وخاصة المتعلقة بضريبة المحروقات.

## هوامش الفصل الثاني:

- ١- لمزيد من الايضاح انظر: احمد شقيرات، تاريخ الادارة الثمانية في شرق الاردن ١٨٦٤-١٩١٨، طبعة اولى، عمان، ١٩٩٢ وكذلك محمد العباد، الادارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥، وكذلك بلال التل وآخرون، دراسة الانتخابات البلدية الاردنية لعام ١٩٩٥، المركز الدولي والاسلامي للدراسات والمعلومات، عمان، ١٩٩٥.
- ٢- المادة (٤) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وماجرى عليه من تعديلات لغاية سنة ١٩٩٤.
- 3- World Bank, The Hashemite Kingdom of Jordan Inter-government Fiscal Relations and Muinicipal Finance management sector study, may, 1995, p12.
- ٤- راجع محمد سليم غزوي، القوانين والانظمة المتعلقة بالبلديات بين الواقع والتطبيق، المؤتمر العام للبلديات في الاردن، العقبة، ١٥-١٨ آذار ١٩٨٦، ص ٧٣.
- ٥- لمعرفة المزيد راجع: عبد المعطي عساف، مبادئ في الادارة المحلية وتطبيقاتها في السعودية، طبعة اولى، ١٩٨٢ كذلك خالد الزعبي، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، عمان طبعة ثانية، ١٩٨٨.
- ٦- قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وماجرى عليه من تعديلات.
- ٧- كانت النسبة (١٥٪) للأراضي التي عليها بناء و (٢٪) للأراضي الخلاء قبل التعديل الاخير عام ١٩٩٤.
- ٨- كما ورد في المادة رقم (٥٢) من القانون المعدل لعام ١٩٩٤ المتعلقة بتوزيع الايرادات التي تجمعها الحكومة المركزية.
- 9- World Bank, opicit, p30.

- ١٠- كما وردت في المادة (٤٩) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته حتى عام ١٩٩٤.
- ١١- كما وردت في المادة (٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته حتى عام ١٩٩٤.
- ١٢- كما وردت في المادة (٥١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته حتى عام ١٩٩٤.

31- World Bank, opicit, p37.

- ١٤- لم نستطع الحصول على بيانات اجمالية حول هذه الضرائب والرسوم.
- ١٥- اجازة القانون للمجالس البلدية الاقتراض من البنوك التجارية الخاصة ومن منظمة المدن العربية، حيث حصلت بلدية الحصن على قرض بقيمة (١٧٠١٠) دينار اردني عام ١٩٨٠ وبلدية سحاب على قرض مقداره (٢٠١٤٥٠) دينار اردني عام ١٩٨٥ وكذلك بلدية الصريح على قرض مقداره (٢٧٠٠٠) دينار اردني عام ١٩٨٧ وحصلت بلدية الشونة الشمالية عام ١٩٨٧ قرضاً بقيمة (٧١١٠٠٠) دينار اردني أما بلدية اربد فقد حصلت على قرض بقيمة (٧١١٠٠٠) دينار اردني عام ١٩٨٨ من منظمة المدن العربية.

16- World Bank, opicit, p44.

- ١٧- لم نستطع الحصول على بيانات تفصيلية أو اجمالي حول المنح في الاردن.

18- World Bank, opicit, p iii.

- ١٩- يتم توزيع ضريبة المحروقات على كل من أمانة عمان الكبرى، المجالس البلدية، المجالس القروية، مجالس الخدمات المشتركة، الحساب الموحد، وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة، حساب وزارة البلديات، تشجيع المجالس المحلية، مشروع مكب الاكيدر (الرمثا)، تطوير مكبات النفايات، شراء ضاغطات نفايات، وتسديدات الضمان الاجتماعي.

## الفصل الثالث

### محددات إيرادات ونفقات المجالس البلدية الأردنية

يتضمن هذا الفصل محاولة لقياس محددات إيرادات ونفقات المجالس البلدية الأردنية للوصول الى العوامل التي تؤثر على حجم إيرادات ونفقات هذه المجالس لوضع السياسات التي تساعد هذه المجالس في تحسين أوضاعها والنهوض بدورها المطلوب منها، وسيتم ذلك كله استناداً الى الاطار النظري الذي تم عرضه خلال الفصل الاول.

#### ١-٣ دالة الإيرادات

يمكن تلخيص محددات إيرادات المجالس البلدية بعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع بما يلي:

١- عدد السكان: حيث تشير الأدبيات الى وجود علاقة إيجابية وقوية بين عدد سكان الوحدة المحلية وبين حصيلة الإيرادات، وذلك لأن عدد السكان يعتبر جزء من القاعدة الضريبية، كما أن الحكومة الأردنية تعتمد في توزيعها للإيرادات التي تحصلها (ضريبة المحروقات وضريبة الملكية) على عدد سكان الوحدة المحلية.

٢- معدل الدخل الفردي: حيث يفترض وجود علاقة إيجابية بين معدل الدخل الفردي وبين الحصيلة الكلية للإيرادات وذلك لأن دخل الأفراد يعتبر جزء من القاعدة الضريبية والتي يفرض بناء عليها بعض الضرائب.

وعليه يمكن تلخيص محددات إيرادات المجالس البلدية من خلال الدالة التالية:

$$TRI_i = f(POPI, INCI) \dots\dots\dots (١-٣)$$

حيث أن:

TRi: الإيرادات الكلية للمجلس البلدي في السنة i.

Popi: عدد سكان في السنة i.

INCi: معدل الدخل الفردي في السنة i.

وعند تقدير الدالة السابقة وبالاعتماد على قاعدة البيانات المرفق في

ملحق رقم (٢) كانت النتائج كما يلي:

### جدول (١-٢)

نتائج تقدير دالة الإيرادات لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧.

المتغير التابع: الإيرادات الكلية للمجلس البلدي.						
D.W	F. ratio	R <sup>2</sup>	INC	POP	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
٢,٠١	٢٨٢,٥	٠,٨٧	٢٣,٤٥ (٠,٦١)	١٣,٧٧ (٢٣,٧٩)	١٦٧٨١ (٠,١٦)	١٩٩٢
١,٩٩	٥٨,٥٢	٠,٥١	٣٦٨,٠٥ (١,١٦)	١٨,٧٥ (١٣,٢٣)	٥٠٠٢٦٥,٢- (٠,٩٩-)	١٩٩٧

\* الأرقام بين الأقواس هي القيمة التائية ، تم معالجة النتائج من مشكلة الترابط الذاتي.

تم معالجة المعادلات من مشكلة الترابط الذاتي.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن متغير عدد السكان كان ذا دلالة إحصائية خلال العامين، وهذا يؤكد ما ذهب إليه الدراسات السابقة ويتناسب مع طريقة توزيع الحكومة المركزية للإيرادات التي تحصلها حيث تعتمد الحكومة في توزيعها لهذه الإيرادات على عدد السكان وبعض الاعتبارات الأخرى، كما بينت النتائج على أن علاقة معدل الدخل الفردي مع الإيرادات الكلية للمجلس البلدي علاقة ايجابية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية وذلك خلال العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٧ وقد يعود ذلك إلى أن معظم مصادر إيرادات المجلس البلدي لا تعتمد على معدل الدخل الفردي وهذه المصادر هي:

١- الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية لصالح البلديات (TC):

وهي عبارة عن الإيرادات التي يتم إقرارها وتحصيلها من قبل الحكومة المركزية لصالح البلديات وتشمل هذه ضريبة الابنية والعقارات، والضرائب على السلع المستوردة وضريبة المحروقات، ويتم توزيع حصيلة هذه الإيرادات على البلديات بناءً على عدد السكان وبعض الاعتبارات الأخرى التي تم ذكرها خلال الفصل الثاني وليس بناءً على معدل الدخل الفردي.

٢- الإيرادات التي تحصلها البلديات لصالحها (TL):

وهي عبارة عن الإيرادات التي يتم إقرارها من قبل الحكومة المركزية وتقوم المجالس البلدية بتحصيلها من المواطنين، وهذا غالباً ما تتكون من الرسوم بشكل عام والتي لا تعتمد على معدل الدخل الفردي.

٣- القروض (LON):

وهي عبارة عن مبالغ مالية تقوم البلديات بأقتراضها من أجل القيام بالمشاريع والخدمات المدرجة في موازنتها، وهذه لا تعتمد على معدل الدخل الفردي وإنما يفترض أن تعتمد على مقدرة البلدية على السداد أو الحاجة الفعلية لهذا القرض.

٤- المنح (G):

وهي عبارة عن مبالغ مالية تقدمها الحكومة المركزية للمجالس البلدية كهدايا وهبات بدون مقابل لمساعدة المجالس البلدية على تحسين أوضاعها المالية، وهذا النوع من الإيرادات لا يعتمد على معدل الدخل الفردي ولا حتى على عدد السكان، حيث من المفترض أن يعتمد على الإيرادات التي تحصل عليها المجالس



البلدية من الضرائب والرسوم، فحتى يكون نظام المنح نظام فعال يجب أن يتم توجيه هذه المنح نحو البلديات الفقيرة والأقل حظاً كمساعدة لها لتحسين أوضاعها.

وبعد تقدير دالة الإيرادات لكافة مصادر الإيرادات جاءت النتائج على النحو الوارد في الجدول (٢-٣) والتي نلاحظ منها:

### جدول (٢-٣)\*

نتائج إعادة تقدير الدالة (١-٣) على كل مصدر من مصادر الإيرادات

لعامى ١٩٩٢ و ١٩٩٧

المنح G			القروض LON			الإيرادات التي تحصلها البلديات لصالحها 'T'			الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية لصالح البلديات 'Tc'			المغير التابع
INC	Pop	الثابت	INC	Pop	الثابت	INC	Pop	الثابت	INC	Pop	الثابت	العامات المقرة السنة
٠.٢٧	٠.٠٠١	١٢٤.٢٩	٠.٨٤	٠.٠٧٧	٢٢٤٨٩	١٧.٠٦	٧.٨٤	٢٩٤٠١.٢	١٤.٥	٤.٨٨	٢٦١١٢	١٩٩٢
(٠.٥٧)	(٠.٢٤)	(٠.١٥)	(٠.٠٢)	(٢.٦)	(٠.٦)	٠.٥٢	(٢٢.٨٧)	(٠.٦٤)	(١.٦)	(٨.٠٥)	(١.٥)	
٠.٠٠٤			٠.٠٧٦			٠.٨٧			٠.٩٧			R <sup>2</sup>
٠.٢٢			٤.٥١			٢.٨٢			٢١٢٢			F.ratio
١.٩٩			٢.٠١			٢.٠٠			١.٩٧			D.W
-	-	-	٤.٨٢	٢.٢٩	٨٦٦١.٤٢	٢٥٢.٦١	١٦.١٠	٥١٩٥٥.٤	١١.٧٨	٢.٦٨	٢٢٦٧٧.٧	١٩٩٧
-	-	-	(٠.١)	(١٤.٦٣)	(٠.١١)	(١.١٦)	(١١.٧٠)	(١.٠٦)	(٠.٤١)	(١٩.٨٢)	(٠.٥١)	
-			٠.٥٥			٠.٤٦			٠.٧١			R <sup>2</sup>
-			٦٨.٤٧			٤٥.٧٢			١٣٢.١٢			F.ratio
-			١.٩٩			١.٩٩			٢.٠١			D.W

\* تم معالجة المعادلات من مشكلة الترابط الذاتي.

الأرقام بين الأقواس ضمن القيمة التائية.

١- أن علاقة عدد السكان بكافة مصادر الإيرادات كانت علاقة إيجابية ما عدا علاقته مع المنح حيث كانت العلاقة سلبية وليست ذات أهمية إحصائية كما كان متوقع من قبل، حيث بينا أنه لا علاقة بين حجم المنح وعدد السكان أو معدل الدخل الفردي.

٢- إن متغير عدد السكان كان ذو أهمية إحصائية في كل من دالة الإيرادات التي تجمعها الحكومة المركزية لصالح البلديات أو التي تجمعها البلديات لصالحها ودالة القروض ويفسر هذا بأنه كلما زاد عدد سكان الوحدة المحلية زاد الطلب على الخدمات مما يجعل البلديات تلجأ الي الاقتراض للقيام بالمشاريع المطلوبة منها لمواجهة هذا الطلب المتزايد.

٣- إن علاقة معدل الدخل الفردي بجميع مصادر الإيرادات كانت إيجابية ما عدا علاقته بالقروض حيث كانت سلبية.

٤- بالرغم من أن علاقة معدل الدخل الفردي كانت إيجابية مع مصادر الإيرادات (ما عدا القروض) إلا انها ليست ذات دلالة إحصائية مع كافة هذه المصادر، وهذا يؤكد ما ذكرناها سابقاً كون ان هذه المصادر لا تعتمد بصورة أو بأخرى على معدل الدخل الفردي.

٥- إن علاقة المنح بعدد السكان كانت سلبية وليست ذات أهمية إحصائية كما كانت أيضاً مع معدل الدخل الفردي (بالرغم من أنها إيجابية) وهذا يظهر من خلال النظر الى قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) 0.004 وهي قيمة منخفضة، ويؤكد ذلك بأن المنح لا تعطى للمجالس البلدية بناءً على عدد سكانها أو معدل الدخل الفردي فيها وإنما لاعتبارات أخرى مثل مقدار الضرائب والرسوم التي تحصل عليها البلدية (بغض النظر عن جهة التحصيل)، بمعنى أنه كلما زادت حصيلة الضرائب والرسوم التي يحصل عليها المجالس البلدي كلما قل مقدار المنح الموجهة لهذه المجلس، ولاختبار صحة هذه الفرضية قمنا بتقدير الدالة التالية

$$G = F(T1) \dots\dots\dots (2-2)$$

حيث أن:

٣٢: مقدار الضرائب والرسوم التي يحصل عليها المجلس البلدي بغض النظر عن وجهة التحصيل.

وعند تقدير الدالة (٢-٣) ظهرت النتائج التالية:

جدول (٢-٣)

نتائج تقدير الدالة (٢-٣)

المتغير التابع: مقدار الضرائب والرسوم التي يحصل عليها المجلس البلدي.					
D.W	F.ratio	R <sup>2</sup>	T <sup>2</sup>	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
١,٩٩	٠,٠١٦	٠,٠٠٢	٦٤٦٦٣-٠,٥-	٣٦٧,٤٦	١٩٩٢
			(٠,٢٥)-	٢,٨٩	

- ١- تم معالجة المعادلة السابقة من مشكلة الترابط الذاتي.
- ٢- لم يتم تقدير سنة ١٩٩٧ وذلك لأن الحكومة المركزية لم تعد تعطي منح منذ عام ١٩٩٢.
- ٣- الأرقام بين الأقواس هي القيمة التائية للمعاملات المقدرة.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن علاقة المنح بالضرائب والرسوم هي علاقة ايجابية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية وأن مقدار الضرائب والرسوم يفسر فقط (٠,٠٠٢) من التغير في المنح، وهذا يؤكد وبشك قوي على أن نظام المنح في الاردن هو نظام عشوائي وغير فعال وأن هذه المنح تعطي بناءً على بعض الظروف الطارئة وليس هناك سياسة منح واضحة المعالم.

وفي ضوء ما جاء في النقطة الثانية عند التعليق على نتائج الجدول (٢-٣) بأن الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية الإيرادات التي تحصلها البلديات لصالحها لها ارتباط قوي بعدد السكان وليس لها ارتباط بمعدل الدخل الفردي فإنه تم إعادة تقدير الدالة (١-٣) باعتبار أن مقدار الضرائب والرسوم التي

يحصل عليها المجلس البلدي هي المتغير التابع وليس مقدار الإيرادات الكمية لتصبح الدالة كما يلي:

$$TI = f(POP, INC) \dots \dots \dots (3-2)$$

وعند تقدير الدالة السابقة ظهرت النتائج التالية:

جدول (3-4)\*

نتائج تقدير الدالة (3-2)

المتغير التابع: مقدار الضرائب والرسوم التي تحصل عليها المجلس البلدي بغض النظر عن جهة التحصيل						
D.W	F.ratio	R <sup>2</sup>	INC	Pop	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
٢,٠١	٧٩٠,٤٣	٠,٩٤	٣٣,٠١ (٠,٩١)	١٣,٠١ (٤٨,٦٥)	١٤٦٦٣,٣- (٠,٢١-)	١٩٩٢
٢,٠١	١٣٣,٢٢	٠,٧١	١١,٧٥ (٠,٤١)	٢,٦٨ (١٩,٨٣)	٢٣٦٦,٧٣ (٠,٥١-)	١٩٩٧

\* تم معالجة النتائج السابقة من مشكلة الترابط الذاتي

- الأرقام بين الأقواس هي القيمة التائية للمعاملات.

فنتائج الجدول السابق تؤكد ما توصلنا إليه سابقاً من خلال نتائج الجدول (٢-٣) والتي تبين اعتماد الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية والبلديات على عدد السكان وليس معدل الدخل الفردي حيث كانت علاقة إيجابية ولكن ليست ذات أهمية إحصائية على عكس متغير عدد السكان.

وعند الحديث عن الأسس التي يتم بناءً عليها إعطاء القروض للمجلس البلدي فيمكن القول بأن مقدرة البلدية على السداد ومقدار المنح الموجهة لهذه البلدية هما العاملان اللذان يحددان مقدار القروض الممنوحة لهذا المجلس، وتقاس مقدرة البلدية على السداد بمقدار الضرائب والرسوم التي يحصل عليها المجلس البلدي ويمكن تلخيص ما ورد سابقاً من خلال الدالة التالية:

$$\text{LON} = f(\text{G,TT}) \quad \dots\dots\dots (4-2)$$

وعند تقدير الدالة السابقة ظهرت النتائج التالية:

جدول (4-2)\*

نتائج تقدير الدالة (4-2)

المتغير التابع: مقدار القروض المقدمة للمجلس البلدي (LON)						
D.W	F.ratio	R <sup>2</sup>	TT	G	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
٢,٠٥	٨,٨٢	٠,١٤	٠,٠٨ (٥,٠٧)	١,٥٤- (٠,٣٢-)	٢٦٠٢٢,٩٥ (٣,٣٦)	١٩٩٢
٢,٠٦	١٧٤,٠٧	٠,٥١	١,٠٢ (١٣,١٩)	- ١	١٨٩٣٠,٩٥- (١,٧٩-)	١٩٩٧

\* تم معالجة المعادلات من مشكلة الترابط الذاتي

-- الأرقام بين الأقواس هي القيمة التائية.

- مقدار المنح لم يظهر خلال عام ١٩٩٧ وذلك بسبب عدم وجود منح أصلاً.

فمن خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أنه وخلال عام ١٩٩٢ كان مقدار القروض المقدمة من بنك تنمية المدن والقرى (المقرض الرئيسي للمجالس البلدية) ذات علاقة سلبية مع المنح وهذا يعني بأن المجلس البلدي الذي يحصل على منح لا يحصل على قروض والذي هو من المفترض أن يكون، ولكن لم يكن متغير المنح ذو أهمية إحصائية، أما متغير الضرائب والرسوم فقد كانت علاقة إيجابية وذا أهمية إحصائية وهذا ما توقعناه أصلاً، أما نتائج عام ١٩٩٧ فتبين ازدياد أهمية متغير الضرائب والرسوم بحيث أصبح يفسر (٥١). من مقدار التغير في حجم القروض بعد أن تم إسقاط متغير المنح (لعدم وجود منح أصلاً منذ عام ١٩٩٣).

### ٢-٣ دالة النفقات:

يمكن تلخيص محددات نفقات المجالس البلدية في الاردن بمايلي:

- ١- نسبة التمدن: ويفترض وجود علاقة عكسية بين نسبة التمدن وحجم نفقات المجلس البلدي بمعنى أنه كلما زاد عدد سكان الوحدة المحلية زاد الطلب على الخدمات والمرافق العامة وهذا بدوره يتطلب مزيد من الانفاق ولكن العدد المتزايد للسكان سوف يتيح الفرصة لاستخدام الموارد بصورة افضل والاستفادة من اقتصاديات الحجم الامثل (Economic of Scale) وعلية فإنه كلما زاد عدد السكان زاد كلفة إقامة المشاريع الخدمية والمرافق العامة ولكن حصة الفرد الواحد من هذه النفقات تقل، مما يعني أن العلاقة عكسية بين معدل نصيب الفرد الواحد النفقات ونسبة التمدن.
- ٢- مصادر التمويل باختلاف أنواعها: حيث يتوقع وجود علاقة ايجابية بين مصادر التمويل (القروض، المنح، الضرائب والرسوم المحصلة لصالح البلديات بغض النظر عن جهة التحصيل) ومعدل نصيب الفرد الواحد من النفقات، وذلك لأنه كلما زادت حصيلة هذه المصادر زادت قدرة ورغبة البلديات في الانفاق.
- ٣- الايرادات والنفقات في السنة الماضية: حيث يتوقع وجود علاقة ايجابية بين معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات وبين الايرادات والنفقات في السنة الماضية، فكلما كانت الايرادات المحصلة في السنة السابقة كبيرة كلما شجع ذلك المجلس البلدي على مزيد من الانفاق خلال السنة الحالية، وكذلك كلما كان حجم الانفاق في السنة الماضية كبيرة فمن المتوقع أن يستمر هذا الانفاق خلال السنة الحالية وهذا يظهر بشكل واضح من خلال المشاريع الاستثمارية والتي يتطلب انجازها استمرار الانفاق عليها لأكثر من سنة. ويمكن تلخيص ما ورد سابقاً من خلال الدالة (٢-٣):

$$PEXP_t = f (PLoN_t, PTet, pTt, PGRN_t, U_t, Exp_{t-1}, Tr_{t-1}) \dots\dots\dots$$

(٥-٣)

حيث أن:

PEXP<sub>t</sub>: معدل نصيب الفرد الواحد من مصروفات المجلس البلدي الكلية للسنة الحالية وتحسب بقسمة مصروفات المجلس البلدي على عدد سكانه.

PLoN<sub>t</sub>: معدل نصيب الفرد الواحد من القروض التي حصل عليها المجلس البلدي في السنة الحالية وتحسب بقسمة إجمالي هذه القروض على عدد سكان المجلس البلدي.

PTet: معدل نصيب الفرد الواحد من الضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة المركزية لصالح البلديات خلال السنة الحالية وتحسب بقسمة مجموع هذه الضرائب والرسوم على عدد سكان المجلس البلدي.

PTt: معدل نصيب الفرد الواحد من الضرائب والرسوم التي تحصلها البلديات لصالحها السنة الحالية وتحسب بقسمة إجمالي هذه الضرائب والرسوم على عدد سكان المجلس البلدي.

PGRN<sub>t</sub>: معدل نصيب الفرد الواحد من المنح وتحسب بقسمة مجموع هذه المنح على عدد سكان المجلس البلدي.

U<sub>t</sub>: نسبة التمدن وتحسب بقسمة عدد سكان المجلس البلدي على عدد سكان المملكة الكلي.

EXpt -1: إجمالي نفقات المجلس البلدي خلال السنة الماضية.

TRt-1: إجمالي إيرادات المجلس البلدي خلال السنة الماضية.

وعند تقدير الدالة (٥-٣) بالاعتماد على قاعدة البيانات المرفقة في الملحق

(٢) كانت النتائج كما يلي:

جدول (٦-٣)\*

نتائج تقدير الدالة (٥-٣)

المتغير التابع: معدل نصيب الفرد الواحد من نفقات المجلس البلدي الكلية											
D.W	F. ratio	R <sup>2</sup>	TRt-1	EXPt-1	U	PGRN	PIU	PTC	PI(ON)	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
١,٩٩	٨٥,٢٩	٠,٨١	١,١٩٠٦ (٢,١٠)	٨,٨٦٠٦ (٢,٦٦)	٧٥٢,٩٨- (٢,٩٢-)	١,٦٧ (٢,٦٨)	٠,١٨ (١,٦٨)	٠,٥٦ (١٢,١٩)	٠,١٥ (١,٨٨)	١,٧٦ (٥,٠٤)	١٩٩٢
٢,٠١	٤٧٩,١٤	٠,٩٦	٠,٢٩ (٤,١٤)	٥,٠٩ (١,١٧)	٢٥٠,٩٧- (٠,٧٢-)	- (٥,٨١)	٠,١٦ (١٢,٩٢)	٢,٢٥ (١,٩٩)	٠,١٢ (١,٩٩)	٢,٧٩- (٢,٥٤-)	١٩٩٧

\* تم معالجة النتائج من مشكلة الترابط الذاتي.

\* الارقام بين الاقواس هي القيمة التائية للمعاملات.

\* تم اسقاط متغير المنح من نتائج عام ١٩٩٧ وذلك لأن الحكومة المركزية لم تعد تعطي منح منذ عام ١٩٩٢.

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ بأن معدل نصيب الفرد الواحد من الضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة المركزية ومقدار المنح ونسبة التمدن وكل من الايرادات والنفقات في السنة الماضية كانت علاقتها كما هو متوقع وذات أهمية احصائية، أما معدل نصيب الفرد الواحد من القروض والاييرادات التي تحصلها البلديات لصالحها فقط كانت العلاقة كما هو متوقع (أيجابية) ولكنها ليس ذات دلالة احصائية، مما يعني أنه خلال عام ١٩٩٢ كانت كل من نسبة التمدن والاييرادات والنفقات المحصلة في السنة السابقة والاييرادات التي تحصلها الحكومة المركزية والمنح تفسر (٨١٪) ومن التغير في نفقات المجلس البلدي أما خلال سنة ١٩٩٧ فقد زادت أهمية الايرادات التي تحصلها البلديات لصالحها.

وعند اسقاط المتغيرين  $TRt-1$  و  $EXPt-1$  وأعدت تقدير الدالة (٥-٣).

ظهرت النتائج التالية:



جدول (٧-٣)\*

نتائج إعادة تقدير الدالة (٥-٣) بعد اسقاط المتغيرين  $TR_{t-1}$ ,  $EXP_{t-1}$

المتغير التابع: معدل نصيب الفرد الواحد من نفقات المجلس البلدي الكلية									
D.W	F. ratio	R <sup>2</sup>	U	PGRN	PTL	PTC	PLON	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
1.99	106	0.80	٥٩,٣٢ (٠,٩٢)	(١,٩٤) (٣,٦٧)	٠,٣١ (٣,٠٤)	٠,٥١ (١٢,٣١)	٠,١٩ (٢,٤٠)	٥,٥٠ (٥,٨٧)	١٩٩٢
١,٨٩٧	٧٨٤	٠,٩٥	٣٧٦,٤٦ (٢,٧٢)	- -	٢,٧٥ (٢٠,٨٨)	٠,٢٠ (٧,٢٦)	٠,٣٣ (٧,٣٦)	٥,٢٢- (٣,٦٢-)	١٩٩٧

\* تم معالجة النتائج من مشكلة الترابط الذاتي.

الارقام بين الاقواس في القيمة التائية.

تم اسقاط متغير المنح من نتائج تقدير الدالة (٥-٣) لعام ١٩٩٧ وذلك لأن الحكومة لم تعد تعطي منح منذ عام ١٩٩٢.

نلاحظ من خلا الجدول السابق بأن:

- ١- جميع المتغيرات المتعلقة بمصادر التمويل كانت ذات علاقة ايجابية مع معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات خلال السنتين.
- ٢- إن معاملات كافة المتغيرات ذات دلالة احصائية وأن المتغير مجتمعة تفسر (٠,٨٠) و (٩٥) من التغيير في نسبة النفقات خلال عام ٩٧,٩٢ على التوالي.
- ٣- علاقة نسبة التمدن مع معدل نصيب الفرد الواحد من نفقات المجلس البلدي عام ١٩٩٢ كانت مخالفة للتوقع حيث ظهرت اشارتها موجبة ولكنها ليست ذات دلالة احصائية واصبحت ذات دلالة احصائية عام ١٩٩٧.

وتنقسم نفقات المجالس البلدية الاردنية الى مايلي:

- ١- النفقات الرأسمالية (EXPK): وهي ما تنفقه البلديات من موازاناتها على إقامة المشاريع الاستثمارية والتجارية ذات المنفعة والعائد الاقتصادي عليها.

٢- النفقات على الرواتب والاجور (EXPW): وهي ما تنفقه البلديات على رواتب وأجور وعلاوات للموظفين لديها.

٤- نفقات اخرى (EXPO): وهي ما تنفقه البلديات على أجور أخرى لا تدخل ضمن (١) أو (٢) أو (٣) مثل نفقات الكهرباء، الماء، المحروقات، الغاز... الخ.

٣- خدمة الدين (IXDS): وتشمل نفقات تسديد الفوائد والاقساط المستحقة على المجلس البلدية نتيجة لحصولها على قروض لإقامة المشاريع المختلفة.

وعند اعادة تقدير الدالة رقم (٣-٥) على كل مصدر من مصادر النفقات السالفة الذكر (باستخدام معدل نصيب الفرد الواحد من هذه المصادر) كانت النتائج التالية:

#### جدول (٣-٨)\*

نتائج اعادة تقدير الدالة (٣-٥) على كل مصدر من مصادر النفقات

المتغير التابع: معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات الرأسمالية (EXPK)									
D.W	F. ratio	R <sup>2</sup>	U	PGRN	PTL	PTC	PLON	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
١,٩٩	٨,٥	٠,٢٣	٧٢,٦٨ (١,٢٣)	٠,٢٨- (٠,٤٩-)	٠,١٩- (٢,٠٦-)	٠,٢٠ (٥,٤٨)	٠,٠٤ (٠,٤٩)	١,٢٨ (١,٥٩)	١٩٩٢
٢,٠١	١٢٥,٠٥	٠,٧٩	٦٨,٢٥ (٠,٦٦)	- -	٠,١٢ (٥,٨٠)	١,٠٩ (١١,٤١)	٠,٠٥- (١,٦٩-)	٢,١٧- (٢,٩٥-)	١٩٩٧

\* تم معالجة النتائج من مشكلة الترابط الذاتي.

- الأرقام بين الاقواس هي القيمة التائية للمعاملات المقدرة.

من خلال نتائج الجدول اعلاه نلاحظ بأنه خلال عام ١٩٩٢ كانت علاقة معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات الرأسمالية ايجابية مع كل من معدل نصيب الفرد الواحد من القروض ومعدل نصيب الفرد الواحد من الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة المركزية ومع نسبة التمدن وعلاقة عكسية مع الضرائب والرسوم التي تجمعها البلديات لصالحها ومعدل نصيب الفرد الواحد من المنح،

وقد كانت معلمات كل من معدل نصيب الفرد الواحد من الضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة المركزية لصالح البلديات والتي تحصلها البلديات لصالحها فقط ذات دلالة احصائية مما يعني أن المجالس البلدية لا تعتمد على القروض في تمويل مشاريعها الاستثمارية وإنما على الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية لها. وأنه كلما زادت حصيلة الإيرادات من الضرائب والرسوم التي تحصلها البلديات لصالحها كلما قل معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات الرأسمالية.

وعند إعادة تقدير الدالة (٥-٣) بإعتبار ان معدل نصيب الفرد الواحد من الرواتب والاجور هو المتغير التابع كانت النتائج التالية:

جدول (٩-٣)\*

نتائج إعادة تقدير الدالة (٥-٣) على كل مصدر من مصادر النفقات.

المتغير التابع: معدل نصيب الفرد الواحد من الرواتب والاجور (PLW) (ذخ)									
D.W	F. ratio	R <sup>2</sup>	U	PGRN	PIL	PTC	PLON	الثابت	المعاملات المقدرة
									السنة
١,٧٩	١٥٢,٢٢	٠,٨٢	٣٦,٠٩	٠,٨٠	٠,١٤	٠,١٨	٠,٠٦	١,٢٥	١٩٩٢
			١,٨٧	(٣,٨٢)	(٤,٢٥)	(١٢,٣٥)	(١,٩٣)	(٢,٩٦)	
١,٩٩	٥٣١,٥٤	٠,٩٤	٢٢,٠٨٢	-	٠,٠٥	٠,٩٩	٠,١٢	٢,٥٧-	١٩٩٧
			(٤,٥٠)	-	٤,٤٥	(٢٠,٧٩)	(٧,٥٧)	(٥,٠٦-)	

\* تم معالجة النتائج من مشكلة الترابط الذاتي.

الارقام بين الاقواس هي القيمة التائية للمعاملات المقدرة.

تم اسقاط متغير المنح لعام ١٩٩٧ لعدم وجود منح أصلاً منذ عام ١٩٩٢.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن البلديات تمول الجزء الأكبر من النفقات على الرواتب والاجور خلال عام ١٩٩٢ بواسطة الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية ثم الإيرادات التي تحصلها البلديات لصالحها ثم المنح أما خلال عام ١٩٩٧ فقد بقيت الضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة المركزية لصالحها

البلديات الممول الرئيسي لنفقات المجالس البلدية على الرواتب والاجور ثم القروض ثم الضرائب والرسوم التي تجمعها البلديات لصالحها.

وعند اعادة تقدير الدالة (٣-٥) على اعتبار ان معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات الاخرى هو المتغير التابع ظهرت النتائج التالية:

جدول (٣-١٠)\*

نتائج اعادة تقدير الدالة (٣-٥) على كل مصدر من مصادر النفقات.

المتغير التابع: معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات الاخرى EXPO									
D.W	F. ratio	R <sup>2</sup>	U	PCRN	PTL	PTC	Plon	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
١,٩٨	٢٤,٣٩	٠,٥٦	١٣,٧١ (٠,٩٠)	٠,٤٦ (٣,٠٦)	٠,٠٧ (٣,٠٢)	٠,٠٦ ٥,٥٢	٠,٠١٠ (٠,٥١-)	٠,٧٩ (٢,٤٥)	١٩٩٢
٢,٠٢	٢١٩,٦٣	٠,٨٧	٥٢,٤١ (١,٧٢)	- -	٠,٠٢ (٣,٢٧)	٠,٤٦ (١٥,٧٧)	٠,٠١ (١,٠٥)	٠,٤١- (١,٣٢-)	١٩٩٧

\* تم معالجة النتائج من مشكلة الترابط الذاتي.

الارقام بين الاقواس هي القيمة الثانية.

تم اسقاط متغير المنح من نتائج عام ١٩٩٧ لعدم توفر منح منذ عام ١٩٩٢.

فمن خلال الجدول اعلاه نلاحظ بأن المجالس البلدية الاردنية تعتمد على ايراداتها من الضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة المركزية أو التي تحصلها بنفسها والمنح (فقط عام ١٩٩٢) في تمويل نفقاتها الاخرى.

وعند اعادة تقدير الدالة رقم (٣-٥) على اعتبار ان معدل نصيب الفرد الواحد من خدمة الدين كمتغير مستقل ظهرت النتائج التالية:

جدول (١١-٣)\*

نتائج اعادة تقدير الدالة (٢-٥) على كل مصدر من مصادر النفقات

المتغير التابع: معدل نصيب الفرد الواحد من خدمة الدين (EXPDS)									
D.W	F. ratio	R <sup>2</sup>	U	PGRN	PTL	PTC	PLON	الثابت	المعاملات المقدرة السنة
٢,٠١	٣٩,٢٥	٠,٥٩	٣٦,٩٤- (١,٢٢-)	٠,٩٩ (٣,٣٦)	٠,٢٨ (٥,٩٨)	٠,٠٨ (٤,١٦)	٠,١١ (٢,٩٨)	١,٩٧ (٤,٣٧)	١٩٩٢
٢,٠٤	١٠٣,٢٨	٠,٧٦	١٠,٧٩ (٠,١٥)	- -	٠,٠٢ (٠,٩٧)	٠,٢٢ (٢,١٨)	٠,٢٥ (١٠,٧٢)	١,٩٠ (١,١٢)	١٩٩٧

\* تم معالجة النتائج من مشكلة الترابط الذاتي.

الارقام بين القوسين من القيمة التائية

تم اسقاط متغير المنح وذلك لأن الحكومة لم تعطي المجالس البلدية منذ عام ١٩٩٢.

فنتائج الجدول السابق تبين أن المجالس البلدية وخلال عام ١٩٩٢ تقوم بتمويل خدمة الدين من خلال الضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة لصالحها البلديات أو الضرائب والرسوم التي تحصلها البلديات لصالحها كذلك من المنح ثم من القروض وخلال عام ١٩٩٧ أصبحت المجالس البلدية تعتمد اعتماد كبير على القروض في تمويل خدمة الدين ثم الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية لصالح البلديات ولم تعد تستخدم الضرائب والرسوم التي تحصلها البلديات لصالحها.

ملاحظات حول نتائج إعادة تقدير الدالة (٢-٥) على كل مصدر من مصادر النفقات:

- ١- إن النفقات الرأسمالية يتم تمويلها من خلال الإيرادات المحصلة من قبل الحكومة المركزية وليس من قبل القروض.
- ٢- إن النفقات على الرواتب والاجور يتم تمويلها من قبل الضرائب التي تحصلها الحكومة المركزية والضرائب التي تحصلها البلديات لصالحها كذلك من قبل القروض والمنح.
- ٣- ان النفقات الاخرى يتم تمويلها من قبل الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية والإيرادات التي تحصلها بنفسها ومن خلال المنح.
- ٤- كما أن خدمة الدين يتم تمويلها بشكل كبير من قبل القروض والضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة المركزية والضرائب التي تحصلها البلديات لصالحها وجزء من المنح.
- ٥- من خلال ما ورد أعلاه يتبين لنا أن هناك سواء استخدام من قبل المجالس البلدية للقروض التي تحصل عليها.

## الفصل الرابع النتائج والتوصيات

### ٤-١ النتائج

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج هي:

- ١- إن متوسط عدد سكان المجالس البلدية في الاردن منخفضاً جداً وأن حوالي (٦٤٪) من المجالس البلدية تقع ضمن الفئة الرابعة وهي الفئة التي عدد سكانها أقل من (٥٠٠٠) نسمة.
- ٢- إن إيرادات المجالس البلدية الاردنية تتسم بعدم ذاتيتها وتبعيتها للحكومة المركزية وتذبذبها من سنة الى أخرى.
- ٣- إن ما تحصله الحكومة المركزية من ضرائب ورسوم لصالح الهيئات المحلية في تزايد مستمر مع مرور الوقت كما أن المتوسط السنوي لحصة المجالس البلدية من الرسوم والغرامات (بدون ضريبة الاراضي) كانت (٥٨,٨٨٪) من قيمة هذه الرسوم والغرامات.
- ٤- تعدد الموارد المالية التي تحصلها البلديات لصالحها كثيرة ومتعددة ولكن القيمة المحصلة منها قليلة لانخفاض قيمة الرسم وضعف اساليب الجباية والتحصيل.
- ٥- أصبحت القروض تشكل بالمتوسط ما لا يقل عن ربع إيرادات المجالس البلدية.
- ٦- إن مشاريع الشوارع كانت تحتل أعلى مرتبة من حيث العدد والقيمة والنسبة من بين المشاريع الاخرى التي كانت تستخدم فيها القروض، بينما كانت نسبة المشاريع الانتاجية ليست كبيرة كما حصلت محافظة اربد على أعلى مرتبة في عدد وقيمة ونسبة القروض من بين باقي المحافظات نظراً لارتفاع عدد المجالس البلدية التابعة لها، وأما أعلى معدل

لنصيب الفرد الواحد كان في محافظة البلقاء، المفرق، الكرك خلال الفترة ٩٠-٩٢ على التوالي..

٧- تقادم التشريعات التي تحدد مقدار وحجم الضريبة بالرغم من أن آخر تعديل على قانون البلديات كان عام ١٩٩٤، الذي لم يغير في قيمة وحجم الضريبة شيئاً وتركها كما كانت عليه.

٨- بالنسبة لنفقات المجالس البلدية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مع تذبذب في معدلات النمو السنوية وقد شكلت النفقات الجارية بالمتوسط ما نسبته (٥٧,٢٧٪) من اجمالي النفقات للمجالس البلدية مجتمعة.

٩- وعند أخذ عينة من المجالس البلدية ولفترات زمنية مختلفة تبين أن الرواتب والاجور كانت تشكل اكبر مصدر من مصادر الانفاق بمتوسط سنوي (٤٣,٩٪) ثم تلتها النفقات الرأسمالية.

١٠- كما تبين بأن المجالس البلدية الأقل حجماً كان فيها معدل نصيب الفرد الواحد من النفقات كمتوسط سنوي مرتفع جداً.

١١- إن المجالس البلدية وخلال الفترة ٨٧-٩٥ كانت تعاني من عجز في موازنتها وخلال عامي ٩٦-٩٧ أصبحت تحقق وفر.

١٢- إن المجالس البلدية الاردنية كانت تستخدم القروض في تمويل العجز في الموازنة.

١٣- إن عدد السكان كان يعتبر عاملاً مهماً في تحديد حجم الإيرادات الكلية للمجالس البلدية الاردنية كما كانت علاقته ايجابية مع جميع مصادر التمويل ما عدا المنح.

١٤- لا توجد سياسة منح واضحة المعالم في الاردن وأن المنح كانت تعطى بناءً على ظروف طارئة وبشكل عشوائي وليس بناءً على سياسة محددة وواضحة.



١٥- كما أن القروض لا تعطى بناءً على مقدرة البلدية على السداد وإنما تعطى لاعتبارات أخرى مثل الوساطة وقدرة المجلس على بناء علاقة جيدة مع أصحاب القرار.

١٦- إن مقدار المنح والضرائب التي تحصلها الحكومة المركزية لصالح البلديات أو التي تحصلها البلديات لصالحها والنفقات في السنة الماضية وكذلك الإيرادات في السنة الماضية تعتبر من محددات نفقات المجالس البلدية.

١٧- إن المجالس البلدية لم تستطع الاستفادة من اقتصاديات الحجم الأمثل واستغلال مواردها بصورة أفضل.

١٨- إن المجالس البلدية تقوم بتمويل نفقاتها الرأسمالية من خلال الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية والإيرادات التي تحصلها بنفسها بدل من تمويلها من خلال القروض، كذلك تقوم هذه المجالس بتمويل نفقاتها على الرواتب والأجور من خلال الإيرادات التي تحصلها الحكومة المركزية أو التي تحصلها بنفسها وكذلك القروض والمنح، كما أن النفقات الأخرى يتم تمويلها بنفس الطريقة، أما خدمة الدين فيتم تمويلها من خلال الإيرادات التي تحصلها الحكومة للمجالس البلدية والتي تحصلها المجالس بنفسها وكذلك القروض والمنح.

#### ٤-٢ التوصيات:

- ١- بما أن عدد السكان كان عاملاً مهماً في تحديد حجم إيرادات المجلس البلدي وكونه يمكن البلديات من الاستغلال الامثل لمواردها لذلك يجب الاسراع في عملية دمج وضم البلديات، مما له آثار ايجابية في تقليل النفقات وخاصة الادارية منها.
- ٢- توجيه المجالس البلدية نحو الطريقة الرشيدة في استعمال القروض وكذلك مساعدتها في اختيار المشاريع الانتاجية ذات المردود الاقتصادي ومراقبة كيفية انفاق القروض بعد اعطاءها لهذه المجالس مع مراعاة قدرة البلدية على السداد أو الحاجة الفعلية لهذا القرض عند إعطاء القروض.
- ٣- يجب على الحكومة تقديم المنح للمجالس البلدية لمساعدتها على تحسين اوضاعها وأن يكون نظام المنح نظاماً موجهاً نحو البلديات الأقل حظاً.
- ٤- تحسين اساليب الجباية وعدم تقديم الخدمات للمواطنين الذين يوجد بدمهم مبالغ مالية لصالح البلديات الا بعد تسديد هذه المبالغ كما يجب الابتعاد عن العشوائية والمصالح المختلفة في عملية تخمين وتقدير الضرائب والرسوم ويتم ذلك عن طريق ايفاد موظف خاص من قبل وزارة المالية للقيام بذلك.
- ٥- ونظراً للصعوبات التي واجهت الباحث في الحصول على البيانات فإن الدراسة توصي بضرورة ايجاد بنك معلومات متخصص في وزارة البلديات تكون مهمته الرئيسية أرشفة البيانات المتعلقة بالمجالس البلدية باستخدام الحاسوب لتسهيل الوصول اليه ولخدمة اغراض البحث العلمي.

## المراجع

### المراجع بالعربية:

- ١- التل، بلال وآخرون، دراسة الانتخابات البلدية الاردنية لعام ١٩٩٥، المركز الدولي والاسلامي للدراسات والمعلومات، عمان، ١٩٩٥.
- ٢- بدران، محمد، الحكم المحلي في المملكة المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
- ٣- بنك تنمية المدن والقرى، التقرير السنوي والحسابات الختامية، اعداد متفرقة.
- ٤- جمل، برهان الدين، المالية العامة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٢.
- ٥- الحاج خليل، محمد، العوامل المؤثرة على جباية أموال البلديات، مجلة بلدي، العدد (١٩) كانون اول، ١٩٨٨.
- ٦- الحاج خليل، محمد، مصادر التمويل والموارد المالية للمجالس البلدية في الاردن، مجلة بلدي العدد (١٥) ، ١٩٩٤.
- ٧- الحاج خليل، فوزي وطلال العمري، الادارة المحلية، بحث مقدم لوزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة، ١٣-١٤/١٠/١٩٨٠.
- ٨- حشيش، عادل، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
- ٩- الحوراني، محمد، بنك تنمية المدن والقرى ودوره في تنمية المجالس المحلية وتوفير الاموال اللازمة لها، المؤتمر العام للمجالس البلدية، العقبة، ١٥-١٨، ١٩٨٦.

- ١٠- خميس، موسى، تنمية المجتمع المحلي كأساس للتنمية الشاملة، مجلة العمل، العدد (٦٨)، ١٩٩٤.
- ١١- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، للأعوام ٨٦-٩٦.
- ١٢- دباس، هاشم، الرقابة على المجالس المحلية، المؤثر العام للمجالس البلدية، العقبة، ١٥-١٨، آذار، ١٩٨٦.
- ١٣- الرواشده، شاهر، الادارة المحلية في المملكة الاردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧.
- ١٤- الزعبي، خالد، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.
- ١٥- السقاف، عبد العزيز، نظريات المالية العامة والنظام المالي، المعهد القومي العامة، صنعاء، ١٩٨٤.
- ١٦- سليمان، علي، الضرائب في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، طبعة ثانية، ١٩٧٨.
- ١٧- شقيرات، احمد، تاريخ الادارة العثمانية في شرق الاردن ١٨٦٤-١٩١٨م، طبعة أولى، عمان- الاردن، ١٩٩٢.
- ١٨- الشبخلي، عبد القادر، لجان المجلس البلدي، مطابع الدستور التجارية، عمان، ١٩٨٢.
- ١٩- العدوان، ياسر وآخرون، تحليل مالية البلديات الكبرى في الاردن، المؤتمر الاول للإدارة العامة في الاردن، ٣٠-١١، ٢-١٢-١٩٩٣.
- ٢٠- فريز، زياد، دور المجالس المحلية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر العام للمجالس البلدية، العقبة، ١٥-١٨، آذار، ١٩٨٦.

- ٢١- قاسم، جميل، مفاهيم اساسية في الادارة المحلية، مجلة بلدي، العدد ١، ١٩٨٤.
- ٢٢- العبادي، محمد، الادارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.
- ٢٣- عدنيات، محمد وملكاوي، احمد، قياس درجة اعتماد النفقات المتكررة على الإيرادات العادية للمجالس البلدية في الاردن للأعوام ٧٨، ٨٢، ٨٦، دراسات، المجلد السابع عشر (أ)، العدد الثاني، ١٩٩٠.
- ٢٤- عساف، عبد المعطي، مبادئ في الادارة المحلية وتطبيقاتها في السعودية، طبعة أولى، ١٩٨٢.
- ٢٥- غزوي، محمد، القوانين والانظمة المتعلقة بالبلديات بين الواقع والتطبيق، المؤتمر العام للمجالس البلدية، العقبة، ١٥-١٨ آذار، ١٩٨٦.
- ٢٦- غوشة، عاصم وأخرون، إدارة البلديات والقرى، المؤتمر العام للمجالس البلدية، العقبة، من ١٥-١٨/١٩٨٦.
- ٢٧- مريان، نادر، تحليل مالية البلديات في الاردن، مجلة ابحاث اليرموك المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٨٨.
- ٢٨- مساعدة، عبد المهدي، مبادئ الادارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الاردنية الهاشمية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، يونيو ١٩٧٧.
- ٢٩- ملكاوي، احمد وأخرون، الدور الانمائي للبلديات في الاردن، الجمعية العلمية الملكية، تموز ١٩٨٤.
- ٣٠- مومني، حسن، الادارة المحلية بين النظرية والواقع، مجلة بلدي، العدد السادس، تشرين الاول ١٩٨٢.
- ٣١- النجار عبد الهادي، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤.

٢٢- هويدي، عبد الجليل، المالية العامة للحكم المحلي، دار الفكر العربي، طبعة  
اولى، ١٩٨٣.

٢٣- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئية، قانون البلديات رقم (٢٩)  
لعام ١٩٥٥ مع تعديلاته لغاية شهر حزيران ١٩٨٢.

٢٤- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئية، قانون البلديات رقم (٢٩) لعام  
١٩٥٥ وتعديلاته لغاية عام ١٩٩٤.

## المراجع الانجليزية

- 1- Alrahman, Ali, Fluctuations and Impact of Government Expiditre in the Sudan 1955-1967, Kartoum University, 1974.
- 2- Bahl, Roy, "The out Look for State and Local Government Finance", Public Administration Review, November/ December 1976.
- 3- Bailey, Stephen. Paying For Local Government Charging for Services, Public Administration, vol. 64, Winter, 1986.
- 4- Beaumont Euid, F. and Hovey Harlod, A, "State -Local, and Federal Economic Development Policeies: New Federal patterns, Chaos or what?", Public Administration Review, March/ April, 1985.
- 5- Berg Leo, Urban Systems in a dynamic Society, Gower Publishing Company Limited, 1987.
- 6- Beraman David, R and Martin Lawrence, L, "State Local Relations: and Examination of Local Discretion", public Adminjstration Review, March/ April 1988.
- 7- Bish, Robert L, Urban Economic and Policy Analysis, mcgraw -Hill Book Company, 1975.
- 8- Bowman, Jhon H. ," Urban Revenue Structures: an Over view of Patterns, Trends, and Issues", Public Administraion Review.
- 9- Boyne, George, A. "Centaral Grants and Local Policy Variation", Public Administration, vol. 68, Summer 1990.

- 10- Connolly, M.E. H., "Controlling Local Government Expenditure: The case of North ernir land", Public Administration, vol. 64, Spring 1986.
- 11- Deller Steven and Chicione Devid L, "Representative Versus Direct Democracy: A test of Allocative Efficiency in Local Government Expenditure", Public Finance Quarterly, vol. 21, no. 1, January 1993.
- 12- Edna Loehman and Robert Emerson, "A simultaneous Equation Model of Local Government Expenditure Decisions", Land Economy, Vol. 61, November 1985.
- 13- Green wood Roy Ston and Stewart, J," The Institutional and Organizational Capabilities of Local Government", Public Administration, vol. 64, Spring.
- 14- Harry Richardson, The Economic of Urban Size, Reprinted by Gower Publishing Company Limited, 1983.
- 15- Hatry Harry, P. "Issues in Productive Measurement For Local Government", Public Administration Review, November/December 1972.
- 16- Flowers, Marilyn. R. and Buchanan, James m., The Public Finances, Richard D. Irwin, Inc, Fourth Edition, 1975.
- 17- Lovell, Catherine, H., Evolving Local Government Dependency, Public Administration Review, Vol. 41, Jan 1981.
- 18- Maxwell , James A, and Aronon Richard, Financing State and Local Government, the Brookings Institution, Washington, Third Edition, 1975.



- 19- Midwinter, Arthur, "Economic Theory, the Poll Tax and Local Spending", *Politics* (9), 2, 1989.
- 20- Midwinter Arthur and Mair Colin and Ford Charles, "Regression Analysis and the Assessments of Local Expenditure Need Areconsideration", *Local Government Studies*, January/February 1987.
- 21- Midwinter Arthur and Monaghan Claire, "The New System of Local Taxation in Scotland: Principles and practice", *Public Administration*, vol. 69, 1991.
- 22- Mieszkowski Peter and Straszheim Mahlon, "Current Issues in Urban Economics", the Johns Hopkins University Prees, 1979.
- 23- Musgrave, Peggy B., and Musgrave, Richard A., "Public Finance in Theory and Practice", Fourth Edition, McGraw-Hill Book Company, 1984.
- 24- Netzer Dick, "The Economic of Public Financy", the Brooking Institution, Washington, 1974.
- 25- Olson, Kent, W. and sharp, Ansel M., "public Finance", West Publishing co., 1978.
- 26- Rubin, Irene, S., "Municipal EnterPrises: Exploring Budgetary and Political Implications", *Public Administration Review*, January February 1988.
- 27- Sandford, Cedric, "Econmoic of Public Finance A- Wheaton and co. Ltd., Great Britain, 1984.
- 28- Schwallie Daniel, P., "Measuring the Effects of Federal Grants - in Aid on Total Public Sector Size", *Public Finance Quarterly*, vol. 17, no. 2, April 1989.

- 29- Sharp Elaine, B, and Elkins David, The Impact of Fiscal limitation: A Tale of Seven Cities, Public Administration Review, September/ October 1987.
- 30- Talafha, Hussain, "A Case For a system of Grants in Jordan, Asian Affairs", Vol X, No 111, July- September 1988.
- 31- Talafha Hussain and Mrayyan Nader, "The Efficiency of the Grant System to Municipalities in Jordan", Asian Affairs, vol XIII, No. 1, January-March 1991.
- 32- Tiebout, Charles, M., A pure Theory of Local Expenditures, Journal of Political Economy, vol. 64, 1956.
- 33- Vitaliano Donald and Mazeya, Y. E, "The Effect of Servicing the Public Debt on Private Capital Formation", Public finance quarterly, vol. 18, No 3, July 1990.
- 34- Werner Hirsch, The Economics of State and Local Government, McGraw-Hill Book Company, 1970.
- 35- World Bank, The Hashemite Kingdom of Jordan Intergovernment Fiscal Relations and Municipal Finance Management Sector Study, May, 1995.

الملحق رقم (١)

خلاصة الموازنة العامة للمجالس البلدية موضوع الدراسة باضافة وحذف القروض كمصدر من مصادر الايرادات

بالدينار

الرقم	اسم البلدية	العجز أو الوفرة باعتبار القروض ليست جزء من الايرادات	العجز أو الوفرة باعتبار القروض جزء من الايرادات
١	مرج الحمام	٢٠٠٠٠٠,٠٠-	٠,٠٠٠٠٠٠٠
٢	سحاب	١٠٠,٠٠٠٠	١٠٠,٠٠٠٠٠٠
٣	الموقر	١٠٠٠,٠٠٨-	١٠٠٠,٠٠٨-
٤	الفيصلية	١٥٠٠٠,٠١-	٠,٠٠٧٨١٣-
٥	رجم الشامي	٢٠٠٠٠,٠٠-	٠,٠٠٠٠٠٠٠
٦	النقيرة	٢٣٠٠٠,٠١-	٢٠٠٠,٠٠٨-
٧	الجيزة	٠,٠٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠٠
٨	ناعور	٢٠٠٠٠,٠٠-	٤٦٠٠٠,٠٠
٩	الروضة	٣٠٠٠٠,٠٠-	٠,٠٠٠٠٠٠٠
١٠	مأدبا	٩٧٤٠٠,٠٢-	٨٤٤٠٠,٠٢-
١١	جربة الشوابكة	٩٤١٥٢٣,٠٠-	١١١٥٢٣,٠٠-
١٢	حسبان	١٧٠٧٤,٠٢	٣٥٠٧٤,٠٢
١٣	أم البساتين	١٠٠٠,٠٠٠-	١٠٠٠,٠٠٠-
١٤	ماعين	٢٤٧٤٩,٠٠-	٠,٠٠٠٠٠٠٠
١٥	ذبيان	٤٢٥٠٢,٠٢-	٢٧٥٠٢,٠٢-
١٦	مليح	٢٨٢٠,٠٠٠-	٢٨٢٠,٠٠٠-
١٧	اريد	١٧١٥٥١٣,٠٠-	٧١٥٥١٣,٠٠-
١٨	خرجا+الزوية	٥٤٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠٠٠٠٠
١٩	علعال	٧٣١٠٠,٠٠٠-	٣٦١٠٠,٠٠٠-
٢٠	سما الروسان	١٥٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠٠٠٠٠
٢١	بيت رأس	٦٢٢٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠٠٠٠٠
٢٢	المغير	١٤٤٧٥,٠٠-	١٤٤٧٥,٠٠-
٢٣	سال	٥٠٧٤٣,٠٠-	٣٥٧٤٣,٠٠-
٢٤	حكما	١٠٠٥٠,٠٠٠-	٥٠,٠٠٠٠٠٠٠-
٢٥	بشرى	١٦٤٤٧٨,٠٠-	١٠٣٩٨,٠٠-
٢٦	الصريح	٣٣٣٩٢,٠٠-	٢٩٨٧٢١,٠٠-
٢٧	حوارة	١٨٣١٢,٩٩-	٩٣٣٠,٩٩٢-

تابع الملحق رقم (١)

الرقم	اسم البلدية	العجز أو الوفرة باعتبار القروض ليست جزء من الإيرادات	العجز أو الوفرة باعتبار القروض جزء من الإيرادات
٢٨	ايدون	٧٢٩٨٠,٠٠-	٢٠,٠٠٠٠٠
٢٩	كفريوبا	١٦٠٧٠٠٠,	١٦١٧٠٠٠,
٣٠	سوم	٢٧٧١٤,٠١-	٢٢٨٥,٩٩٢
٣١	زحر	١٨١٠٨,٠٠-	١١٨٩٢,٠٠
٣٢	قميم	٢١٤,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠٠
٣٣	دوقرة	١٨٢٩,٠٠٠-	١٨١٧١,٠٠
٣٤	حوفا الويسطية	٦٧٠٠,٠١٦	١٦٨٠٠,٠٢
٣٥	كفر اسد	٣٠٠٨٤,٩٨-	٨٤,٩٨٣٨-
٣٦	الحصن	٩٧٤٩٠,٠٠-	٩٧٤٩٠,٠٠-
٣٧	النعيمة	١٧٧٦٤,٠١	١٧٧٦١,٠١
٣٨	كتم	٤١٩٦٠,٠٠-	٠,٠٠٠٠٠
٣٩	بيت يافا	٤٠٠١٠,٠٠-	١٠,٠٠٠٠٠-
٤٠	المزار الشمالي	١٦٠٠٠,٠٠-	٠,٠٠٠٠٠
٤١	دير يوسف	٦٠٠٠٠,٠٠-	٠,٠٠٠٠٠
٤٢	ارحابا	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠
٤٣	عنة	٤٢٩٩٩,٩٩-	٠,٠٠٧٨١٣
٤٤	الطبية	٢١٨١٢,٠٠-	٢٥٠٠٨,٠٠
٤٥	صما	٦١٤٧١,٠٠-	٧٠,٠٠٠٠٠-
٤٦	دير السعنة	٢١٩٠٠,٠٠-	٠,٠٠٠٠٠
٤٧	دير أبي سعيد	٢٩٦٥,٠٠٠	١٧٩٦٥,٠٠
٤٨	سوم	٤٨٤٥٠,٠٠-	٣٦٠٠,٠٠٠
٤٩	كفر الماء	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠
٥٠	تبنة	٥٥٥٧١,٩٩-	١٥٧١,٩٩٢-
٥١	الاشرفية	٧٦٠٦,٠٠٤-	٢٨٥٤٩,٠٠
٥٢	كفر ركب	٥٣٢٧٣,٠٠-	١٨٢٧٣,٠٠-
٥٣	بيت ايدس	١٨٥٨٩,٠٠-	٣٥٨٩,٠٠٠-
٥٤	جديتا	٣٩٩٠٢,٠٠	٣٩٩٠٢,٠٠
٥٥	كفر عوان	٩٩٩٢٥,٠١-	١٣٤٧٥,٠١-
٥٦	كفر ابييل	٤٨٣٩٧,٩٩-	٢٣٢٦٤,٩٩-

تابع الملحق رقم (١)

العجز أو الوفير باعتبار القروض جزء من الإيرادات	العجز أو الوفير باعتبار القروض ليست جزء من الإيرادات	اسم البلدية	الرقم
٢٨٢٨٧,٠٠-	٢٨٢٨٧,٠٠-	سمر	٥٧
٦٢١٥٨,٠٠-	٦٢١٥٨,٠٠-	أم قيس	٥٨
١٥٣٦٢,٠٠-	٢٥٣٦٢,٠٠-	حاتم	٥٩
٧١.٨٤,٠٠-	٧١.٨٤,٠٠-	حرثا	٦٠
٢٨٣.٦,٠٠-	١.٥٢٥٩,٠٠-	سحم	٦١
٨٩٤١١,٠٠-	١١٨٩١١,٠٠-	كفر سوم	٦٢
٢٨١٩٥,٠٠-	١.٣١٩٥,٠٠-	ملكا	٦٣
٤٩١٥٦,٠٠-	٧٤١٥٦,٠٠-	بيلا	٦٤
١١٣.٠٩,٠٠-	٧١٣.٠٩,٠٠-	جرش	٦٥
١١٧٤١,٠٠-	٢٩٧٤١,٠٠-	بليلا	٦٦
٠,٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠,٠٠-	قفقفا	٦٧
١٣.٥٢,٠٠٠-	٢٨.٥٢,٠٠٠-	كفر خل	٦٨
٢٧٨٥٢٣,٠٠-	٢٩٣٣٢٣,٠٠-	سوف	٦٩
٤٣٨٧٩,٠٠-	٥٨٨٧٩,٠٠-	الكتة	٧٠
٠,٠١٥٦٢٥	١٢.٦٠٠,٠٠-	ريمون	٧١
١٤١١٩,٩٨-	١٤١١٩,٩٨-	ساكب	٧٢
٨٨٨٤,٠٠٠-	٣٦٩٤٤,٠٠-	برما	٧٣
١٤٥٠٠٠,٠٠-	٤٥٧٧٠٠,٠٠-	الرمثا	٧٤
٠,٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠,٠٠-	الطرة	٧٥
٠,٠٠٠٠٠٠	٤٦٦٥٠,٠٠-	الشجرة	٧٦
٠,٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠,٠٠-	البويضة	٧٧
٣٢٥٤,٠٠٠	١١٧٤٦,٠٠-	عجلون	٧٨
٢٣٢٣٨,٠٠	١٤٧٦٢,٠٠-	صخرة	٧٩
١٩١٩١,٠٠	١٩١٩١,٠٠	عرجان	٨٠
٨١٣,٠١٥٦	٨١٣,٠١٥٦	حلاوة	٨١
٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	الهاشمية	٨٢
٧٣٦٣٥,٠٠-	٧٣٦٣٥,٠٠-	عنجرة	٨٣
٤٦٦٦٩,٠٠-	٧٠٥١٩,٠٠-	خربة الوهادنة	٨٤
١.٢٩٥,٩٩-	١.٢٩٥,٩٩-	عين جنة	٨٥

تابع الملحق رقم (١)

الرقم	اسم البلدية	العجز أو الوفز باعتبار القروض ليست جزء من الإيرادات	العجز أو الوفز باعتبار القروض جزء من الإيرادات
٨٦	كفرنجة	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
٨٧	الشونة الشمالية	٢٢٦١,٠٠٠	٢٢٦١,٠٠٠
٨٨	الشيخ حسين	٦٥٢٠٨,٠٠٠-	٥٠٢٠٨,٠٠٠-
٨٩	المشارع	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
٩٠	الكريمة	١٤٢٠٥٠,٠٠-	٦٨٠٥٠,٠٠-
٩١	وقاص	٢٢٢٥٨٠,٠٠-	١٥٧٦٨٠,٠٠-
٩٢	الكرن	٦٦٧.٢٢٢,	٦٦٨٥.٩٧,
٩٣	الشهابية	١,٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
٩٤	ايدر	٢٠٧٢٤٧,٠٠-	١٠٦١٥٦,٠٠-
٩٥	القطرانة	١٠٠٢٧,٠٠٠-	٢٧,٠٠٠,٠٠٠-
٩٦	ركين	٣١٠٠٠,٠٠٠-	٢١٠٠٠,٠٠٠
٩٧	الجديدة	١١٩٢٦٤,٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
٩٨	عمي	٧٢٢٨٢,٠٠-	٥٧٢٨٢,٠٠-
٩٩	كثربا	٢٢٤١٢,٠٠-	١٠٠,٠٠٠
١٠٠	العراق	٦٣٤١٥,٠٠٠-	٢٤٨٥١,٠٠٠-
١٠١	غور الصافي	١٥٠٠٠,٠٠٠	١٥٠٠٠,٠٠٠
١٠٢	غور المزرعة	٢٠٠٦٤,٠٢-	٦٤,٠١٥٦٣-
١٠٣	المزار الجنوبي	٨٢٨٢٢,٠٠٠-	١٦٨,٠٠٠
١٠٤	مؤتة	١٠٩٠٠٠,٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠٥	الطبية	٤٥١٠٣,٠١-	٣٠١٠٣,٠١-
١٠٦	ذات راس	٤١٤٠٤,٠٠٠-	١٤٩٦,٠٠٠
١٠٧	مؤاب	١٧٤٨٦٧,٠٠-	٥٨٧٤٤,٠٠٠-
١٠٨	القصر	٢٣٢٢٨,٠٠٠	٢٣٢٢٨,٠٠٠
١٠٩	الرايبة	٦٦٥٨٠,٩٨-	٦٦٥٨٠,٩٨-
١١٠	السماكية	١١١٨٣,٠٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١١١	فقوع	١٨٠٢٠,٠١-	٢٠,٠٠٧٨١-
١١٢	صرفا	٢١٠٠٠,٠٠٠	٣١٠٠٠,٠٠٠
١١٣	طلال	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
١١٤	السلط	٥٠٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١١٥	أبو نصير	٥٤٨٧٣,٩٩-	٠,٠٠٧٨١٣

تابع الملحق رقم (١)

الرقم	اسم البلدية	العجز أو الوفرة باعتبار القروض ليست جزء من الإيرادات	العجز أو الوفرة باعتبار القروض جزء من الإيرادات
١١٦	عين الباشا	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
١١٧	الفحيص	٢٥٠,٠٠٠,٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١١٨	ماحص	٤٢٠,٠٠٠,٠١-	٠,٠٠٠,٧٨١٢-
١١٩	عيرا	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢٠	يرقا	٦٢٧٨٦,٠٠٠-	٧٠٢٩,٠٠٠
١٢١	ام جوزة	٢٠٥٢,٠٠٠-	٢٠٥٢,٠٠٠-
١٢٢	الصبيحي	٦٢٠,٠٠٠,٠٠٠-	١٢٧٠,٠٠٠
١٢٣	علان	٥١٠,٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢٤	دير علا	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢٥	معدى	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠-	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠-
١٢٦	ضرار	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢٧	الثونة الجنوبية	٢٥٩٧٥٩,٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢٨	الكرامة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢٩	الكفرين	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٣٠	الروضة	٦٠١٢,٠٠٠	١٦٠١٢,٠٠
١٣١	معان	٥٠٧٧٥٢,٠٠-	٢٣٥٦٨٦,٠٠-
١٣٢	الشوبك	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٣٣	وادي موسى	٢٦٢٢٦٢,٠٠-	١١٢٦٢,٠٠-
١٣٤	الطيبة	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٣٥	الحسينية	٦٩٨٠,٠٠٠,٠٠٠-	١٩٨٠,٠٠٠,٠٠٠-
١٣٦	العقبة	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠-	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠-
١٣٧	القويرة	٠,٠٠٠,٧٨١٢-	٠,٠٠٠,٧٨١٢-
١٣٨	الطويصة+الديسة	٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٣٩	الزرقاء	٢٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠-	١٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠-
١٤٠	السخنة	٩٢٠,١٠٠,٠٠٠	٩٢٠,١٠٠,٠٠٠
١٤١	الرصيفة	٠,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠-	٠,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠-
١٤٢	غريسا	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٤٣	الهاشمية	٩٩٩٩٩,٠٠٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠,٠٠٠
١٤٤	الضليل	٢٧٢٧٠,٠٠٠	٢٧٢٧٠,٠٠٠
١٤٥	ام رمانة	٥٨٢١,٠٠٠,٠٠٠-	٥٨٢١,٠٠٠,٠٠٠-

تابع الملحق رقم (١)

الرقم	اسم البلدية	العجز أو الوفرة باعتبار القروض ليست جزء من الإيرادات	العجز أو الوفرة باعتبار القروض جزء من الإيرادات
١٤٦	المفرق	٥٩٤٣٩٨,٠-	٢٥٦٤٣٨,٠-
١٤٧	ام الجمال	٠,٠٠٧٨١٣	٠,٠٠٧٨١٣
١٤٨	الزعتري	١٥٠,٠٠٠٠-	١٥٠,٠٠٠٠-
١٤٩	الخالدية	١٠٠,٠٠٠٠-	١٠٠,٠٠٠٠-
١٥٠	منشية بني حسن	٢٤٣٤٣,٠٠-	٩٣٤٣,٠٠٠-
١٥١	الدجنية	٣٢٩٨٠,٠٠-	٢٠,٠٠٠٠٠
١٥٢	ارحاب	٥٠٥٤٢,٠١-	٢٠٠٠٠,٠١-
١٥٣	الباعج	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
١٥٤	الصفراوي	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
١٥٥	الحمراء	٤٨٧٥٥,٠٠-	٣٣٧٥٥,٠٠-
١٥٦	الرويشد	٥٠١٥,٠٠٠	٢٠١٥,٠٠
١٥٧	صباحا وصباحية	٥٥٤٨٢,٠٠-	٣٧٧٧,٠٠٠-
١٥٨	ام القطين	١٦٣٨٠٥,٠	١٦٣٨٠٥,٠
١٥٩	بلعما	٩٧٠١٥,٠٠	٩٧٠١٥,٠٠
١٦٠	حيان الرويض	٢١٢٩٩,٠٠	٢١٢٩٩,٠٠
١٦١	سما السرحان	١٠١٣٢٤,٠-	٢٦٣٢٤,٠٠٠-
١٦٢	مغير السرحان	٥٣٩١٠,٩٩-	٣٨٩١٠,٩٩-
١٦٣	روضة بسما	٤٩٨٨٧,٠٠-	٩٦١٣,٠٠٠
١٦٤	الطفيلة	٥٢٣٢٣٦,٠-	١٣٧٥٩٩,٠-
١٦٥	العيمة	٥٤٩٣٤,٠٠	٧٤٩٣٤,٠٠
١٦٦	الحسا	١٢٤١٩٣,٠	١٢٤١٩٣,٠
١٦٧	عين البيضاء	٤٩٣٠٦,٠٠	٤٩٣٠٦,٠٠
١٦٨	بصيرا	٨٠٩٥٠,٠٠٠-	١٦٤٥٠,٠٠٠-
١٦٩	غرندل	٣٣٤٤,٠٠٠	٢٣٣٤٤,٠٠
١٧٠	القادسية	٨٠٨٩٢,٠٠	٨٠٨٩٢,٠٠

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات من وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى.



الملحق رقم (٢)

مصادر الإيرادات ومعدل الدخل الفردي وعدد السكان للبلديات موضوع الدراسة لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٧

بالدينار

الرقم	اسم البلدية	معدل الدخل الفردي	عدد السكان	التوظيف	الفتح	١٩٩٢			١٩٩٧				
						الإيرادات التي تحصلها البلدية	تصلها البلديات	عدد السكان	معدل الدخل الفردي	عدد السكان	تصلها البلديات	الإيرادات التي تحصلها البلدية	
١	مركز الحمام	٢٥٥٢,٤	١٩٦٣	١٥٥.٠٠٠	.	٢٩٧٤٥٧	٢١٨٧٥٤	١٩٣٣٢,٤	٢.٧٧	١٩٣٣٢,٤	١.٣٧٥٣٢	١٢.٩٩٦٣٢	الإيرادات التي تحصلها البلدية المركزية
٢	سحاب	٢٥٥٢,٤	٢.٣٣٤	١١٠.٠٠٠	.	٢.٥٢٦٤	١٤٤٧٨٨	٢٥٨٦٤,٦١	٢.٧٧	٢٥٨٦٤,٦١	٤٩٥٤,٢	٣.٦٢٤٧٤٣	الإيرادات التي تحصلها البلدية
٣	الديار	٢٥٥٢,٤	٢٣٢٢	٢٧٨٨٥	.	١٩٨٨٨	١٩٥٥٧	٢٥١٩,٥٢١	٢.٧٧	٢٥١٩,٥٢١	٤٣٨٨٢	٢١.٥٥١٧١	الإيرادات التي تحصلها البلدية
٤	القبليّة	٢٥٥٢,٤	٢٢٧٨	-	.	١٣١.٨	٣٩.٢٤	٣٣٩٦,٨٥٤	٢.٧٧	٣٣٩٦,٨٥٤	٧٩١٦٩	١١.١٢٧٩٤	الإيرادات التي تحصلها البلدية
٥	رحم النحاس	٢٥٥٢,٤	٣٢.٩	.	.	١٢.٢٥	٦٩٩٩١	٢٨٦٦,٥٩٨	٢.٧٧	٢٨٦٦,٥٩٨	٧٤٩٨٤	١٣.٤٣.٥٥	الإيرادات التي تحصلها البلدية
٦	اللقية	٢٥٥٢,٤	١١١١	.	.	٢١٥١٥	٧.٥٧	٢.٠٠٠	٢.٧٧	١.٩٩.٠٧٧	٧٩٣٦,٠	٣٦.٣٤٤١٨	الإيرادات التي تحصلها البلدية
٧	البيضة	٢٥٥٢,٤	١١٤٨	.	.	٣٦٣٤٤	٦٩٢٤٥	.	٢.٧٧	٣٥٩٥.٣١	١.٢.٤٤	١٠.٨٤٨٣١	الإيرادات التي تحصلها البلدية
٨	ناصر	٢٥٥٢,٤	١٢٨.٠	.	.	٧٧٥.٦	١١٣٧٥٧	٢٤٦.٠٠٠	٢.٧٧	١٤٤٦٦,٨٩	٣٧.٨٤٨	٧.٢٥٧٩٥١	الإيرادات التي تحصلها البلدية
٩	الروقة	٢٥٥٢,٤	٢٣٤.	.	.	٣٧٤.٨	٦٤٣٦٩	٣.٠٠٠	٢.٧٧	٣٤٩٢,١٩٤	٣١١٧٤	١١.٥٤.٠٢	الإيرادات التي تحصلها البلدية
١٠	مقلبا	٢٥٥٢,٤	٥.١٤٧	٢١٩٦٨١	.	٤٣٤١٥٢	٣١٩٥٤٤	١٣.٠٠٠	١٤٨٤	٥٩.٨٤.٤٩	١٢٦٥٩٢	٠.٨٣٧٨٣	الإيرادات التي تحصلها البلدية
١١	جويّة الطراية	٢٥٥٢,٤	٢.٧٧	٧٥.٠٠٠	.	٩.٧٢	٦٨١٧٦	٨٣.٠٠٠	١٤٨٤	٢٢٩.٣٧٩	٨٢٨٩٢.٠	١٢٢.٨.١٦	الإيرادات التي تحصلها البلدية
١٢	حسيان	٢٥٥٢,٤	٢٤٧٧	٥٠.٠٠٠	.	١٧.٦٣	٧١٢٧٥	١٨.٠٠٠	١٤٨٤	٢١٩٨,١٥٤	١٣١٩٤١	٢٠.٠.١٦٨.٠	الإيرادات التي تحصلها البلدية
١٣	أم البساتين	٢٥٥٢,٤	٢٨٨٨	.	.	١٩٣٨.٠	٧١.٢٦	.	١٤٨٤	٣٦٦٨,٥٩٨	٥٩٨٥٩	١١.٤٢٤٥٣	الإيرادات التي تحصلها البلدية
١٤	طابح	٢٥٥٢,٤	٢٤٤٥	.	٢.٠٠٠	٧١١٨	٧.٢٩٧	٩٣٧٤٩	١٤٨٤	٤.٧٨.١٥٤	٨١٢٢٢	١١.٥٢٤٨٢	الإيرادات التي تحصلها البلدية

تابع الملحق رقم (٢)

١٩٩٧					١٩٩٢				
الرقم	اسم البلدية	مساحة السهل	عدد السكان	التوظيف	المنتج	الاورادات التي تحصلها	الاورادات التي تحصلها	التوظيف	المنتج
١٥	فيسان	٢٥٥٢.٤	٤٧٥٦	٦٤.١٧	.	٢٨٩٨٢	٦٩٧٥٢	١٥٠٠٠	١٤٨٤
١٦	مليح	٢٥٥٢.٤	٢٢٥٢	.	.	٢٤.٢٥	٧.١٢٣	.	١٤٨٤
١٧	اريد	١٧.٢	٢٢.٩١٥	٢٩٧٩٥٥	.	٣٣٥٥٣٤	١١٥٢٦٢٥	١٠٠٠٠٠٠	١٥٨٢
١٨	خرجة الزوية	١٧.٢	٤٢٦٣	.	.	٦٤٧٢	٧٣٢٢٦	٥٤٠٠٠	١٥٨٢
١٩	طمال	١٧.٢	٢٨٧.	.	.	٤٥٢.٧	٧٣٢٢٨	٣٧٠٠٠	١٥٨٢
٢٠	سماالروسان	١٧.٢	٢٢٤١	.	.	٩٢٢٤	١.٢٦١٥٢	١٥٠٠٠	١٥٨٢
٢١	بيجراس	١٧.٢	٧٨٦٤	١٨.٠٠	.	٤٤٢٦٣	٩٢٧٨٦	٦٢٢.٠	١٥٨٢
٢٢	الغني	١٧.٢	٦٩٧٨	٣٦.٠٠	.	٢٥١٨٧	٧٨٧٢٢	.	١٥٨٢
٢٣	سال	١٧.٢	٥٤٨.	٧٨٢١٤	.	١٤٤٥٧	٧٥٩.٥	١٥٠٠٠	١٥٨٢
٢٤	حكما	١٧.٢	٣٧٠١	.	.	٣٧٢٦٦	٧٥٢٦٩	١٠٠٠٠	١٥٨٢
٢٥	بشوي	١٧.٢	٧٠.٣	٧.٨٤٨	.	٢٦٢٦٩	٨٤٢٨٥	١٥٤.٨.	١٥٨٢
٢٦	المرصع	١٧.٢	١٤٥١٧	٨٥٦٨.	.	٥٨٢٩٨	١.٤٦١.٠	٢٥١٩٩	١٥٨٢
٢٧	حجازة	١٧.٢	٨٧٦٩	٩٤٤.٠	.	٢٢.١٥	٩٥١٩.	٨٩٨٢	١٥٨٢
٢٨	الين	١٧.٢	٧٢٢.	.	.	١٦.٩١٨	١.٥٩٩٢	٧٢.٠٠	١٥٨٢
٢٩	كفرينا	١٧.٢	٧.٧٨	.	.	٢٥٩٤٥	٨٤٦١١	١.٠٠٠٠	١٥٨٢
٣٠	سهم	١٧.٢	٤.٤٤	٣٥.٠٠	.	٢٤٨٨٢	٧٢٢٨٧	٢.٠٠٠٠	١٥٨٢
٣١	نصر	١٧.٢	٢٥٩٦	.	.	٩٢.٥	٣٦٦٨٤	٢.٠٠٠٠	١٥٨٢

تابع الملحق رقم (٧)

١٩٩٧						١٩٩٢						
البيانات التي تحصلها	البيانات التي تحصلها البلدية	عدد السكان	محل السكن الفردي	التقويض	البيانات التي تحصلها الحكومة المركزية	البيانات التي تحصلها البلديات	النتج	التقويض	عدد السكان	محل السكن الفردي	اسم البلدية	الرقم
١٠٠.٨٧٤٦	٨٦٥٥٨	٤٧٥٨,٢٨٢	١٥٨٢	.	٧٢.٢٦	٢٦٨.٨	.	.	٢٦٥٢	١٧.٢	قلم	٢٢
١٠.٢١٧١٤	٦٥٩١.	٢٨٦٦,٠٥١	١٥٨٢	٢٠.٠٠٠	.	.	.	٥.٨٤٢	٢٤.٠٠	١٧.٢	بوزقة	٢٣
٩.٧٥٧٦٢٢	١١٤٢٢٣	٥٢٧٧,٩٢٥	١٥٨٢	١٠.٠٠٠	٧٤٢٤٢	٢.٧٢.	.	.	٢٩٢٧	١٧.٢	حرفا الوسطية	٢٤
٦.٩٢٢٢٥٢	١.٧٥٩٦	١.٢٤١,٩٨	١٥٨٢	٢.٠٠٠	٧٧٩٢٨	٤٢٦٢٢	.	٤٢.٠٠	٥٧٧٢	١٧.٢	كفر لند	٢٥
٦.٢٢٢٢.٩٢	٢٧٧٧١٥	١٧٦٥٠.٥٧	١٥٨٢	.	١١٩١٢٩	٨٩٦٥٤	.	٢٠.٤٠٩	١.٥٨٦	١٧.٢	اللمن	٢٦
٥.٢٩٩٧٩٢	٧٤١٥٧	١.٧٠٧.٩٧	١٥٨٢	.	٩٥٥.٢	٤٢٢٦٩	.	٧٨١٨٢	١.٠٦١	١٧.٢	الزبية	٢٧
٩.٢١٩٢٨٧	٢٤.٩٩	٤٤٥٢,٠٨٢	١٥٨٢	٤١٩٦.	٧٤٢٣٩	١٦٦.٢	.	.	٤١.٠٠	١٧.٢	كلم	٢٨
٦.٢٧٢٩٩٧	٨٧٢.٦	٦٦٥٤,٤٥٠	١٥٨٢	٤.٠٠٠	٧٦.٨٢	٢٩٩٦٩	.	.	٥٨١٧	١٧.٢	بيجانا	٢٩
٥.١٥٨٢٢.	٢.٢.٩.	١٢٧٦٤,١٧	١٥٨٢	١٦.٠٠٠	٩١١٧١	٢٦٥٧١	.	٦.٠٠٠	١١٢٦٥	١٧.٢	الوزر الشمالي	٤٠
١٢.٩١.٤٥	٥١٦٢٤	٢٦٤٥,١١٧	١٥٨٢	٦.٠٠٠	٧٥٩.٧	١٥٩٢٩	.	.	٥٤٢٤	١٧.٢	ديويست	٤١
٧.١٢٣٨٤٧	٥٨٧٨٨	٦١.٧.٠٥٤	١٥٨٢	.	٧٦٥٢٥	٢٢٢٤٤	.	١٨.٤٦	٥٤٥٥	١٧.٢	ارحيا	٤٢
٧.٥١٦٩.١	٦٢٤.٤	٥٦٥٢,٩٢٥	١٥٨٢	٤٢.٠٠	٧٢٦٩٥	١٩٢٨٢	.	٢.٠٠٠	٤٤١٢	١٧.٢	عينة	٤٣
٧.١٥٤٢.٦	١.٧٦١٥	١١٨٨.٩٦	١٥٨٢	٤٧٢٢.	٩١١٧٢١	٢١.٢٥	.	٨٢٤٢.	١.٤.٤	١٧.٢	البلية	٤٤
٤.٩.٢٥.٨	٩٧٦٢٢	٩٢١٧,٨٩١	١٥٨٢	٦١٤.١	٧٧٥١٤	٢٩٩.٥	.	٢٦٢.٨	٦٢٢٢	١٧.٢	مها	٤٥
٨.٧٨٦٢٨	٤٨١٢.	٤٤٩٧,٠٠٢	١٥٨٢	٢١٩.٠	٧.٩٦٨	٢٥٢٦٨	.	٢٢٥٩٩	٢٦٥١	١٧.٢	بئر السمعة	٤٦
٨.٢٧٢٢٩٢	٢.٠.٢٢٢	٩٢٢١,٤٤٢	١٥٨٢	١٥.٠٠	١١٨٦٢٤	٤٩٢٩١	.	.	١.٧٢٥	١٧.٢	بئر أبو سعيد	٤٧
٧.٤٧٨٤.١	٤٧٢٦.١	٥٨١٦,٧٥١	١٥٨٢	٥٢.٥.	٧١٦٢٨	٢٤٧٥٤	.	.	٤٢٥.	١٧.٢	سهم	٤٨

تابع الملحق رقم (٢)

١٩٩٧					١٩٩٢							
البيانات التي تشملها المكبرية المركزية	البيانات التي تشملها البيئات	عدد السكان	معدل الدخل التربوي	التوزيع	البيانات التي تشملها المكبرية المركزية	البيانات التي تشملها البيئات	النوع	التوزيع	عدد السكان	معدل الدخل التربوي	اسم البلدية	الرقم
٦,٠٥٥٩.١	٥٧.٠٠٠	٧٧٦١.٠٢٥	١٥٨٣	.	٧٩٤٩١	٢٤٥٣٢	.	.	٦٥١٠	١٧.٢	كفر الملاح	٤٩
٩,٢.٥٢.٤	٤٧٦٧.	٤٤٦٤.٨٦٦	١٥٨٣	٥٤.٠٠٠	٧.٧١٤	١٦٥.٠١	.	.	٣٦١٤	١٧.٢	بيجة	٥٠
٥,٩٧٩٤٨.	٣٩٩٢٤	٧.٢٤.٠٣٢	١٥٨٣	٣١١٥٥	٧٢١٥٢	٢٣٦٦٦	.	١.٠٠٠.٠٠٠	٦٢.٤	١٧.٢	الاشرفية	٥١
١٤,٥١١٨١	٦.٩٥٦	٢٧٤١.٣١٥	١٥٨٣	٣٥.٠٠٠	٦٩٤٩٠	١٥٤٣٣	.	.	٣.٣٣	١٧.٢	كفر زاكز	٥٢
٠,٩٧٦٣٩٨	٤٢٨٣٨	٤.٤٥٤.٨١١	١٥٨٣	١٥.٠٠٠	٧.١٠١	٣٧٩٤.	.	.	٣٦١٦	١٧.٢	بيضايس	٥٣
٤,٦٤.٧.١	٥.٣٤٢	١.٢٣٦.٦٣	١٥٨٣	.	٨١٢٢١	١٧٣٧١	.	٩٩٧٤٢	٩٣٨٧	١٧.٢	جيتا	٥٤
٧,١٣.١٧٤	٤.١٢٤	٥٩٩٥.٦٤٦	١٥٨٣	٨٦٤٥.	٧٤٨٧١	١١٩٣٦	.	٢٥.٠٠٠	٥٤٩٩	١٧.٢	كفر عزان	٥٥
٧,٤٢٩٤٢.	٥٩٢٢٣	٥٤٣١.١١١	١٥٨٣	٢٥١٣٣	٧.٢٩٦	١٩٣٦١	.	.	٤٧٥٦	١٧.٢	كفر ابييل	٥٦
١٦,٤٥٩٣٨	٦٤.٩١	٢٤٦.٦.٤	١٥٨٣	.	٧٢١٦١	٩٩٢٨	.	.	٢٤٨٤	١٧.٢	سمر	٥٧
١٠,٨٥٧٩٧	٩٣٨.٤	٣٦٣٧.٨٨.	١٥٨٣	.	٧٢١٩٨	٢.٣٩٣	.	.	٤١٩٣	١٧.٢	المرفيس	٥٨
٦,٢١٨٤٧.	٤٨.٧٢	٦٧٥٤.٧٣	١٥٨٣	١.٠٠٠.٠٠٠	٧٢٦.٤	٣٣٣٣٣	.	.	٤٢٩٤	١٧.٢	حاتم	٥٩
١٠,٥٤٤٥٠.	١٢٨١٣٤	٤٦٤٦.٩٧٤	١٥٨٣	.	٧٢٩.٧	٣٦١٩٤	.	.	٥٤.٦	١٧.٢	حرقا	٦٠
١٠,٣٦٥.٢	٦٢٨٤٦	٥٢٣٥.٧٧	١٥٨٣	٦٦٩٥٢	٧٢٢٨٥	٢١٤٥٦	.	.	٥٤٦١	١٧.٢	سهم	٦١
٧,١٥١١٣.٤	١٤٦٧٤٢	٦١١٧.٧٦٦	١٥٨٣	٢٩٥.٠٠	٧٦٨٨.	٢٨٥٤٤	.	.	٥٤٩٩	١٧.٢	كفر سيم	٦٢
٨,٣٧٤٣٩.	٨٥٤٨.	٥٨٨١.٠٢٥	١٥٨٣	٧٥.٠٠٠	٩٢٨٨٢	٣٤١٨٦	.	.	٥٩٣٥	١٧.٢	كلا	٦٣
١٢,٤٧٨٤٤.	٨١٩٢٥	٣٦٦٥.٤٧.	١٥٨٣	٢٥.٠٠٠	٧٢٨٣١	٦.٦٨	.	.	٢٥٤٤	١٧.٢	يلا	٦٤
٨,٧٨٨٤٦٥	٢٩٧٣١٨	٢٢٧٥٧.١٠	١٤٥٢	٦.٠٠٠.٠٠٠	٢٢.٢٩٨	٣١٥٧٧١	.	١١٣٨٨٧	١٨٢٨٦	١٧.٢	حرفش	٦٥

تابع الملحق رقم (٢)

١٩٩٧						١٩٩٢					
البيانات التي تصفها	البيانات التي تصفها	عدد السكان	سنة النشر العربي	التوزيع	البيانات التي تصفها	البيانات التي تصفها	التوزيع	عدد السكان	سنة النشر العربي	اسم البلدية	الرقم
السكنية المركزية	تصنيفات الريفات				السكنية المركزية	تصنيفات الريفات					
١٢.٧.٢٧٦	٥٤٤٦٣	٤٣٨٨.٨.٩	١٤٥٢	١٥.٠٠٠	٧١٥١٢	٤٢٧٨	٤.٠٠٠٠	٣١٩٥	١٧.٢.٠٠	بيلبا	٦٦
١٢.٨٦.١٤	٦.٨٢٣	٣٦٩٣.٥٨٤	١٤٥٢	١٥.٠٠٠	٧.٨٦٦	٢.٦٥٣	١٤٢١٢	٢٢.٩١	١٧.٢	فينا	٦٧
٨.٤٦٦٢.٨	٣٦٩.٥	٤٩٣٧.٣٧٦	١٤٥٢	١٥.٠٠٠	٧١٥٩٦	١٨٣٣٢	٢٥.٠٠٠	٤٣٨١	١٧.٢	كفر على	٦٨
٨.١٥٩١٦	٢٨٨٢٦٧	١.٩١٥.٧٨	١٤٥٢	١٤٨.٠٠	٨٩٦١٢	٣.٦٥٩	٩٢٥.٢	١١٨٩.٠	١٧.٢	سيف	٦٩
١١.٧.٠١	٦٨٦٦٦	٤٧٤٣.٣٨٤	١٤٥٢	١٥.٠٠٠	٧٢٢.٠	٧٨٧٤	٥٢٧.٠	٣٤٨٣	١٧.٢	النجف	٧٠
١٧.١٥٦٦٧	١٣٨١١١١	٥١٣.٠.٩٧	١٤٥٢	١٢.٦.٠٠	٧١٤٨٧	٢٧٢٧٣	٠.٠٠	٣٤.١	١٧.٢	ربيعان	٧١
٨.١٢٤٣٥٣	٦١٩٥٥	٨٨٦٢.٢٤٤	١٤٥٢	٠	٧٨.٤٩	٣٣.٧.٠	٥.٠٠٠٠	٦٦٢٨	١٧.٢	سلاكن	٧٢
١.٣٤٣٧.٠	٤٩٢.٠	٤.٥٨.٨٧٣	١٤٥٢	٢٨.٦.٠	٦٨٩٧٣	١٥٣٦٢	٠	٤٤٣٨	١٧.٢	برسا	٧٣
٥.٣٦١٧٣٦	٦٦.٨٣٦	٥٣١.٤.٩١	١٥٨٣	٣١٢٧.٠	٢٥٨٧٨٩	٢٥٣٧٧٢	٢٥.٠٠٠٠	٤٧٥٧١	١٧.٢	الرشا	٧٤
٣.١٨٤.٧٩	٢٣٩٤٢	١٢.٣٣.٥٩	١٥٨٣	١.٠٠٠٠	٨٦٥٧١	٥٤٥٤٦	٠	١.٣٢٥	١٧.٢	اللدزة	٧٥
٤.٨٣١٢.٨	٥٣١٩٢	٩٥٦٢.٨٣٦	١٥٨٣	٤٦٦٥.٠	٨١٤٣١	٣١٨.١	٠	٨٦٣٨	١٧.٢	الطيرة	٧٦
٩.٨٤٥٦٣١	٤٣٥٩.٠	٤١١٣.٥.٤	١٥٨٣	٢٢.٠٠٠	٧١.١٢	١٢٧١٩	٠	٧٨٢٧	١٧.٢	البريطة	٧٧
٢.٩٦١٤٣٥	٨٣٦٣٦	١٧٧٩٩.٤٧	١٣٧.٠	١٥.٠٠٠	١١٩.٧١	٨٥١٥٩	١٤٦٩٦٤	٧٨٣٩	١٧.٢	عطين	٧٨
٥.٧٢٢٨٤٧	٧١٨٨٧	٨٧٣٦.٩١١	١٣٧.٠	٢٨.٠٠٠	٨٤٨٩.٠	٢٤٨٥٩	١٠.٠٠٠٠	٨٩١٩	١٧.٢	مضفرة	٧٩
٩.٨٢.٢.٢	٥٥٣٩٨	٤٣٢٥.٩٨٢	١٣٧.٠	٠.٠٠٠	٧٢٥٧٩	١٥١.٧	١٨.٠٠٠	٣٧٨٢	١٧.٢	عرجان	٨٠
٩.٨٧٤٣١١	١.١٦٦٣٦	٤٥.٦.٦٤٤	١٣٧.٠	٠	٧.٦٤١	٩.٣٤٤	٠	٣٦٤٥	١٧.٢	حطارة	٨١
٧.٢٣٦٩٦٦	٢٥٨٢٢	٥٥٢.٠.٣٢	١٣٧.٠	٠	٧٥.٩٤	١٥٦٦٧	٠	٥٣٥٥	١٧.٢	البناسمية	٨٢

تابع الملحق رقم (٧)

١٤٩٧				١٤٩٢								
البيانات التي تشملها المركزية	البيانات التي تشملها الولايات	عدد السكان	معدل التغير النسبي	التوزيع	البيانات التي تشملها المركزية	البيانات التي تشملها الولايات	النوع	التوزيع	عدد السكان	معدل التغير النسبي	اسم البلدية	الترتيب
٧.٧.٨٣٧	١٨٩.٨٠	١٤٧٧١.١٢	١٣٧.٠	٠	١.٢٤٩٢٢	٢١٢١٢	.	٦٦٩٤٦	١٢.٩٤	١٧.٢	مغيرة	٨٣
١١.٦٦٢٨١	٢٧٢٨٧	٤١١٥.٦٤٦	١٣٧.٠	٢٣٨٥.٠	٧.٥٩٢	٢٢.٩٦	.	٥.٠٠٠	٢٧٨٢	١٧.٢	خربة الوصافة	٨٤
٥.٢٨٥٦٦١	٢٨٧٤٨	٨.٤.٦١٥	١٣٧.٠	.	٨٢٦٥٥	٥٨٦٦٦	.	٧٧٨٢٨	٧٩٢٣	١٧.٢	عين جعة	٨٥
٢.٢٢٤.٨١	١٧.٦٧٦	١٧٩.٤.٤٦	١٣٧.٠	.	١.٧٢٣٧	٢٨١٨٢	.	٢٦.٢٨	١٥٢٧٨	١٧.٢	كركنية	٨٦
٢.٧٢٦.٧	٥.٠.١٦	١٤٢٣٨.٧٢	١٥٨٢	.	١٢١٩٦٨	١٧٤١١١	١.٠٠٠	.	١٤٢٩٩	١٧.٢	الشرية الشمالية	٨٧
١.١١٦٧٢	٧.٢٤٦	٧٤٢٢.٢٢.	١٥٨٢	١٥.٠٠٠	٧٩٦٦٤	١٩٥٩٩	.	٢٧٢٣.	٤٥٦٢	١٧.٢	الشيخ حسن	٨٨
٢.٢٥٢٨٩٤	٩٢٧٥١	١٧.٠.٠.٢٤	١٥٨٢	.	٩.٢٦٢	٤٢٩٨٧	.	.	١٥٢٧٨	١٧.٢	الشارع	٨٩
٢.٦٥٩.٥١	٥٢٢٩٦	١٧٧٦٩.٤٨	١٥٨٢	٧٥.٠٠٠	٨٢٨٤٢	٢٨٥٢٧	.	.	١٢٤٩٥	١٧.٢	الكركية	٩٠
١٨.٤٤٦٨٩	١٢٤٤٨٢	٥٤٨.٢٨٧	١٥٨٢	٧٤٩.٠٠	٧٤٩٨٩	٢٦.٤٢	.	.	٨٩١٢	١٧.٢	وقاص	٩١
٨.٤٤٢٧٩٤	٧٩٧١٢٨١	٢٢٧٩٧.٨١	١٧٢٤	١٤٨٧٥	٢٤٧٨٢.	٥١.٧٥.	.	٤٤.٠٠٠	٢٤.٠٤	١٩٩٢.٧	الكوك	٩٢
١١.٧٧٤.١	٤٢٤٦٢	٢٢٢٩.٢٦٧	١٧٢٤	١	٧.٨٥.	١٢٧٧٨	.	٢٤٥١٩	٢.١٥	١٩٩٢.٧	الطابية	٩٣
١.٩.٦١١	٦١٩١.٠	٢٨٥١.٠٥٤	١٧٢٤	١.١.٩١	٧.٤٦٨	١٩٤٦٢	.	٢٤٢٧٨	٢٧١٤	١٩٩٢.٧	الير	٩٤
١٢.٢٢٢١٧	٧٥٨٢٦	٢٨١٢.٨٢٧	١٧٢٤	١.٠٠٠	٨١٥.٠٠	١٨٨٤٤	.	.	٢٢٧٧	١٩٩٢.٧	الشارع	٩٥
١٤.٢٩٦٧٩	١١٦٦٦٢	٤.٢٨.٨٧٧	١٧٢٤	٥١.٠٠٠	٧.٤٦	٢.٢١٢	.	.	٢٧٢١	١٩٩٢.٧	وكف	٩٦
١٢.٨٢٧٤٢	٤٨١٢٢	٢.٢٧.٩٩٤	١٧٢٤	١١٩٢٦٤	٧.٢٦٨	١٨٦.٧	.	.	٢٦٥٩	١٩٩٢.٧	البيجة	٩٧
٧.٥٥٩٥٧٦	٢١٧٢٩	٦٤٤٨.٧٥٥	١٧٢٤	١٥.٠٠٠	٧٢٤٩	٢٧٩.٩	.	١٢.٠٠٠	٧٥٧١	١٩٩٢.٧	حي	٩٨
١٢.٢٥١.٦	٧١٩٨٩	٢١٢٢.٢٢٢	١٧٢٤	٢٢٥١٢	٧.٠٤	٧.٩٢	.	.	٢٩٧٧	١٩٩٢.٧	كركيا	٩٩

تابع الملحق رقم (٧)

١٩٩٧				١٩٩٣								
البيانات التي تشملها الحكومة المركزية	البيانات التي تشملها البلديات	عدد السكان	مساحة النقل الترابي	التوظيف	البيانات التي تشملها الحكومة المركزية	البيانات التي تشملها البلديات	النتج	التوظيف	عدد السكان	مساحة النقل الترابي	اسم البلدية	الرقم
١٣.٣٧.٤٢	١٩٦٨٦	٧٨٩٤.٤٥٠	١٧٣٤	٣٨٥٦٤	٧.٣٦٣	١٢.١٤	.	٣٣١٨٧	٧٧٥٢	١٩٩٢.٧	المرزاق	١٠٠
٣.٤.٩١٤٣	٣٣٥٥٩	١٤٢٩٩.٧٨	١٧٣٤	.	.	.	.	.	١.٨٤٧	١٩٩٢.٧	عين المسائي	١٠١
٤.١٥٨٧٧٨	١٢٢٤٧٩	٩٢٥٧.٥٢٦	١٧٣٤	٢.٠٠٠	٦٩٣٥٥	٣١٦٧٦	.	٤٥٥٨٥	٦٨٧٨	١٩٩٢.٧	عين الزوية	١٠٢
١٣.٩.٤٦١	١٧٨٢.٧	٨٤١٤.٤٧٣	١٧٣٤	٨٤.٠٠٠	١١٦١٢٤	٩٨٣.٣	.	٧.٠٠٠	٧٧٨٩	١٩٩٢.٧	الوزان الجنوبي	١٠٣
٧.٩٦٢١٩٦	١٤٢٩٩٤	٨٧٨١.٥٤٤	١٧٣٤	١.٩٠٠	٩١.٣.	٥٢٦٢٦	.	.	٥٢.٥	١٩٩٢.٧	موتة	١٠٤
٨.٥٦٨٨٢٢	٢٦٥٤.	٤٥٨١.٦٢٩	١٧٣٤	١٥.٠٠٠	٧.٨٦٨	٢٤.٠٨	.	.	٤٧٥٦	١٩٩٢.٧	الحلقة	١٠٥
٩.٢٦٢٥.٩	٥٨٧٢٣	٤٢٧٩.١٦٨	١٧٣٤	٤٢٩.٠٠	٧٢١.١	٨٧١.	.	.	٢٤.٣	١٩٩٢.٧	ذات راس	١٠٦
١.٠٤٧٢.٧	٤٤٧٥٨	٥٨٤٨.٨٨٩	١٧٣٤	١١٦١٢٣	١.٢٨٥٢	٤.٦٦٨	.	٥.٦٩٥	٨١٢٢	١٩٩٢.٧	مزاب	١٠٧
٢.١.١٢١٦٢	١٧٧٥٧٢	٢٣٥٢.٩٣٤	١٧٣٤	.	١.٤٩٦٥	٤٢٥٨٤	٥.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	٢٧٤٦	١٩٩٢.٧	القصر	١٠٨
١٤.٧٩٥٨٨	٥٦١٢٩	٣٦٤٩.٦١٤	١٧٣٤	.	٨.١٧٣	٢٦٢.١	.	٣١٧٥٥	٤١٦٩	١٩٩٢.٧	الرابية	١٠٨
٢٥.٥٧٧٤٢	٥٥٢٦١	١٥٤.٤٢٢	١٧٣٤	١١١٨٢	٧١٣٨.	١٥٤١١	.	١.٠٠٠	١٨٤١	١٩٩٢.٧	السماجة	١١٠
٩.٥٩٥٣٥٨	٣٣١٨٩	٤٩٤٩.٠٦.	١٧٣٤	١٨.٠٠٠	٧٤.٠٧	٦١١٢	.	٢.٠٠٠	٤٢٢٢	١٩٩٢.٧	تقوع	١١١
١٨.٨٢٩٨	٧٧.٣٢	٢٤٤١.٠٠٣	١٧٣٤	١.٠٠٠	٧٢٧٦.	٩٢.٢	.	.	٢.٧١	١٩٩٢.٧	مرفا	١١٢
٢٢.٥٤٧٤٥	١٦٦٧٦٤	٢١٥١.٠٢.	١٧٣٤	.	٧.٨٥.	١٦٢٣.	.	.	١٦٣٥	١٩٩٢.٧	طبل	١١٣
٥.٧١٤١١٨	١٢٢.٩٦٧	٦١.٢٣.٠٤	١٥٦٦	٥.٠٠٠	٢٥٨.٤٩	٦.٦٢.٩	.	٢٩٩٢١٦	٥٧٣٤	١٩٩٨.٧	السلط	١١٤
١٢.٢١١٢٧	٨٤٩٢٢	٢٣٦٥.٧٨٩	١٥٦٦	٣٤٨٧٤	٧٧٩٥٥	٢٤٤٩٦	.	٤.٠٠٠	٢٢٢٥٩	١٩٢٨.٧	أبو نصير	١١٥
٢.٠.٩٥١٩٥	٢٢.١١٧	٢٥١٢٥.١١	١٥٦٦	.	١٢٩.٦.	١٢٥٩٢٢	.	٨.٠٠٠	٦٧١٦	١٩٢٨.٧	عين السطاح	١١٦

تابع الملحق رقم (٧)

١٩٩٧					١٩٩٢				
البريد التي تصفها	البريد التي تصفها	عدد السكان	مساحة التجمعات السكانية	التوزيع	البريد التي تصفها	البريد التي تصفها	عدد السكان	مساحة التجمعات السكانية	التوزيع
١١.٧٨٧٩٢	٢٢٤٧٧٤	١.٨١٦.١٦	١٥٦٦	٢٥.٠٠٠	١٢٨٩٤٦	١٧٤٢٦٣	٩٢٣٧	١٩٢٨.٧	١٦٤٢٧٧
٧.٠١٥٣٦.	٦٥١٢٤	٨٥٥٢.٦٦١	١٥٦٦	٤٢.٠٠٠	٨٧٧١١	٢٢٩١٤	٦٥٦.	١٩٢٨.٧	٠
١٤.٠٢٢٦٩	٧٢٩٨١	٢٧٤٥.٥٥.	١٥٦٦	٠	٧.٨٩١	٦١٤٢	٢٤٧٢	١٩٢٨.٧	٠
١١.٩١٨٥٢	٨٥٢.٦	٤٦٥٦.٦١٥	١٥٦٦	٦٩٨١٥	٧.٤٥٤	١٢٢٤٢	٢٦١٤	١٩٢٨.٧	٠
١٨.٥٢٨٦٥	١١٤٦٥٩	٢٤.١.٦٨٧	١٥٦٦	٠	٧.٥٢٨	١٤٤.٢	٢١٧٢	١٩٢٨.٧	٠
١٥.٠٦٧٦٧	١٣٧٦٦٥	٤٢٨.٠٢٩	١٥٦٦	٢.٠٠٠	٧.٢٣٨	١٦١٨٧	١٦٩١	١٩٢٨.٧	٠
١٩.٤.٩.١	٨٢٤٢٢	٢١٩٤.٢٩٢	١٥٦٦	٥١.٠٠٠	٨.٢٦٦	٢٦٥٢.	٢٢٢٤	١٩٢٨.٧	٠
٥٧.١١٢٥٢	١٨٤٧٩٢	١٢٦٩.٤.٢	١٥٦٦	٠	١.٥٨١	٤٨٧٢٩	٥٢٩٢	١٩٢٨.٧	٠
١.٠٢٢٤.٩	١٨٢٦٢٤	٢٩٩٧.٨١٢	١٥٦٦	٠	٦٨٩٧٢	٢٤٩٧٥	٢.٧١	١٩٢٨.٧	٠
٤.٨٩.٩٢٤	١.٤٥٤٢	٧١٧٧.٤٧.	١٥٦٦	٠	٦٨٩٧٢	٢٩٢١	٢٥٢٦	١٩٢٨.٧	٠
٢٥.٢٤٦٢١	٢.٥٨٧٩	٢٩٢١.٢٢١	١٥٦٦	٢٥٩٧٥٩	١.٢٢٨٥	١٧٥٦٢	٤.٨٨	١٩٢٨.٧	٠
٥.٧١٢٨١٧	٦٨٢٦٤	٧٨٧٥.٦٤٦	١٥٦٦	١.٠٠٠	٦٨٩٧٢	٢٢.٧٢	٦١٤٤	١٩٢٨.٧	٠
١٦.٦٤٦٢٧	٥٨٥٦٨	٢٣٨٢.٧٨١	١٥٦٦	٢.٠٠٠	٦٨٩٧٢	١.١٢٢	٢.٤١	١٩٢٨.٧	٠
٥.٩.٥٥٦.	٦٢٦٧٩	٦٩٤٢.٦.٩	١٥٦٦	١.٠٠٠	٦٨٩٧٢	١٥.٧٦	٥٢٦٨	١٩٢٨.٧	٠
٥.٧٢٥٥٥٩	٢٧.٢٩٥	٢٥٥٤٢.٢٦	١٤٨٧	١٧٢.٦٦	١٨٩١٧.	٢٥٥٥٧٨	١٩٧٤٢	١٩٢٨.٧	٠
٢٢.٢٨٥١١	٥٩٢٦٩	١٧٤.٠.٧٤١	١٤٨٧	٠	٧.٤٢٥	٤٢٢٥١	١٧٢٥	١٩٢٨.٧	٠
٥.٤١٢٨٦٢	٢.٥٩٢٩	١٢.٠.٨.٤٢	١٤٨٧	٢٥٢.٠٠٠	١.٥٩٩٦	١٧٢٨٤٨	٩٥٢٧	١٩٢٨.٧	٠



تابع الملحق رقم (٣)

١٩٩٧							١٩٩٢						
الرقم	اسم البلدية	مسجل الدخل الفرعي	عدد السكان	التوقيت	النوع	الاورادات التي تحصلها	التوقيت	عدد السكان	مسجل الدخل الفرعي	اسم البلدية	الرقم		
١٣٤	الطبية	٢٢٤٤.١	٣٤٦٤	.	.	٢٢٧٤٣	.	٣٤٦٤	٢٢٤٤.١	الطبية	١٣٤		
١٣٥	الحسينية	٢٢٤٤.١	٣١٢٧	.	.	٢٤٢٥٠	.	٣١٢٧	٢٢٤٤.١	الحسينية	١٣٥		
١٣٦	التيق	٢٢٤٤.١	٥.٣٧٣	.	.	٤٨٣٥٣	.	٥.٣٧٣	٢٢٤٤.١	التيق	١٣٦		
١٣٧	الغزوة	٢٢٤٤.١	٤١.٧	.	.	١٥١.١	.	٤١.٧	٢٢٤٤.١	الغزوة	١٣٧		
١٣٨	الطرويسة-الريشة	٢٢٤٤.١	١٦٢٥	.	.	٧٩٦٧	.	١٦٢٥	٢٢٤٤.١	الطرويسة-الريشة	١٣٨		
١٣٩	الزرقاء	١٩٩٩.٨	٣٨٦٧.٦	.	.	٢٥٢٢٣٤٤	.	٣٨٦٧.٦	١٩٩٩.٨	الزرقاء	١٣٩		
١٤٠	السلطنة	١٩٩٩.٨	٧٢٨٤	٥.٠٠٠	.	٢٥٩٣٧	.	٧٢٨٤	١٩٩٩.٨	السلطنة	١٤٠		
١٤١	الريشية	١٩٩٩.٨	٨٧٤٨٣	٣٦٦.٠٠٠	.	٧٢٩٦٢٨	.	٨٧٤٨٣	١٩٩٩.٨	الريشية	١٤١		
١٤٢	غريسا	١٩٩٩.٨	٤١٧	.	٥.٠٠٠	٦٣٢٨	.	٤١٧	١٩٩٩.٨	غريسا	١٤٢		
١٤٣	الرياشمية	١٩٩٩.٨	١.٤٨٥	١٢٣.٠٠٠	.	٨٤٥٢١	.	١.٤٨٥	١٩٩٩.٨	الرياشمية	١٤٣		
١٤٤	المنجل	١٩٩٩.٨	٧٩٧٨	.	٥.٠٠٠	٣٩٢٥٧	.	٧٩٧٨	١٩٩٩.٨	المنجل	١٤٤		
١٤٥	أم رمانة	١٩٩٩.٨	٥٣٧	.	.	٣٧٦٨٧	.	٥٣٧	١٩٩٩.٨	أم رمانة	١٤٥		
١٤٦	الفرق	١٨١٤.٥	٣٧٩٧٨	٩.٨٢١٨	.	٣٨٥٦٤٨	.	٣٧٩٧٨	١٨١٤.٥	الفرق	١٤٦		
١٤٧	أم الجبال	١٨١٤.٥	١٣٥٤	.	.	٣٦٦٤١	.	١٣٥٤	١٨١٤.٥	أم الجبال	١٤٧		
١٤٨	الزرقعي	١٨١٤.٥	٢١٤١	.	.	٣٢٦٧٩	.	٢١٤١	١٨١٤.٥	الزرقعي	١٤٨		
١٤٩	الغالية	١٨١٤.٥	٨٨٨٨	.	.	٣٨٢٥٥	.	٨٨٨٨	١٨١٤.٥	الغالية	١٤٩		
١٥٠	منطقة بني حسن	١٨١٤.٥	٤٩٩٣	.	.	٣٨٦٦٥	.	٤٩٩٣	١٨١٤.٥	منطقة بني حسن	١٥٠		

## تابع الملحق رقم (٢)

١٩٩٧										١٩٩٢										
الرقم	اسم اللجنة	مسئع العمل	عدد السكان	التوظيف	النسبة	البريد الإلكتروني	البريد الإلكتروني	البريد الإلكتروني	البريد الإلكتروني	البريد الإلكتروني	الرقم	اسم اللجنة	مسئع العمل	عدد السكان	التوظيف	النسبة	البريد الإلكتروني	البريد الإلكتروني	البريد الإلكتروني	البريد الإلكتروني
١٥١	الجمعية	١٨١٤.٥	٢٦٢٢	٠	٠	٢٦٢٢	٢٠٢٧١	٢٠٢٧١	٢٠٢٧١	٢٠٢٧١	١٥١	الجمعية	١٨١٤.٥	٢٦٢٢	٠	٠	٢٦٢٢	٢٠٢٧١	٢٠٢٧١	٢٠٢٧١
١٥٢	أرحاب	١٨١٤.٥	٢١٧٢	٠	٠	٢١٧٢	١٣١٣٦١	١٣١٣٦١	١٣١٣٦١	١٣١٣٦١	١٥٢	أرحاب	١٨١٤.٥	٢١٧٢	٠	٠	٢١٧٢	١٣١٣٦١	١٣١٣٦١	١٣١٣٦١
١٥٣	الناصح	١٨١٤.٥	١٨٣٥	٠	٠	١٨٣٥	١٩٨٤٧	١٩٨٤٧	١٩٨٤٧	١٩٨٤٧	١٥٣	الناصح	١٨١٤.٥	١٨٣٥	٠	٠	١٨٣٥	١٩٨٤٧	١٩٨٤٧	١٩٨٤٧
١٥٤	الصفائي	١٨١٤.٥	١٨٩٧	٠	٠	١٨٩٧	٢٥٦٥٢	٢٥٦٥٢	٢٥٦٥٢	٢٥٦٥٢	١٥٤	الصفائي	١٨١٤.٥	١٨٩٧	٠	٠	١٨٩٧	٢٥٦٥٢	٢٥٦٥٢	٢٥٦٥٢
١٥٥	الحمراء	١٨١٤.٥	٤.٠٧	٠	٠	٤.٠٧	٣٤٤	٣٤٤	٣٤٤	٣٤٤	١٥٥	الحمراء	١٨١٤.٥	٤.٠٧	٠	٠	٤.٠٧	٣٤٤	٣٤٤	٣٤٤
١٥٦	الريفيش	١٨١٤.٥	٥٨٧٢	٠	٠	٥٨٧٢	١٤٢٩٦	١٤٢٩٦	١٤٢٩٦	١٤٢٩٦	١٥٦	الريفيش	١٨١٤.٥	٥٨٧٢	٠	٠	٥٨٧٢	١٤٢٩٦	١٤٢٩٦	١٤٢٩٦
١٥٧	صحة وجمعية	١٨١٤.٥	٢.١٥	٠	٠	٢.١٥	٢٥٩٢	٢٥٩٢	٢٥٩٢	٢٥٩٢	١٥٧	صحة وجمعية	١٨١٤.٥	٢.١٥	٠	٠	٢.١٥	٢٥٩٢	٢٥٩٢	٢٥٩٢
١٥٨	لم التلن	١٨١٤.٥	٢٤٤٧	١٩.٠٠٠	٠	١٩.٠٠٠	٨٤٨٦	٨٤٨٦	٨٤٨٦	٨٤٨٦	١٥٨	لم التلن	١٨١٤.٥	٢٤٤٧	١٩.٠٠٠	٠	١٩.٠٠٠	٨٤٨٦	٨٤٨٦	٨٤٨٦
١٥٩	بلسا	١٨١٤.٥	٢٧٧١	٠	٠	٢٧٧١	٢٩٢.٦	٢٩٢.٦	٢٩٢.٦	٢٩٢.٦	١٥٩	بلسا	١٨١٤.٥	٢٧٧١	٠	٠	٢٧٧١	٢٩٢.٦	٢٩٢.٦	٢٩٢.٦
١٦٠	حضان الريفيش	١٨١٤.٥	٣٥٤	٠	٠	٣٥٤	١٧٧٧١	١٧٧٧١	١٧٧٧١	١٧٧٧١	١٦٠	حضان الريفيش	١٨١٤.٥	٣٥٤	٠	٠	٣٥٤	١٧٧٧١	١٧٧٧١	١٧٧٧١
١٦١	سما السرحان	١٨١٤.٥	٢٧٩.	٢.٠٠٠٠	٠	٢.٠٠٠٠	٢.٢٩٢	٢.٢٩٢	٢.٢٩٢	٢.٢٩٢	١٦١	سما السرحان	١٨١٤.٥	٢٧٩.	٢.٠٠٠٠	٠	٢.٠٠٠٠	٢.٢٩٢	٢.٢٩٢	٢.٢٩٢
١٦٢	مفجر السرحان	١٨١٤.٥	٢٨٦٢	٤٩٦٢٦	٠	٤٩٦٢٦	٢٥١٨.	٢٥١٨.	٢٥١٨.	٢٥١٨.	١٦٢	مفجر السرحان	١٨١٤.٥	٢٨٦٢	٤٩٦٢٦	٠	٤٩٦٢٦	٢٥١٨.	٢٥١٨.	٢٥١٨.
١٦٣	رقعة بسما	١٨١٤.٥	١٨٣٥	٢.٠٠٠٠	٠	٢.٠٠٠٠	٢٣٩٧.	٢٣٩٧.	٢٣٩٧.	٢٣٩٧.	١٦٣	رقعة بسما	١٨١٤.٥	١٨٣٥	٢.٠٠٠٠	٠	٢.٠٠٠٠	٢٣٩٧.	٢٣٩٧.	٢٣٩٧.
١٦٤	المنجاة	٢.٢١	٢١٦٦٣	٠	٠	٢١٦٦٣	٠	٠	٠	٠	١٦٤	المنجاة	٢.٢١	٢١٦٦٣	٠	٠	٢١٦٦٣	٠	٠	٠
١٦٥	المنجاة	٢.٢١	١٩٢٢١	٠	٠	١٩٢٢١	٠	٠	٠	٠	١٦٥	المنجاة	٢.٢١	١٩٢٢١	٠	٠	١٩٢٢١	٠	٠	٠
١٦٦	المسا	٢.٢١	٦١٧٩	٠	٠	٦١٧٩	١١٢٧٢	١١٢٧٢	١١٢٧٢	١١٢٧٢	١٦٦	المسا	٢.٢١	٦١٧٩	٠	٠	٦١٧٩	١١٢٧٢	١١٢٧٢	١١٢٧٢
١٦٧	عين النجاة	٢.٢١	٤١.٠	٠	٠	٤١.٠	١٧٧٧١	١٧٧٧١	١٧٧٧١	١٧٧٧١	١٦٧	عين النجاة	٢.٢١	٤١.٠	٠	٠	٤١.٠	١٧٧٧١	١٧٧٧١	١٧٧٧١

تابع الملحق رقم (٢)

١٩٩٧					١٩٩٢				
الرمز	اسم البلدية	مساحة المنطقة الكثيرة	عدد السكان	التوظيف	الفتح	البيانات التي تتعلق بالبلديات	البيانات التي تتعلق بالبلديات	البيانات التي تتعلق بالبلديات	البيانات التي تتعلق بالبلديات
١٦٨	بصيرا	٢.٢١	٥٢٤٩	٤٣١٧٢	١.٠٠٠٠	٣٣٦٤٩	٣٣٦٤٩	٣٣٦٤٩	٣٣٦٤٩
١٦٩	غزيريل	٢.٢١	٢.٨	٠	٠	١٨٩٨٤	١٨٩٨٤	١٨٩٨٤	١٨٩٨٤
١٧٠	القائسية	٢.٢١	٤٧١٨	٠	٠	١٥٦٩٥	١٥٦٩٥	١٥٦٩٥	١٥٦٩٥
						٧١١٥٩	٧١١٥٩	٧١١٥٩	٧١١٥٩
						١٧٩٢	١٧٩٢	١٧٩٢	١٧٩٢
						٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
						١٧٩٢	١٧٩٢	١٧٩٢	١٧٩٢
						٦٣٢١.٢٩٩	٦٣٢١.٢٩٩	٦٣٢١.٢٩٩	٦٣٢١.٢٩٩
						٥٧٣٧٩	٥٧٣٧٩	٥٧٣٧٩	٥٧٣٧٩
						١٠.٤٨٢٥٢٩	١٠.٤٨٢٥٢٩	١٠.٤٨٢٥٢٩	١٠.٤٨٢٥٢٩
						١.٩٢٠.٦	١.٩٢٠.٦	١.٩٢٠.٦	١.٩٢٠.٦

المصدر: بيانات مصادر الإيرادات لعام ٩٢ من تقرير البنك الدولي بعنوان "Municipal Finance and Intergovernmental Fiscal Relations of Jordan" May, 1995.

- بيانات ٩٧ من وحدة الحاسوب في بنك تنمية المدن والقرى.

- عدد السكان ٩٢ قامت الباحثة بتجميعها من ملفات دائرة الإحصاءات العامة، أما عدد سكان ٩٧ فقد تم تقريبا بالاعتماد على عدد سكان ٩٥ ويعادل نمو قدره ٣٪.

- معدل الدخل الفردي من قسم العمالة والبطالة والدخل المناس من دائرة الإحصاءات العامة لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٧.

الملحق رقم (٣)

مصادر النفقات والائتمانات في السنة الماضية والائتمانات في السنة الماضية ونسبة التمدن لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧

بالدينار

تابع الملحق رقم (٣)

١٩٩٧												١٩٩٢											
الرقم	اسم البلدية	رئس البلدية	نفقات عمومية	نفقات اجتماعية	خدمة دين	نفقات	الائتمانات	نسبة تمدن	رئس البلدية	نفقات عمومية	نفقات	الائتمانات	نسبة تمدن	رئس البلدية	الرقم								
١	مرج الصمام	١٣٧٩.٩	٥٣٦.٦	٧١٥٥١	٨٩١١١	٢٤٩٨٣	٢٥٠٣٦٧	٠.٠٠٠٤٢٠٣	١٨٦٥١٣	٢١٩١٧٩	١٨٦٥١٣	١٨٦٥١٣	٠.٠٠٠٤٢٠٣	١٨٦٥١٣	١								
٢	سقط	٩٧٦٧٣	٤٢١٩٧	١٠٠٧٤٤	٩٠٧٤٣	٢٤٢٨٨١	٢٢٩١٧٣	٠.٠٠٠٤٣٥٤	١٣٣٨٨٢	١٦٠٣٣٩	١٣٣٨٨٢	١٣٣٨٨٢	٠.٠٠٠٤٣٥٤	١٣٣٨٨٢	٢								
٣	الرقوق	١٥٩٢٨	٦.٦٨	١٧٥٧	٢٧٨٢٣	٤٩٠.٣	٧٨٦٦٩	٠.٠٠٠٤٩٧	٢.٤٤٩	١٧٤٤٦	٢.٤٤٩	١٧٤٤٦	٠.٠٠٠٤٩٧	١٧٤٤٦	٣								
٤	القيصية	١٤٤١٤	٨١٢٨	٢٤٥٨٩	٥٢٦١	٦٤٢.٢	٤٣٢٥	٠.٠٠٠٤٣٨	٢.٧٣٣	١٩٢٨٣	٢.٧٣٣	١٩٢٨٣	٠.٠٠٠٤٣٨	١٩٢٨٣	٤								
٥	رحم القاسم	١٩٤.٣	٧١٦٨	١٥٥٥٧	٨٤٢٩	٦٧.٨٢	٤٨١٧٥	٠.٠٠٠٤٩٤	٢٥.٥٤	١٨٤٨٣	٢٥.٥٤	١٨٤٨٣	٠.٠٠٠٤٩٤	١٨٤٨٣	٥								
٦	القيصية	١٩٩٢٩	٢٩١٧	٤٩٦٣	١٤٧٤١	٦.٨٤٥	٦٩٤.٧	٠.٠٠٠٤٤٦	٢٢٦١١	١٥١.٩	٢٢٦١١	١٥١.٩	٠.٠٠٠٤٤٦	٢٢٦١١	٦								
٧	القيصية	٢٥.٢٦	١١١.٤	١٩٨٤.٠	٨٢.٨	٤٩٢٦	٥٣٨٨٨	٠.٠٠٠٣٧٤١	٤٢٨٥	٢٢٤.٦	٤٢٨٥	٢٢٤.٦	٠.٠٠٠٣٧٤١	٤٢٨٥	٧								
٨	القيصية	٤٢٦٩٤	١٧٨٨٩	٢٩.٦٨	٤٥٥١٨	١٣٧٧٩٢	١٣١١٧٥	٠.٠٠٠٥٠١	٩.٢٥٦	٥٩٧٥.٠	٩.٢٥٦	٥٩٧٥.٠	٠.٠٠٠٥٠١	٩.٢٥٦	٨								
٩	الريضة	١.٧٧٨	٢٨٨٨	٤٢٧١٥	١٧٤١٢	٢١.٧٧	٤٨٢٤٤	٠.٠٠١.٧٩٦	٢١٨٨٦	٧٤٤٥	٢١٨٨٦	٧٤٤٥	٠.٠٠١.٧٩٦	٢١٨٨٦	٩								
١٠	ماتية	٢.٥٩٢٥	١١٢٤٧١	٢٧٥٢٧	٢٥.٢٦٢٣	٦٧٧٩٢٢	٩٢٢٨١٨	٠.٠٠٠٥٤٤٥	١٢٦٥٩٢	٢٢٦١١	١٢٦٥٩٢	٢٢٦١١	٠.٠٠٠٥٤٤٥	١٢٦٥٩٢	١٠								
١١	خريجة الصوامع	١٥٥٨٤	٦٤.٤	٢٨٧٧٦	٥٦٩٢	٢١٨٢	٤٥٩٦٤	٠.٠٠٠٥٢.٠	٤٢٢١٢٢	١٥٠.٢.٠	٤٢٢١٢٢	١٥٠.٢.٠	٠.٠٠٠٥٢.٠	٤٢٢١٢٢	١١								
١٢	حسان	١٢٧٤٢	١٠٠.٣	٩٧٢٧	٨١.٢	٢٦٧٢٢	٤٩٧٢٢	٠.٠٠٠٦١٨	٢٨٦١.٠	١٧٣٥٨	٢٨٦١.٠	١٧٣٥٨	٠.٠٠٠٦١٨	٢٨٦١.٠	١٢								

تابع الملحق رقم (٣)

١٩٩٧										١٩٩٢									
الرقم	اسم البلدية	مناقصات	مناقصات عمومية	مناقصات اجرائية	خدمة ركب	مناقصات	ايرادات	تسيطة ضمن	رناقص	مناقصات عمومية	مناقصات رياضية	خدمة ركب	مناقصات	ايرادات	تسيطة ضمن	رناقص	مناقصات عمومية	مناقصات رياضية	خدمة ركب
١٣	أهم السائقين	١٩١٤٤	٨٦٢	١٤٣٦٢	٥٤٦٥	٦٥٦٦٦	٥١٨٢٢	٠٠٠٠٠٠٧٤٨	٢٣٠٢٧	١٩٥٠١	٦٤٤٢٥	٣٣٤٢٦	٣٦٤٢٥	٧١٧٦٠	٣٣٤٢٦	٣٦٤٢٥	١٩٥٠١	٦٤٤٢٥	٣٣٤٢٦
١٤	ماتين	١٧٢١١	٩١٩	٤٠٦٥٧	٢٩٩٢٧	٣٢٣٥٠	٦٩٧٨٥	٠٠٠٠١٠١٨	٨٤١٧٨	٣١٨٨٥	٦٤٩٢٢	٣١٨٨٥	٦٤٩٢٢	٥٦١٨٧	٥٦١٨٧	٣١٨٨٥	٦٤٩٢٢	٣١٨٨٥	
١٥	نيزان	٣١١٧٦	٩٨٥٦	٦٠٧	١٨١٦٣	٧٨٨١١	٦٣٢٦١	٠٠٠٠٠٦٩٩	٢٤٤٧٥	٤٩٩٢٦	٧٦٤٨١	٤٩٩٢٦	٧٦٤٨١	١١٢٢٢٦	٤٩٩٢٦	٤٩٩٢٦	٧٦٤٨١	٤٩٩٢٦	
١٦	ملنج	٢٠٢٠٩	٩٦٢	٢٠٧٤٦	٨٦٥١٦	٤١٠٨٦	١٤٤٤٧٢	٠٠٠٤١٧٢٠	٢٦٩٤٠٢٥	١٩٦٢٢	٧٦٤٨١	٢٦٩٤٠٢٥	١٩٦٢٢	٧٦٤٨١	١٩٦٢٢	٧٦٤٨١	١٩٦٢٢	٧٦٤٨١	
١٧	اريد	١٥٤٠٣٥	٥٢٥١٦٥	٨٣٢٤٧	٨٦٥١٦	٣٢٤٨٢٦	١٣٤٤٢٥٤	٠٠٠٠٠٩١٢	٢٦٣٥٨	١٠٨٠٢٩	٨٢٥٥٥	٢٦٣٥٨	١٠٨٠٢٩	٨٢٥٥٥	١٠٨٠٢٩	٨٢٥٥٥	١٠٨٠٢٩	٨٢٥٥٥	
١٨	خرجة الزينية	١٩٤٤٢	٦٨٨٢	٦٢٩٢	٢٩٩١٢	٦٠١١٨	١٢٦٢٤٦	٠٠٠٠٠٨٢٩	٤٧٧٤٢	١٥٤٥٢	١٨٤١٠٠٠	٤٧٧٤٢	١٥٤٥٢	٦٨٧٧	١٣٧٢٢	١٨٤١٠٠٠	٤٧٧٤٢	١٥٤٥٢	
١٩	طمل	١٩٤٤٩	٦٨٤٤	١٠٢٠٤	٢٣٤٨١	٧٢٠٢٦	١٢٦٢٤٦	٠٠٠٠٠٤٥٠	٤٢٨٥٢	٤٢٨٥٥	٥٥١٥٢	٤٢٨٥٢	٥٥١٥٢	١٠٠٠٠٦	٥٥١٥٢	٥٥١٥٢	٤٢٨٥٥		
٢٠	سنا الزيسان	٢٠٠٢٦	٥١٦٩	٥٦١٢٦	٧٩٨٨	٦٠١٦٤	٩٦٥٥٦	٠٠٠٠١٦٨٤	٥١٥٤٥	١٧٠٠٦	٥٦٣٥٥	٥١٥٤٥	١٧٠٠٦	١٩٨٢٥	٥٦٣٥٥	١٧٠٠٦	٥٦٣٥٥		
٢١	بيت راس	٤٤٦٢٠	٧٠٨٦	٢٧٠١٢	٢٣٧٢٨	٦٧٤٦٥	١٣٧٩٠٢	٠٠٠٠١٤٩٤	٤٧٠٩١	٢٩٤٤١	٩١٩٢٢	٤٧٠٩١	٢٩٤٤١	١٣٣٧٧	٩١٩٢٢	٢٩٤٤١	١٣٣٧٧		
٢٢	الدير	٢٣٣٢٥	٦٤٧٥	٢٣٢٥	٢٠١٢٦	٦٣١٦٢	٣٧٠٢٧	٠٠٠٠١١٧٢	٤٠٨٢٧	١٥٢١٢	٤١١٤٥	٤٠٨٢٧	١٥٢١٢	١٢٤٦٧	٤١١٤٥	١٥٢١٢	٤٠٨٢٧		
٢٣	سال	٧٨٤٠٦	٥٠٠٨	٢٣٥	٢١٩٥٥	٥٥٢٦٦	٨٥١٩٢	٠٠٠٠٠٧٨٢	٢٥٠٩٧	١٢٣٧٢	١٢٥١٠	٢٥٠٩٧	١٢٣٧٢	٤٤١٢٢	١٢٥١٠	١٢٣٧٢	٤٤١٢٢		
٢٤	حكا	٢٢٢٠٥	٥٦٢٨	٢٥٠٠٥	٢٤٤٢٦	٤٩١٦٠	٨٠٩١١	٠٠٠٠١٥٠٠	٦٣٤٤٤	١٧٠٨٢	٢٢١٠	٦٣٤٤٤	٢٢١٠	١٥٠٠٠	٢٢١٠	١٥٠٠٠	٢٢١٠		
٢٥	بشمري	٣٦٧٥٤	١٢٨٦٥	١٤٤٤٢	٢٤٩٨٨	٧٩٧٢٢	٧٠٦٥١	٠٠٠٠٣٦٠٩	٨٧٥٨٧	١٨٢٢٤	٢٥٩٢٧	٨٧٥٨٧	٢٥٩٢٧	٩٢٢٨١	٢٥٩٢٧	١٨٢٢٤	٢٥٩٢٧		
٢٦	الصريح	٤٠٧٤٠	١٢٥١٠	٢٤١٤٩	١٢٤٧٤٩	١٥٢٥٧٧	١٣٤٤٦١	٠٠٠٠١٨٧٨	٤٥٥٢٨	٢٨٧٢٢	١٥٥٠٠	٤٥٥٢٨	٢٨٧٢٢	٢٣٧٤٦	١٥٥٠٠	٢٣٧٤٦	٢٨٧٢٢		
٢٧	حجازة	٢٣٨٦٧	٦٢٢٥	١٢٢٨٧	٦٥٩٨٧	٨٨٠٩٢	١٠٢٩٧٢	٠٠٠٠١٦٢٤	١٤٢٧٤٩	٢٠٦٥٢	٥١٧٠٠	١٤٢٧٤٩	٢٠٦٥٢	١١٠٠٨٦	٥١٧٠٠	١١٠٠٨٦	٢٠٦٥٢		
٢٨	الينق	٣٩٨١٥	١٤٧٨٦	٩٩٧٢٨	٤٧٧٢٦	٩٢٢٨٩	١٧٢١١٦	٠٠٠٠١٥١٦	٧٤٢٨٠	٢٢٨٠٨	٢٠٦٤١	٧٤٢٨٠	٢٠٦٤١	٤٨٦٤٨	٢٠٦٤١	٤٨٦٤٨	٢٠٦٤١		
٢٩	كرويا	٢٢٨٠٧	٨٨٢	٢٩١٠	٢٦٥٨١	٦٩٩٤٦	١٢٢٥٢٢	٠٠٠٠٠٨٦٦	٤٠١٢١	٤٩٢٢	٢٣٥٤٩٦	٤٠١٢١	٤٩٢٢	٢١٦٧٠	٢٣٥٤٩٦	٤٠١٢١	٤٩٢٢		









تابع الملحق رقم (٢)

١٩٩٧										١٩٩٢										
الرقم	اسم التسمية	مؤيد الجور	مناطق عمومية	مناطق اجمالية	خدمة بين	مناطق	مناطق	مناطق	نسبة تقنين	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق	مناطق
٨١	حلاوة	١٥٣٦٧	٨٧٨٢	٢٢١٨٧	٢٤٥٦٥	٣٧٦٩٩	٧٢٠٥٢	٧٢٠٥٢	٠٠٠٠٠٧٨١	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠	٣٩٧٣٠
٨٢	الهامامية	٢٢٥٦٦	٤٥٧٤	٠٠	٥٢٩٦٥	٩٣٥٨٠	٩٣٥٨٠	٩٣٥٨٠	٠٠٠٠١١٤٧	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠	٢٩٠١٠
٨٣	عجوة	٣٣٧٧٥	٧٩١٨	٨٩٨٨	٢٤٩٠٠	١٠٨١٤٢	٨٤٠٨٥	٨٤٠٨٥	٠٠٠٠٣٨٠٤	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١	١٢٣٥٨١
٨٤	غزيرة الوالدية	١٦٦٠٠	٤٤٨١	٦١٨٨	٧٦٧٠	٤٤٢٤٧	٤٦٣٢٢	٤٦٣٢٢	٠٠٠٠٠٨٤٠	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢	٤٥٥٧٢
٨٥	عين جعة	٢٩١١٠	١٢٩٣٧	٢٩٩٨٨	٧٦٧٠	١٢٣٢٧٧	٢٢٣٢٠٢	٢٢٣٢٠٢	٠٠٠٠١٦٩٩	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١	٣٨٤٤١
٨٦	كروية	٤٤١١٢	٩١٨١	٢٧٧٧٨	٥٦٤٢٢	١١٨٨٥٧	١٩٩٦١٤	١٩٩٦١٤	٠٠٠٠٣٣٩٣	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨	٤٩٤٣٨
٨٧	التورية الشمالية	١٩٩٢٤	١٩١٧٢	٩٨٩٨	٦٩٠٨٠	١٤٢٢٦٥	١٢٢٦٧٠	١٢٢٦٧٠	٠٠٠٠٣٠٨٢	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨	٤٢٦٧٨
٨٨	الشيخ حسين	٣٧٣٠٠	١١١٤٢	٦٦٨	٤١٦٠٨	٨٤٥٤٤	٧٨٨٢٠	٧٨٨٢٠	٠٠٠٠٠٩١٧	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠	٧٤٢٨٠
٨٩	الشارع	٥٠٤٠٠	٦٨٧٧	٦٨٧٧	٥٢٠٠٥	٩٩١١٢	١٠٠٢٢٤	١٠٠٢٢٤	٠٠٠٠٢٢٩٢	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩	٢٥٠١٩
٩٠	الكروية	٤٧١١٥	٢٠٤٢١	٨١٩٢	١٧٧٨٧	٨٠٦٦٦	٨١٥٥٧	٨١٥٥٧	٠٠٠٠٢٦٧٦	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨	٥٧٤٥٨
٩١	وقاص	٣٦٦٤٤	١٠٢٦٨	٤١٠٦	٧٤٩٤	٥٢٩٨٦	٥٥٢٦٠	٥٥٢٦٠	٠٠٠٠١٨٠٨	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢	٩٨٦٣٢
٩٢	الترك	٢٣٧١٥٤	٥٥٥٨٢	٤٥٣٢٨	٢٤٠٨٠١	٤٢٠٤٥٦	٥٢٧٠٠٥	٥٢٧٠٠٥	٠٠٠٠٠٥١٤٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠	٤٣٠٦٦٠
٩٣	الشمالية	١٢٦٤٢	٤٦٥٠	٤١٧١٢	٤٦٧٢٤	١٢٤٢٧	٥٥٥٠٩	٥٥٥٠٩	٠٠٠٠٠٦٤٦	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢	٣٥٥٣٢
٩٤	البيير	٣١٠٥٧	٨٦٣٢	١٣٨٥١	٤٢٦٦٤	٧٨٨١١	١٤٠٣٧٦	١٤٠٣٧٦	٠٠٠٠٠٧٩٥	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤	٤٧٢٧٤
٩٥	الشمالية	٢٦٥٩١٩	١٢٢٢٦	٢٣٧٢	٣٩٤٢٧	٦٤٠٢	٧١٥٦٧	٧١٥٦٧	٠٠٠٠٠٧٢٢	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩	٥٥٨٨٩
٩٦	ركين	١١٥٨١	٥٩٠٦	١٢٢٢٦	١٥٩١٢	٣٧٥٥٠	٤٣٨٦١	٤٣٨٦١	٠٠٠٠٠٥٨٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢	٢٠٧٢٢
٩٧	الجديدة	١٤٨٤٠	٦٧٤٥	١٢٠٨٢	٢٢٩٢٦	٤٨٦٥٨	٥٩٩١٧	٥٩٩١٧	٠٠٠٠٠٥٦٩	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥	٢٦٦٣٥



١٩٩٧										١٩٩٢												
نسبة	ايرادات	نفقات	خدمة	نفقات	نفقات	رأب	نسبة	ايرادات	نفقات	خدمة	نفقات	نفقات	نسبة	ايرادات	نفقات	خدمة	نفقات	نسبة	ايرادات	نفقات		
من			من	رأب	عمومية	والجور	تضمن			من	اجتماعية	عمومية				من	اجتماعية	عمومية				
٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٢٦٨٨	١٢.٤٥٩	١٩٥٩١	٥٨٩١٩	٢٢٣٨٢	٢٨٥٢٩	٠.٠٠٠.٤٧٦٦	٥.٢٩٢	٤٢٢٢٤	١٧٩٤٤	٥٢٤٢	٧٨٧٢	١٢٣٧٧	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	
٠.٠٠٠.١٨٥٦	٤.٥٤٩٩٩	٢٩٢٩٤٥	٥٨٤٥٣	٧٨٥٧٦	٥٧٢.٣	١٤٤٦٣٣	٠.٠٠٠.١٤٣٨	١٥٥٧٦٥	١٤٩٦٥٢	٧١٨٤٧	٤٣٧٦٥	٢٧٥٦٤	٦١٧٤٢	١١٦	١١٧	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	
٠.٠٠٠.١٤٦٨	١٤٤٩٦٤	٢٨١٢٣٣	٦٢٨.٣	١٧٢٥٢٨	٩٩٢٢٨	١٢٧٦٩٥	٠.٠٠٠.١١٧٨	٢٣٧٧٢٨	١٩٨٢.١	٦٥٢٥٥	١.٧٥٧	٢٨٨٦٧	٩٥.٤٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	
٠.٠٠٠.٤٧١	٠.٩.٢٤٢٣	١٤.٨٨١	١٣٠٠٠	٢٥٢١٥	٢٩٤٢٢	٤٧٤٥٧	٠.٠٠٠.١٤٥٥	٥١٥٤٠	٦٩٢٨٥	١٢١١٩	١٢٩٧٧٤	١٩١.٢	٢٢٢٦٦	١١٨	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	
٠.٠٠٠.٧٩	١.٤٨٩٠	٨.٥٨١	١٤٧٨٢	٥٢١٥	١٧٢٧٦	٢٧٩٥٤	٠.٠٠٠.٥٢٩	٤٧٩٦٥	٢٢٥٨٨	١٤٥.٣	٢.٨٨٩	٥٦.٠٠	١٢.٢٦	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
٠.٠٠٠.٤١٢	٢٨٦٦٥	٦٧٨٧١	١١٢١٣	٥٢٢٦٩	٢.٥٨٧	٢٧٢٨٨	٠.٠٠٠.٧٧٤	٨٨٨٢٤	٤٨٥٩٢	٢١٤٤٤	٩٤٤٩٧	٤٦٢٩	١٥٢٦٥	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
٠.٠٠٠.٧٥٢	١.٥٧٦٨	٧١٢٦٧	١.٣٦٤	٧٤٦٩٠	٢٤٤٩٢	٢٤٨٧٢	٠.٠٠٠.٤٦٥	٤٥٦٥٨	٥.٥٦٥	١٩٨٢٥	١.٣٦١	٦٤٢٧	١.٦٢٣	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١
٠.٠٠٠.٥٤٨	١٢٥.٠.٠	١١٥١٨٠	١٥.٦٦٩	٩٢٥٢٢	١٤٢٧٥	٥.١.٠.٨	٠.٠٠٠.٤٣١٢	٤٢٩١٢	٤٢٢٧.٠	٨٥٢٢	١١٤٧٩	١.٨٧١	١٤٢.٨	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.٢١٨	٩٧٥٨٢	٨٨٩٢٦	٤٢٨.٤	١١.٤١٦	٢٧٤٤.٠	٤١٩٢٥	٠.٠٠٠.٤٧٨	٥٩٨٠.٠	٦٢.٩٢	١٦٢٤٨	١٧.٤	١٢٣١٥	١٥٢٢٤	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.٦٨٦	٢١٦١.٧	٧.٥٨٧٩	١٥.٦٦	٢١٢٥٢	٤٥٧٥٦	١.٨٦١١	٠.٠٠٠.١١٢٣	١٢١.٠.٠	١٢٢٦.٢	٠.٠٠٠	٢٨٦٧٧	٢٥٦٢٤	٣٦١٤٩	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.٥٠١	١٣٢٢٢٢	١٢٧١٢١	٤٢٨.٤	١.٢٩٢٥	٢٢٨.١	٤١٦٤١	٠.٠٠٠.٦٥٨	٥٨٦٧٦	١.٠٨٢٥	٢٢٢١٢	٥٦.٥	١١٤١٢	١٧٤.٠٠	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.١٢٥٢	١.٢٢٢٢	٦.٨٢١	٠.٠٠٠	١٥٦٤٢٤	١٧٨٩.	٤١٥٧٢	٠.٠٠٠.٧٥٥	٢٧١٧٤٩	٧٤٤٤٨	٠.٠٠٠	٥٩١٦	٨٢١٩	٢.٩٥٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.٢٩٢	٧٧٤٤٧	٦.٨٢١	٦٦٤٢	٨٢٦٢.٠	٥٢٦٧١	٨٤٦٢٤	٠.٠٠٠.٨٧٥	٨٧.١١	٢٢.٥٩	١٢٤.٥	٢٩١	٢.٨٢٢	٢٩٢١.٠	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.١١٩١	٤٨٢٢٦	١٦٥٥١١	٠.٠٠٠	١٤٢٢٢.٩	١٧٢٢٣	٥٢٢٨٠	٠.٠٠٠.١٢٦١	٥٧١٦٩	٥١٨٧.٠	١٤١٢١٥	٥.٢٥	٩٩٢١	٢٨٢١٥	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.٤٢٨٤	٧٢٥٢٤٤	٧٨٢.١	٢٥.٠٠	٢٢.٦٤	٢١١٢٢	٤٧٩٢٥	٠.٠٠٠.٤٢٧	٤٨٨٥٧	٢٥٥٧٩	٢٢٨٢٢	٨٨٢	٩٤١٤	٢٩١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.٢٩٩	٩٩٥٧٠	٧٤٢٤٧	١.٧٨٧	٢٢٥١.٠	٢١٤٥٨	٧٨.٧.	٠.٠٠٠.١١٢٨	٥٤٦٢١	٤٧٨٩٨	٥٢٦٩٢	٤٤٩١	٤٤٨١	٢٣٩١٧	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٠.٠٠٠.٢.٦١	٢.٧٩٤٦	٧.٦٨٦	٠.٠٠٠	٧٨٥٢	١٢.٧٧٨	٤٢٣٧٥.٠	٠.٠٠٠.٤٢٢٧	٤٨٥٩٦٤	٢١٩٩١٦	١٤٤١٢	٢٥٦٦.٠	٤٨٦٨٤	١٩٢٥١١	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢

تابع الملحق رقم (٣)

١٩٩٧										١٩٩٢									
نوع	ايرادات	مخارج	خدمة دين	مخارج	مجموع	مخارج	نسبة تامين	ايرادات	مخارج	خدمة دين	مخارج ايجاماع	مخارج عمومية	مخارج ايجاماع	مخارج عمومية	مخارج ايجاماع	مخارج عمومية	رقم	اسم التلميذ	
.....٥٨٨	٩١٨٤٣	٥٥٥٣٤٤	١٠٠٨٥	٢٥٠٠٠	١٨٣٠	٣٥١٥١	.....٣٧٣	٥٨٠٤٩	٦٨٤٢١	١٠٦٨٢	١٨١٨	٧٥٥٦	١٧٢٠٧	١٣٢٠٧	١٧٢٠٧	١٣٢٠٧	١٣٢	الشرىك	
.....٧٩٩	٨١٣٤٤	١٠٦٦٥٢	١٨٢٨٠٠	٤٥٠٠٦	١٤٢٦٠٤	٨٧٢٠٩	.....٢٠٤٢	١٢٠٣٢١	١٢٣٥٥٦	٣٩٤٤٥٥	٥٨٠٤	١٢٥٥٦	٥٧٨٣١	١٧٤٥٦	١٧٤٥٦	١٧٤٥٦	١٣٣	ولدي موسى	
.....١١٣٢٨	٤٤١٧٥٩	٣١٦٢٦٠	١٦٩٤٢	٩٢٢٦٠	٤٩١٥٧	٣٧٥٩٣	.....٧٤٢	١٠٠٧١	٤٣٥٨٣	٢٠١٦٧	١٠٩٨٢	٧٥٨٢	١٧٤٥٦	١٧٤٥٦	١٧٤٥٦	١٣٤	العليه		
.....٩٠٦	١٥٥٥٣٦	٤٠٨١٣	٥٩١١٩	٤٨٦٢٦	١٧٥٧٠	٤٣٠٠٦	.....٧٠	٤٠٥٢٤٤	٣٢٨٧٧	.....	١٤٤٧٢	١٠٣٤٢	٣٣٩١٥	٣٣٩١٥	٣٣٩١٥	١٣٥	العليه		
.....٣٨٧	٢٨٧٨٥	٧٧٠٠	٥١٨٢	٣٩٣٨٧	٤٨٥٤٥٢	٤٠٥٦١٨	.....١٠٧٦٥	٩٠١١٢٠	٦١١٢٣٩	٣١٥٣٦٥	٤٨٣٢٠	٧٣٢٣٣٢	١٣٧١٤٧	١٣٧١٤٧	١٣٦	العليه			
.....١٣٣٣٧	٦٨١٣٧١٦	٩٨٤٢٣٣	١٣٣٣٨	١٨٩٨٩١١	٣٦٣٣٠	٤٤٣٦٥	.....٨٧٩	٤٦٢٠٠	٥١٦٢٢٩	٢٠٩٤٠	١٣٦	٨٨٢٤	٢٥٧٣٦	٢٥٧٣٦	٢٥٧٣٦	١٣٧	العليه		
.....١٧٩٥	٧١١٢٤	٣٣٨٩٦	٦١٩٠١	٢٥٢٦٤	٣١٦٨٣	٣٧١٤١	.....٣٤٨	٤٣١٢٦	٧٠٤١	١٦٥٤١٦	٤٠٣١٨	١٨٢٨	١٩١٢٧	١٩١٢٧	١٩١٢٧	١٣٨	العليه		
.....٢٤١١٢	١٣٦٩٩٨٦١	٤٤٣٥٢	٧٩١٠	١٢١٧٢٢	١٠٥٤٥٧٠	٣٩٩٧٣٦	.....٨٢٨٠٦	٢٩٦٠٨٢٤	٢١٥٩٧١٧	١٢٤٣٨	٢٥٠٢٣٨٤	٥١٠٧٤٠	١٨٢٥٠٢٩	١٨٢٥٠٢٩	١٨٢٥٠٢٩	١٣٩	العليه		
.....٣٩٧	٨٧٥٨١	٦٠٣١١١٠	٧٩١٠	٢١١٤١٨١	١٣٤٨٠	٦٧٢٤٠	.....١٥٦٠	٦٧٣٢٦	٧٠٦٢٢	٥٥٢٠٠	١٠١٢٣	١٠٤٢٤	٤٣٣٤٨	٤٣٣٤٨	٤٣٣٤٨	١٤٠	العليه		
.....٣١٩٧	٢٥٦٣٨٠	٩٩١٥٥	.....	١٢٥٠٠	٣٢٢٤٦٢	١٣٢٥٢٤	.....١٨٧٣٢	١٠٧٢٧٠٢	١٠٢٣٣٣٨	٤٠٧٤	٢٥٢٢٦٠	١٣٧٤٨٤	١٣٧٤٨٠	١٣٧٤٨٠	١٣٧٤٨٠	١٤١	العليه		
.....١٠٠٠٠	١٠١٤٥٢	١٥٦٥٦٧٧	١٥٠٠٩٠	٧٤١٧٥٢	٢٤١٤٩	٥٨٤٤٨	B.93E-05	٤٤٤٥٤	٢٥٦٠٨	١٦٧٥٥	١٢٤٤٨	٧٠٩١	١٩١١٧	١٩١١٧	١٩١١٧	١٤٢	غريسا		
.....١٧٢	٨٢٢١٣	٧٣٢٢٦	١٠٠٦٤	٢٨٢٤٠	٢٦٦٩٢	١٠٤٤١٣	.....٢٢٤٥	٣٢١٧٣٩	١٤٥٧٦١	٣٥٢٩٤٢	١٣٣٩٧	١٩٠٥٤	٧٦٥٢٦	٧٦٥٢٦	٧٦٥٢٦	١٤٣	العليه		
.....٥١١٨	١٥٨٠١٠٢	٢٦٢٠٣٦	٢٤٤٨٣	٣٩٠٢٠	٢٥٧٠٢	٦٧٣٨٠	.....١٧٠٨	٩٥٧٤١	٨١٠٥٧	١٥٢٨١	٤٩٥٤٩	٧٨٨١	٣٩٥٩٩	٣٩٥٩٩	٣٩٥٩٩	١٤٤	العليه		
.....٣٣٣	٩٢٠٢٢	١٠٧٦٦١	١٧٨٧٩	٧٢٨٢٢	٢٦٠١٣	٣٣٧٩٩	.....١١٥	٤٩٩٤٧	٢٧٠١٨	٨٢٩١	١٠٢	٤٩٥٩	١٧٥٥٨	١٧٥٥٨	١٧٥٥٨	١٤٥	العليه		
.....٥٩٨	١١٨٠٧٨	٧٤٢٥٢	٩٢٨٥٠	٥٥١٨٥	١٣٣٧٥٥	٥٧٩٠٥٨	.....٨١٣٢	٤٩٩٦٨٥	٧٦٠٢٤٢	٢٥٦٣٦	٢٠١٤٠	٧٠٨١١	٢٦٠٣٧٤	٢٦٠٣٧٤	٢٦٠٣٧٤	١٤٦	العليه		
.....٤٤١٩	١١٧٠٤٧	١٠٠٩٦١٥	١٢٢٠٦	٩٢٠٠٠	٢١٤٩١	٢١٥٠٦	.....٢٨٠	١٠١٥٤٥	٢٩٦٨٨	٣٣٩٨٨	٢٨٤٤٢	٩٥١٨	١٥٣٥٨	١٥٣٥٨	١٥٣٥٨	١٤٧	العليه		
.....١٠٢٥	٩٧٨٧١	٩١٥٢٦	١٤٩٨٨	٨٠٠٢٥	٣٢٢٥٢	٤٠٢٠٦	.....٤٥٨	٥١٤٤٤	٤٥٢٥٢	١٢٤٦٩	١٠٧٢٢	٧٠١١	٢٢٤١١	٢٢٤١١	٢٢٤١١	١٤٨	العليه		





## ABSTRACT

This study aims to analyze the financial position of Jordanian municipalities. It also aims to analyze the two sides of these municipalities' budgets, the expenditure and revenue, through the period (85-97) with more focus on the years (91-92 & 96-97). The study also includes one hundred and seventy (170) municipalities in order to identify the reasons for the decline in these budgets and the chronic deficit which these municipalities suffer from. Moreover, the study aims to identify the limitations of expenditure and revenue. These limitations have a tremendous effect in determining the policy which the government can adopt to correct the conditions of these municipalities.

The study concludes, through the results of the standard measurement which is included in the study, that the population and the individual income are among the main limitations to the whole income. On the other hand, the various financial resources, the income, and the whole expenditure from the previous year are among the main limitations for the expenditure of the local municipalities in Jordan.

Finally, the study recommends speeding up the procedure of fusion these municipalities, the necessity of assisting these municipalities, helping them to choose the best productive layouts in order to help them to settle income their expenditure, and choosing the best style for collecting their by making specialized courses and workshops